

کتابت فی ۱۰۴

۹- فصل ۹

ملیة الشیخ سلیمان بن صالح بن محمد بن یسّام الخاصة بعیزه

جمع للجوامع في الفقه على مذهب الروام أحمد بن حنبل

يوسف بن عبد الهادي المقدسي الخليلي المعروف بابن العبدز الكوفي سنة ٩٠٩

۱۲۱

أوله : فصل : فإنه وقف على بيته أو بني فلوله فهو لولورهم خاصة ، رضي عليه .

ولیس له آخریتھ بہ الجزاء لا خطر ان اور افسوس و اندیشہ

توضیح بخط المؤلف - کلم معتاد

و

12 17

19 X18

سبب الجامعة هذه الحقيرات وما سلكه الله  
منها غفر الله له ولوالديه والمسلمين

[illegible]







**بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله**  
**صلواته على سيدنا محمد وآله**  
 فان وقف على بنيه  
 او بنى فلان فهو المذكور مع خاصه نص عليه الا ان يكونوا  
 قبيله فيدخل فيه النساء دون اولادهم من غيرهم  
 ومن العاصي مثل نسائه وفيه وجه وان وقف على بناته  
 او بنات غيره لم يدخل المذكور وهل يدخل بناته مع  
 غيبن ولد البنات هل يدخل من مسمى الولد كما نقل في الخلاف  
 لم يشتمل الخلف ولو قال عليهم ما عصى على النساء والبنات  
 دخلوا فروع الا والى اذا وقف على  
 بنيه او بنى فلان لم يتناول موالهم ذكرهم جماعة من العاصي  
 وغيره وبالفروع لا يدخل مولي بنى هاشم والوصيه  
 لانها ليس من حقيقه كما ان المنع ليس عصبه المعتقد  
 والجهوي ليس باهل كتاب حقيقه فلا يشتملها الاطلاق  
 كما لو اوصى لانساء بطل يشتمل الموضع والموضع  
 فالاحكام

وهو ما هو في الخلاف من ان لا يدخل في العاصي موالهم  
 والنساء وغيرهم كما لو قال المقتسبين الى صوم

فالاحكام قد تلحق وان لم تلحق بالحققيقه ذكرهم او قبيل وغيره  
 الباني اذا وقف على بنيه او بنى فلان  
 يكونوا قبيله ونص على ذلك في الاثبات كقولهم الذي كسر  
 والا فحق بالسنه او للذكر كسر حمل حفظ الا سكره فحق له ذكرهم  
 وان شام دخل الاثبات وان كان لا يدخل مع  
 بطله طلاق النكاح قال في الترتيب ما اذا  
 وقف على بنيه او بنى بنيه يفي واحد منهم وشبه بل  
 وياخذ كل واحد ما اراد الناطق وقيل بل قد رخصه  
 من الزكاه مع فقره كما لو وقف على الفقير ورأه اعلم  
**فصل** فان حال على اولادى  
 او اولادهم الفقراء او على اولاد بنينهم او اولادهم الفقراء  
 فقريبه بملكه وقيل ترتيبا او بملكه بملكه او بملكه  
 اذا قبل جمع جمع اقتضى مقابله الفريد منه بالقرى  
 من مقابله لفرده وقال ابن ابي الحكم وان رتب بالفسا  
 او بجمع كقوله الاقرب فالاقرب او على اولادى او اولادهم  
 فهذا ترتيب بملك فلا يسمي المطلق العالي مع وجوب



الاول شيئا وهذا اقوي جدا عند اهل اللغة قال وقيل ترتيب  
 افراد فيستحق الولد نصيب ابيه بعد اختاره كما يعي  
 ربا العباس قال وهو قولي في المعنى انتهى ومن الفايق  
 لورثت بقوله الا على فالاعلى او الاقرب فالاقرب او  
 البطن الاول ثم الثاني او على اولادى ثم على اولاد اولادى  
 او على اولادى فاذا انقرضوا فعلى اولادهم فهذا ترتيب  
 جملة على منكرها لا يسميها البطن الثاني شيئا فليكن انقرض  
 الاول يقال في الثاني من تركه لا في غيره فانه قد انقرض  
 اوله فبقوله ثم على اولادى في ضم باستحقاق الولد نصيب ابيه  
 بعده وعون من ترتيب الافراد بين كل شخص وازياده  
 قال وهو المختار انتهى كلام صاحب الفايق وقال صاحب الفروع  
 بعد القول بان ترتيب افراد فعلى هذا الاظهر استحقاق  
 الولد وان لم يستحق ابيه قاله صاحب الفايق ربا العباس  
 وان الاظهر من ترتيب افراد فعلى هذا الاظهر استحقاق  
 وارثه اولادها وعقبها بعد ما بطنها بعد بطنه لانه  
 ينتقل نصيب كل واحد الى ولده ثم ولد ولد ولد ومن

سكن خط الانسب ثم ينتقل نصيب كل ثلث من بنات الواقف  
 الثلاثة الى اولادها وعلى هذا الترتيب المذكور ترتيب  
 جملتهم او ترتيبهم اخرات وعلى العمل في ترتيب الواقف  
 وتقرهم على هذا حسب الامام ابي جعفر ثم ثبوتهم في  
 ارضهم بعد ان يكونوا من المذاهب الثلاثة وعلى ما ذكره في ذلك  
 من ارفع المذهب لم لا وعلى العمل بالمذهب في ترتيب الواقف ان  
 ما ذكره عن غير ذلك ولا ولد ولا ولد الابن اخرج وان مات عن ولد  
 نفسه الى ولده وما الحكم في ذلك من غير ما هو في الاصول  
 انا جازي العالم من هان الذي يسميهم الا شهم  
 في المذهب ان الوقف المذكور من ترتيب ترتيب جملتهم  
 ومعناه ان البطن الثاني لا يستحق شيئا من البطن الاول  
 حتى لو بقي منهم واحد استحق الوقف كله فاذا انقرض البطن  
 الاول عاد ذلك الى الترتيب الثاني ولا غير بالانتماء حديث  
 وقيل هو ترتيب افراد فعلى هذا العمل نصيب كل واحد  
 الى اولادها فاذا اخرج به عالم مطلقا على المأخذ اهلا بالنظر  
 شاع ذلك وبالجملة فالعبرة في ذلك مذهب الحاكم في الوقف  
 وهو قول الامام في الاصل في حقه رضي الله عنه فانه يميل



ما كانت تستحقه امها بسبب ما كان لها من الواقع فسمي الف  
 ما كانت تسمي والدتها لكونه انتقل اليها والي اخويها لم يسم  
 نصيب اخويها اليها لكونها لم يعقبا وليها اخوها في درجتها  
 الا اخوتها الف وسمي نصيب عانسه الي اخوتها شريلا وسمي  
 لعن اسفل نصيب رطب الي اخوتها شريلا والي بنت خالتها  
 الف نصفان لكونها في درجته واصلها واسفل نصيب حليم  
 الي اولادها كل هذا على القول المأثور الذي كتبه عن  
 بعض المحققين واما كلام الواقف في قوله من مات  
 منكم فهو غير ولد ولا ولد ولكل هذا نقص عن الكافي  
 وهو لفظ من اي ومن مات مع غيره ولد به ليل السباق  
 والسباق واللفظ عادة الواقفين والشهيد ان يعقبوا هذا  
 ايضا ومن مات من غير ولد او ولد له نصيب لولد  
 او ولد ولد ولكن لم يكن له من الواقف ولا كتبه الشهيد في  
 الوقف فلا علم بذلك والى له هذه وزيد اعلم  
 وحجابه السم رين الدين الرضا الحسيني  
 الذي كان عليه لفظ الواقف لا صحت فيم الحضاف في حقوقه  
 ان الوقف يكون لاولاد الواقف لصلته لا بغيره كما فيه  
 اولادهم حتى ينفقوا من اوقافهم من اوقافهم الي اولادهم



على عدد روض الاولاد للذكر مثل حظ الانثى وانما نصيب الفسحة  
الاولى وكذا الحكم على اولاد الاولاد ومن بعدهم واما ما حكى عن  
به اذ وقع بغير طهر وليس للاب الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
ففي لا ان الاولى ان يصير من نصيب الميت الي اولاده دون  
الحنفى من بقى من البطن الاول والراى ما ذكرناه اولاد الله تعالى اعلم  
و باب من عذر الدفن من امر المتوفى في الفسحة انه اذا  
كان بالترتيب يتم لا نسحق ولد الولد شيئا من بقى من جميع  
البطن الاول وكذا لا نسحق الباقى حتى يسحق كل الباى  
وقد انفرد من الاولين ثوب عاب واصل الى الباى وجميع  
بنيت و باب من عذر الدفن من امر المتوفى في الفسحة ولا حرج  
العمل بالمفهوم من هذه الصور لان العمل بالمنطوق وهو قوله  
به على اولاد الاولاد والى وهو عبارة النفس فلا تغافل  
ما لم يمت واذا كان كذلك وقد حكى الحنفى في حقه فليس له من  
المذاهب النصيب ما هو موجب في حق الجميع والله اعلم  
واجب عنها عينا عاصورة هذه المسئلة في حقه في اصلها  
وهي عينا اما اصلها وهو حكم الحاكم على بغير الشتر صفة وهل  
رفع الخلاف وهذا محل مختلف فيه في حقه عينا واما

هذا المجلد جمع اجماع خط المصنف بدين يوسف رحمه الله عليه الخادم المقدس الاحقر احمد

وقد يقال لا دلالة منه على ذلك لان هذا الواقع وقف على ولد  
وولد ولد ابدا بالتشريع فلو تركنا وهذا الشرحا من السكون  
بما لا يكتفى اسلمى من ذلك ان من مات من ولد موصيه لولد  
فهم منه ان الولد لا يسحق مع والده مسمى ما عداه داخل  
من عموم اول العالم فاسمى ما من الاحوج ما هنا متلقى من  
كلام الواقف ومثل هذا النزاع فيه انما النزاع فيما  
اذ لم يدل كلام الواقف عليه ولا سال قد دل كلام الواقف  
عليه حسب حمله بعد تلك الطعنه لطعه اخرى قال كمال الحامه  
حقا فيه مع وجود الاولى فدل على ان الاولى هو المقتضى  
ما دامت موجوده لانه قد حاب عنه فان لم يستخاف  
الباسه مع وجود الاولى لا يدل على ان الاولى هو المسمى  
بجميع لجواز صرف مصرف المنقطع الا ان هذا بعيد من  
مقصود الواقف والظاهر من مقصوده ما ذكرنا فعلى هذا  
يعود عوده الى بقية الطعنه مستفاد من معنى كلام الواقف  
قال ويشبه ذلك ما لو وقف على فلان ~~فلان~~ فاذا  
انقرض اولاده على المساكين انزل يكون بعد موت فلان  
لا اولاده من بعد مع على المساكين او يعرف بعد موت



على وجهه المنقطع حتى ينقضي اولاده ثم يبرر على المساكين  
 على وجهه المذكور في الثاني والاول  
 الثاني وايضا قال ولما في المسلم مسلك اخر وهو ان  
 يقال الوقف بحسب المال في جميع البر والموقوف عليهم  
 هو المصروف المصروف لا يستحقه فلا يمنع ان يحكم كل واحد  
 منهم بانفاده ويقع التفرع منه عند الاتفاق بخلاف المملوك  
 المحصنة فانه يحل ان يملك كل واحد من المملوكين  
 جميع ما وقع منه المملوك وهذا على قولنا الموقوف عليه لا يملك  
 عين الوقف اظهر قال وسئل بهذا من مسالك التقريع  
 ما اذا وقف على اولاده به على اولاد اولاده ابدا هل  
 يقال لا يسئل الى احد من اولاد اولاده الا بعد التفرع  
 جميع اولاده او يسئل بعد كل ولد الى ولده المعروف  
 عند الامام باب الاول وهو الذي ذكره العالم والحق انه  
 ومنه في جميع وجهي السمع في الدين وها هو الثاني ورجم  
 على الاول يكون من باب توزيع الحكم على الحكم وعلى الثاني  
 يكون من باب توزيع الحكم على المصروف ونشبهك انذا كلام

وفي دخول جد امه ومن فوقهما من احد اده يقف  
 اصحابا لان احدهما عدم الذي قول لان الجدة اذا اطلق مصروف  
 اليه والعمام يبدخل جد الام ومن فوقهما وهو جد الاب  
 وجد الام ومن فوقهما اذا قلنا المفرد المضاف بجمع واب  
 وقف على جداته دخل معه ام الاب وام الامه ومن  
 فوقهما فان وقف على جدته دخلت ام الاب ومن دخول  
 ام الام ومن فوقهما ما قد منافي احد فان وقف على  
 اخيه وكان له اخ واحد من اي جهة كان قال وقف له فان  
 كان له اخوة من ابوين واخوة من اب واخوة من  
 ام انصرف الى الاخ من الابوين وفي دخول الاخ  
 من الاب والام من الام يقف  
 اصحابا لان احدهما عدم الذي قول عملا بالنظر وهو  
 الجمار والعمام بجمع الاخوة من الابوين ومن الاب  
 والعمام بجمع الجميع من الابوين ومن الاب والام  
 عملا بان المفرد المضاف بجمع فلو وقف على اخوته  
 دخل الكل ولا تدخل الا خت في الاول ومنه  
 يلي وقد دخل في الثاني ولو وقف على اخوته وكان له







تلك اذا علم ان ذلك يحصل لو انما اذا اتمام يجب يده يتجزأ عليه ناس  
 واذا صار الى ذاك انصلي او لم يتجزأ عليه احد فيجب عليه نزل  
 بمسألة وسلمه كذا في كذا ومنه ان الشاظر  
 اذا وجد مصلحة لا يمكن فعلها مع تقدم حصول اعلامها  
 فلم يتقارن بسوءه ارضيه واسأل حايطة ان يقع فاحللا ح  
 رجايط مقدم ولو تقارن حصل امام الصلاة وقاري  
 بقدر فيه فالانما مقدم الحرج لك ومنه ان  
 فحصلت في الوقف لا يمكن دفعها مع ادفع اعلامها وساع  
 له ان يكتب اذا نجا فاذا وجد طامبا يريد اخذ بعض جهات  
 الوقف فامكنه ان يدفع عنه بعض ماله او بالشرط  
 بما ان المصلحة منه ساع له ذلك وذكر ان العيايين ان ذلك  
 واجبت ومنه ان ما فضل عن الوقف  
 عليه او عن ماله لجهة الوقف على ما مثال الاول اذا وجد  
 وقفا يحصل منه كل شيء ماله على عشرة من الفقراء او الفقراء  
 ويخرج يحصل منه في سنة او سنتين زيادة على المائة او وقف  
 على مائة مسوي او رباط وعود ذلك فزاد الوقف بان صار  
 يتصل منه ما ينزل على مصلحته فان المصلحة في ذلك ان الشاظر

ذلك اني قد يتولاه بمقال والنظر في امر الاوقاف وامورها  
 المالة الى الواقف ضاعف الله ثوابه فيوفى ذلك  
 الى من يشاء ومنه فوقف ذلك اليه بقاء حكم الشرط  
 انما ينشأ الوقف وينتقل اليه ذلك انما حكم المسألة  
 في مشق الحرج ومنه ان ان يصرف اليه ثوب في ذلك  
 من عائل وغيره من مصل الوقف على حسب مقتضاه  
 كماله فربما اذا لم يكن في شرط النظر في مكان الوقف  
 من ان يكون النظر المشرط لتمام المقتضا كما ان  
 مصلته بعض لفظ الشرط المذكور ان لا يضر حاله  
 بل يكون النظر المذكور لمن كان حاكما ليس على  
 اي مذهب كان من المذاهب الا ان يضره اذا لم يضر  
 جميعا او فوقف بعض احكام قضاء القضاء اعني  
 الله لا مشق الحرج ومنه ان لا اهل كاف النظر المذكور  
 بعض ما راه من عدم الاحتصاص بحرج كالمحض  
 من ذلك او بعض ما علم بمرقا مع احكام  
 ليس في اللفظ المذكور في شرط الواقف بالشيء  
 اقتضا صرح به في علم الاطلاق فان ذلك ليس  
 انه لو لم يكن في البلك الا حاكم على غير المذهب الذي كان











ولم يستثن في النكاح الا بول الادمي فقط وروى صالح عن احمد بن حنبل  
 قوله الا ان يكون النكاح بول الادمي هو المذهب بل ارسى في حرم  
 به في الحرام والرعايه الصريح والمذهب في الفروع واللفظ وغيره وهو صريح في بحث  
 الحنفية والشافعية وعندهم وان يحل في غير ذلك في الفروع والرعايه والحنفي وعندهم وذكر  
 القاضي ان كل بول يخرج حله في بول الادمي في رعيه لرعيه وعندهم وحكمه في  
 الرعايه اللزك بول وقال في الفروع قال ابن الجوزي وكل نكاحه يعني كالنكاح الفايظ  
 فادخل بول الادمي وعندهم بول حرم المصنف هنا ما كان بول العذره  
 وايضا وهو واحد الرعيه وحرم به شراجه وابن حزم واكره في النكاح والرعايه الصريح  
 واللفظ والبلغ والنظم والمذهب في دفعه في الدعاء اللزك  
 والوجه الثاني ان يكون طيبه وهو المذهب حرم به في الحرام والمستوعب والقانون والآراء  
 واكاوي وكذا في الدعاء في دفعه في الفروع  
 سمي ولد اكلم لو كانت يابسه ودانتا في كالم طيبه نص علم وعندهم لو لم يندب  
 قوله الا ان يكون ما لا يمان نزجه احبنا الاصحاب في الذي لا يمكن نزجه والذهب  
 انه مقدور بالصانع التي بطريق عمله صريح به اكره في الفروع والمستوعب ما بين  
 بين وغيرهم قال المصنف في الحنفية لم يجد عن امامنا ولا عن احد من اصحابنا في  
 ما يمان نزجه بالار من تشبيهه بمصانع ملكه وقال في الجهر ما لا يمان نزجه  
 في الرعيه اليسير قال والمحققون من اصحابنا بقدر ونه يبيروا كاعه وقد روى سائر  
 الاصحاب بالصانع الكار كالتى بطريق ملكه وحرم في اكاوي الذي كمل نزجه  
 ما يمان نزجه عن فاعده في الرعايه الصريح وفيه في الكركي فاعده  
 فاعده لو تغير بعض الكركي فبقيته فاعده ان كان في الفروع في الكاوي وقال في اصحابنا  
 وقال في عقيد الختم كسرا طلقها في الفروع وان يحتمل  
 وقيل طهور وان لم يوطأ به من سري في القاسه كما تقدم ولو كان التغير طاهر فحالم  
 يتغير طهورا وحدها واحدا فاعده يجوز استعمالها في الطهور وصريح في كل شيء وكور  
 استعمال الطاهر في كل شيء للزكاح استعمال في رعيه الاحداث واداره الاحكام ولا في طاهر  
 عند وبعدها ما اخذت في الرعايه على المذهب قال ابن حزم في غير الطهور وقال في العالي  
 غسل النكاحه طاهر وانما استعمالها وان لم يطهر به قال في الفروع في كور استعمالها  
 مشروب وغيره وممكن كونه وقبله في صحيح الادبي للامير فاعده انه ليس في استعمالها الا في طهره

ولا يمان للزكوات

ما سداه

مراد والكنج

في طاهره وقلنا  
 في طاهره وقلنا

قوله والبداه بالمصنوع والاستنشااق للبداه بها قبل الوجه  
 سنه وعلم الاصابوا اكره حرم به وبذلك وهو احتمال في الرعايه وبعد  
 وبذلك في باب الوضوء هل يمسح بيده او يمسح به  
 فاعلم المذهب انه في الترتيب والمواااه في المصنوع والاستنشااق  
 ومن سائر الاعضاء في الدعاء في رعيه هو احدى الروايات في قول البركان  
 وهي اقيسه لبقية اجزائه والروايه الثانيه واحارها ابو البركان في حبان  
 فلو تركها ثم صلى اثنى بها واعاد الصلاه دون الوضوء علم الفروع ومنه على  
 ان جوبها بالسنة والترتيب واجب بدلالة القرآن مقتضاه بالسنة ولم  
 يوجد ذلك فيها والروايه الثانيه بحال المواااه وحدها  
 فاعلم في عدم المصنوع على الاستنشااق على المذهب وعلم الاصابوا وجه  
 وجوبه على قولنا لم يدل القرآن علم قوله والمبالغه فيها المذهب ان المبالغه  
 فيها سنه الا ما سمي وعلم الجمهور والحنفي حرم به واختار ابن الزاغوني اصحاب  
 المبالغه في الاستنشااق وحده وعندهم كالمبالغه فيها وقبله في المبالغه  
 في الاستنشااق وحده قال ابن حزم وقال بعض اصحابنا في المبالغه  
 به في الطاهره اللزك وعندهم كالمبالغه فيها في الرضود كرها في رعيه في قوله  
 فاعلم المبالغه في المصنوع اداره الماله المالك وعلم الاصحاب وقال في الرعايه  
 اداره الماله المسم كالم او الرزق واد اكره ولا يحل وجورا والمبالغه في الاستنشااق  
 جذبا لما بالمس لا افضا لان في علم الاصحاب وقال في الرعايه لو اكره كالاول  
 ولا يحل شيئا فاعلم لا يملك وضع الماله فيه بدون ادارته فاعلم في المهر والمقدور  
 علم الفروع وحرم به في الرعايه ولرعيه وان وعندهم  
 وقيل في الماله في الفروع قوله الا ان يكون ما يمان في الماله المبالغه  
 سنه بل كره وهو المذهب وعلم الجمهور وكره حرم به وقال ابو الفرج بحرم  
 في الرعيه وسعي ان يقيد قوله بصوم الفروع

ولا يمان في حرم

واحد في ساقلا  
 وبذلك رواه  
 الرعيه











اذا فوته باختياره فان استوفى المضاف فلا كلام وان تمكن  
من استيفاء القبض <sup>العقد</sup> او تسليم او تسليم الاجير الخاص  
عنه تلفت من ضمانه ايضا <sup>لتمكن</sup> من الانتفاع <sup>في</sup>  
والنوع المالى عقود لا معاوضه فيها كالصدق والهبه  
والوصيه فالوصيه تلك بدون القبض والهبه <sup>العقد</sup>  
فيها خلاف سبق فان قيل لا يمكن ان يكون القبض  
فلا كلام لكن هل يخفى في القبض فيها بالتخليه على روائه  
كالبيع اذ لا بد من النقل فهو الاصحاب على تشويه الهبه  
والرهق بالبيع في كيفية القبض واختار صاحب التلخيص  
انه لا يخفى التمكن هاهنا في اللزوم ففي اصل الملك اولى  
قال لان القبض هاهنا سبب لاستحقاق القبض فيجب  
فيه التمكن وان قيل يحصل الملك بمجرد العقد فلا بد  
ان يكون مضمونا على المالك اذا تلف من غير منع  
لانها عقود بمرور تيمر فلا يقتضى الفهم وكلام الاصحاب  
يشهد لذلك واما الوصيه اذ لا يملك الموصى له  
اما بالموت بمجرد من غير قبول او بالموت مراعا بالقبول  
او بالقبول

او بالقبول من حينه دون ما قبله على اختلاف الوجوه في المسلم  
فان ضمانه من حين القبض على الموصى له بعد خلاف تعلمه  
اذا كان من ضمانه قبضه واما ما قبل القبض فحينه وان  
احدهما من ضمان الموصى له ايضا وصوتا صدر كلام ارجح  
والآخرى وصريح به القامى وابن عقيل في كتاب العتق  
ودلك صاحب المعنى والترغيب وغيرهم ولم يحكموا خلافا  
وهذا لانا ان قلنا يفتك بمجرد الموت مع القبض او بدونه  
فهو ملكه فاذا تمكن من قبضه كان عليه ضمانه كالملك  
لأنه او غيرهما من العقود واذ قلنا لا يفتك الا بقبول حين  
القبول فلان حقه تعلق بالعين تعلقا يمنع للورثه من النقص  
فيه فاشبه العبد الجاني اذ اضر المجنى عليه استيفاء حقه  
حتى نقص او تلف ولان حق الموصى له في الملك ثابت لا يمكن  
ابطاله مكان ضمان النقص عليه وان لم يحصل له الملك  
كما في ربح المضاربه اذا قلنا لا يملك الا بالقسمه <sup>نصف</sup> والصدق  
اذا قلنا لا يملك الا بالتكليف والمضاربه اذا قلنا لا يملك بدونه



بمختلف بغير العقود فان الحق غير ما يحسن ابطاله والحق  
الناسي لا يدخل في ضمانه الا بالقبول على الوجهين كلاهما وهو  
المجزي به في المحرر لانه ان قيل لا يلزم الا من جينه فوافقه لانه  
لم ينف قبل ذلك على ملكه فلا يجنب نقصه عليه وان قيل على  
الموت فالعين مضمونه على التركة بل ملك ما لو تلفت قبل  
القبول فانها تلفت من التركة لا من مال الموصي فكله  
اصراوها لان القبول وان كان متسا للملك من قبل الموت  
الا ان ثبوته السابق تابع لثبوته من حيث القبول المقدم  
حال القبول لا يتصور ~~القبول~~ فيه فلا يثبت فيه ملك  
نعم ان قيل عليكم بمجرد الموت من غير قبول مسبق ان  
يكون ضمانه عليه رجل حال كالموروث وهذا هو المملوك  
بالعقود اما ما ملك بغير عقد فنوعان احدهما الملك  
القهرى كالميراث وفي ضمانه وله ان اصددها ان يصد  
على الورث بالموت اذا كانت المال عينيا حاضرا به  
من قبضها قال احمد في رواه ان مسطور في رجل ملك  
ما بقي دسار وعبد اقيمة ماله وادعى له رجل بالهدية فثبت  
الذات بعد موت

الذات بعد موت الرجل وجب العبد للموصي لانه  
ذات الورثته وهذا ذكره في كبرى واكثر الاصحاب لان ملكهم  
اسفر نسوب سببه اذ هو لا يخشى انفسا خذ ولا رجوع  
لهم بالبدل على احد فاشتبه ماله به المورث وحكم خلاف  
المملوك بالعقد لانه اما ان يخشى انفسا في سبب الملك  
فيه لا يبرج بغيره له فذلك ان اعتبر له القيد وايضا  
المملوك بالسبع وكوم سبب الضمان فيه بالتمتع بالقيد  
الميراث اولى وقال الامام وابو عبد الله في كماله  
لا يدخل في ضمانه بدون القيد لانه لم يحصل في اليقين  
في كماله فاشتبه بالورث والواثب وكومها بما لم  
يكن من قبضه فقل هذا ان زادت التركة قبل القيد  
فالزيادة للورث ولان نقصته لم يحسب النقص عليه  
وانت التركة ما بقي بعد النقص حتى لو تلف المال كله  
الا ان الموصي له صار هو التركة ولم يكن للموصي له  
موصي ~~الان~~ قال ان الموصي له ملك ملك الوصيه  
مجردة او من اعيان القبول فلا يبرأه الورث لانه



سبق استحقاقهم لمنزلة بالقبض فخص به كالم تليف  
 المال الابعاد فتبناه وعلى ذلك صرح صاحب الدرر وعمر  
 كلام الاموي ورواه ابن منصور والاول اصح لان الموصى  
 تمكن من اخذ العينة الموصى بها مع حضور التركة والتمتع  
 من قبضها بغير خلافت ولو لم يكن ذلك في ضمانه الا القبض  
 لم يمكن ان ياخذ من العينة اكثر من ثلثها ووقف قبض  
 الباقي على قبض الورثة فكلما قبضوا شيئا من التركة  
 بقدر ثلثه كالم لو كانت التركة دس او عايبا لا يمكن  
 من قبض المذموم المأى ما حصل بسبب من الاذى  
 يترتب عليه الملك فان كان جيازة مباح كالاحتشاش الاصل  
 والاعتقار ونحوها فلا اشكال ولا ضمان هنا على احد سورة ولو وكل  
 في ذلك او شارك فيه دخل في حكم الشراكة والوكالة وكذلك اللفظ  
 بعد احوالها في يد وان كان ماله في ذمة غيره من  
 الدين فلا يمس في المذهب المشهور الا بالقبض وعلى القول  
 الاخر بالاذن في القبض المقتضى عدم ذلك الاذن انتهى كلامه فتدبر  
 فانه نافع في هذا الباب الثاني

من جملة احوال الخلع في حقه من عبد المأذون المصنف به من غير اشتراط

ومساده واصل الانتزاع القهري انما بشرط دفع الضرر والضرر  
 لا يزال بالضرر قال وقد يفرق بين مساله اي طالب للعد  
 المسائل بان البايع لو فسخ من غير دفع المبيع لا يتمتع له الفسخ  
 والمقصود وذلك مقتنع ولا يوجب مثله في بقية الصور اذ اكثر  
 ما فيها الملك يتوجه في الدمة وهو جائز كالقهرن وغيره  
 ثم ذكر ان الاملاك القهرية في الف الاختيارية من جهة اسبابها  
 وشروطها واحكامها وملك مال الملك بها فاما الاول فيحصل  
 الملك القهري بالاستيلاء على ملك الغير الاجنبي على الاضمار  
 واما الثاني فالملك القهري كالاخذ بالسهم هل يسطر له  
 معه سهمه كالسهم ام لا لانه قهري كالمكره قال في الملحمة عند تردد  
 واما الثالث فقد ذكرنا اشتراط دفع المبيع للملك القهري  
 والمبدي جيب الشقص المشفوع على دفع المبيع وان قلنا  
 بملك بدو به وبعد صرف السهم منه قبل حصه وهل يمس  
 له من صار المجلس على ملكه قال في الملحمة وخبر القهرن  
 في احوال نظر الى الجهد واما الدليل على ملك الحاكم العدل  
 المسلم بالارث ويد عليه من غيره في احوال الجهد واستيلاء



المسلم منه بالهدى وكذلك ملك المصاحف هذه الاسباب وهل  
 ملكه أم ولد المسلم بالهدى على روايتين وعلى ما ذكرنا من  
 والخلف ولذا كان المصنف في حق المحدث على أحد القولين وهو  
 ولا عليك ذلك بالاختيار انتهى كلامهم في الحاشية والعسرون  
 قال في حاشية منتهى ما رواه باعه بيمينه أو وزن في كماله أو  
 وزنه مع غيبه المسمى لم يصح مقبوضا إلا أن يسرى منه  
 مكيلا فحينئذ يبيع بغير التبع وعاد فيقول كلمة أو زنه في غيبه فيقول  
 بفس عليه وما انفك دبا بيمينه بيمينه أو وزنه فحضر المشتري  
 ونقله مصدقاً له في ذلك لم يقرب منه لئلا ينصف قبل اختياره  
 وهو معنى قول صاحب الفروع أن قبضه مقبوضاً لئلا يباعه  
 في يمينه ووزنه بغير علمه ولا يقرب منه بيمينه أو وزنه  
 قال وهو في قدر رقة خاتك ورهات قال وإن لم يبيع منه  
 قبل ففس له في قدره قال في حاشية منتهى ما رواه باعه بيمينه  
 منتهى ما رواه في حاشية منتهى ما رواه باعه بيمينه أو وزنه  
 البايع بيمينه أو وزنه إذا حضر المشتري ونقله مصدقاً له في ذلك  
 فقال القاضي في حاشية منتهى ما رواه باعه بيمينه أو وزنه  
 أن البايع لا يبرأ

أن البايع لا يبرأ من عهده ولو أضاف مصاحفه أنه لا يتصرف فيه هذا القيد  
 وإن القبول قول من يبرأ من عهده من نقضه خلاف ما إذا اكتأله أو  
 اتزانه إذا ادعى نقضاً وأنه غلطاً فيه فإنه لا يقبل على الصحيح  
 الوجهين قال فقد صرح بأن القول قول من نقضه أنه والمصنف قد  
 قال في حاشية منتهى ما رواه باعه بيمينه أو وزنه في قدره أو  
 لم يقبل قوله في قبضه وهو كخط حسن فأنه ولو كان قطع  
 به من المصاحف ويوالي ويقبل قوله فيما يدعيه من نقضه قال  
 وإن اكتأله منه أو اتزانه وادعى نقضاً أو غلطاً فيه لم يقبل  
 قوله ومالك يلي قال وكذا الخلاف في كل دين استوفاه  
 ربه بيمينه أو وزنه ثم ادعى نقضاً أو غلطاً ونفذ باعتباره  
 وقال سحاح في حواشيه أيضاً بعد أن ذكر كلام صاحب  
 السكينة لم يبرأ من عهده الفروع ما إذا كان المبيع ثوباً  
 وقبضه على أنه عشرة أذرع ثم ادعى أنه ما من أقل من ذلك  
 قال والذكر يظهر أن الثوب إن كان ثوباً أو دمه كالمسلم  
 وقبض هذا على الداهية أن القول قول المسمى على ما ذكره  
 في السلم فيما إذا قبضه جزأً فإن القول قول من قدره



بل اذا كان العقد ومع على ذلك الدوب على انه عسر وقبضه  
 على انه عسر لم ادعى انه وصله اقل من ذلك فان قلنا ان  
 البيع لا يفسد اذا حرم المبيع اقل مما عسر على ما ذكره لما  
 اذا باعه دارا او ثوبا على انه عسر اذ رجع عن بيعه فالتدري  
 يظهر ان العول قول المسدري لان الاصل عدم قبضه الخبز  
 القابضة وان قلنا يفسد البيع على الرواية الاخرى فالتدري  
 يظهر ان العول قول التابع لان المسدري يدعى ما يفسد للعقد  
 والتابع مكره وقد ذكرنا في مسلكه اختلاف المتبايعين ان العول  
 قول من ينفي المفسد انتهى كلامه وكتب بعد هذه الحاشية  
 شيخنا تقي الدين الجرجاني هذه الحاشية كتبها شيخنا رحمه الله  
 قبل ان يبري كلام المكي عن المتقدم ولا ادري هل رجع عنها ام لا  
 ثم ذكر صاحب الرعاية عقبة المسلم اذا اسرى كما شاهد  
 كلمة قبل الشراء هل يصح فصد بذلك الكلمة ويجوز على روايات  
 البالغة ان كان في المجلس كفى وقد تعدى المسلم قال  
 وعلى المبيع للمسدري التزام التابع بعلمه باسا ولا يفسد في المسدري  
 بل كلمة في قبيل قوله في نصه وعلى المبيع الحكم الكيل الاول  
 فله التصرف

فله التصرف فيه قبل كونه ثانيا ولا يقبل قوله في نصه لا يجوز  
 بايعة اعاده حكمه قال قلت يقبل قوله في نصه والله اعلم  
 انتهى والله اعلم قال في الفايقة في النكاح يسلم  
 المهر قبل الزوجه وهو صحيح فانه قالوا لها ان عسرهما  
 حتى يفسد العقد الحال للمالك والله اعلم  
 ذكرنا في رجب في الفتاوى اعد الفاعل الماسعة والاربعون  
 القبيض في العقود على قسمين احدها ان يكون له رجب  
 العقد ومقتضاها كالمسح اللازم والرهن اللازم والبيع  
 اللازم والصدوق وعوض الخلع فهذه العقود قلزم من  
 غير قبض وانما المصنف فيها من موجبات عقودها  
 والى ان يكون من تمام العقد كالقبض في السلم والديون  
 والرهن والمبيد والوصف على رواية والوصية على وجه  
 وفي بيع غير المصنف ايضا على خلافه اما السلم فتنفي  
 تنفي قاقبل قبضه راس ماله بطل وكذا في الديون  
 واما الودع والرهن فهذه العقود فبها في جميع الاعيان  
 وفي المبيع غير المتغير كخمين من صبر على روايته في ما  
 الوصف على قوله من يدون اصداق الواف عن يد رواق



عمر وقتان واما الوصف فله تفرع بالقبول في الجهر والسر  
واختار العالم وانما العمل انما لا تفرع فيه لدون  
وغيره صاحب المعنى واما بالانكسار فله تفرع القيد  
مطلقا كالمسح وكذلك في صاحب المعنى وغيره في  
الموصوف عليه المعنى للوقوف هل سلطان بوجه وصف  
الخاص في المحرر بان الملك فيه لا يلزم من دون القيد  
لكسع الحكم فذكر العالم في موضع آخر لا يلزم من دون القيد  
وذكر في موضع آخر انه لا يلزم من كماله العالم وانما هو  
والعلم عليه غير لازم من كماله لانه لم يزل في ضمايه بوجه  
صاحب المعنى انما لا يلزم في حقها جمعها وقال انه طاهر كلام  
حال واعلم ان كثير من الاصحاب جعل القيد في  
معنى اللزوم بها واستفادها لانها لا تفادها وانما هي  
صريح بذلك صاحب المعنى واما في طائفة انتصاره  
الاصحاب وغيرهم من الاصحاب من جعل القيد في  
لغوه ومنهم من جعله في ذلك صاحب المحرر في الصرف والاسم  
والاسم وقال في الشرح من حيث ان الملك في الجوهر

في المسمى والمحررون والمحررون والمحررون والمحررون  
في قوله الخيل ومسحته قال صاحب الفروع في مخرجه  
فمن عليه قلش ان كان للبلد عادة بذلك او زيارته  
في التفتت الاجل بالتحفة والاكراهة وانه اعلم الا وحده  
توفيقه المصنف هل تفرع البايع او المشتري قال صاحب الفروع  
توفيقه المصنف على باذله وفي الزمان به اجتمع فله بعد قبض  
البايع له عليه وتوفيقه المصنف على المشتري ان قلنا لم يقبض  
والمطلوب السعي وعمره قال لانه لم يعلق به حق توفيقه نص عليه  
وفي العاصي وعمره توفيقه المصنف على باذله وفي الزمان به اجتمع  
بان نقل يملكه المشتري وما يقبضه بالتداول بغيره المشتري  
ايضا موقف تناوله وما يقبضه بالتداول بغيره المشتري او اللزوم  
فله المشتري قال تفرع ذلك من توفيقه لكل واحد من المصنفين  
بين ارجح ورته وتفرع ذلك من توفيقه لكل واحد من المصنفين  
باذله وتوفيقه المصنف على باذله وفي الزمان به اجتمع  
بين المصنفين في الزمان به اجتمع وتفرع ذلك من توفيقه لكل واحد من المصنفين  
متقد من الزمان به اجتمع وتفرع ذلك من توفيقه لكل واحد من المصنفين  
وعمره على باذله وتفرع ذلك من توفيقه لكل واحد من المصنفين







من نفسه لنفسه وهو أشهر وأظهر كالآب الخامس  
 قال صاحب الفروع وغيره نفس الله وقاله الفاضل رحمه الله وأصحابه  
 طرفه كبير بدليل تنازعها ما فيه وقبل لا وسر  
 قال سحار حواشيه معناه ان الامام اظهر على ان  
 ظرف المسمى كبير اي حيز ظرف المسمى وهو الوعاء  
 حيز يد المسمى فعلى هذا لو دفع المسمى الى المانع طرفا  
 يصح التسليم فيه فاذا اوصفت التسليم في ذلك الطرف صار  
 ذلك الطرف مسمى له فاذا اوضحه عليه على وجهه لو وضع  
 في يد المسمى حصل له المراه حصل له بذلك الوجه  
 قال وهو له بدليل تنازعها في اي اذا تنازع صاحب الطرف  
 وعرف ما في الطرف يكون حيز ما في الطرف حيز ما اذا كان  
 بيد صاحب الطرف وهذا يدل على ان الطرف مسمى له  
 يد صاحبه السادس  
 المتزون او وزن المكي <sup>الحاصل</sup> التسليم بدلك وفي الاما  
 ما اشتراه وزنا فحاله او بعضه او اشتراه كيكافوز نه  
 او بعضه لم يبيع قبضه ذكر ما يندم لو اسرى الف جوزه فقد

هذا المذهب في جميع احوال خط المصنف بيده في نسخة بخطه عليه الهادي اقبلت رحمة الله

وهذا وجه ثالث هذا كله في المبيع فاما ماله فان كان مينا جاز  
 التصرف فيه قبل قبضه سواء كان المبيع حيز المصروف قبل  
 القبض او لا صرح به الفاضل وعلى الايام من خطه ان يدس  
 حاشيه وحتى ان الواحطاب في المبيع المسمى واما لانه لا يجوز  
 التصرف فيه قبل قبضه مع ذلك باله لا يثبت انفسا في العقد ثلثه  
 خلاف ما اذا كان دينافانه لا يثبت انفسا في العقد ماله  
 فيصح التصرف فيه قبل القبض وهذا مستند كل من  
 وجهين احدهما ان باله المنقذين يدخل في ضمان  
 المانع فلا ينفسح العقد ماله والى ان الدين المستقر  
 في الذمه لا يجوز التصرف فيه مطلقا واما كونه مسمى  
 هو من ذمتهم على روايه انتهت احاشيه قال ابن رجب  
 وان كان مبيها لم يحرم الا بعد تعيينه وان كان دينافاز  
 ان يباع وصفه قبل قبضه ذكره الفاضل وان حصل  
 بولم يخبر بالمعا وضد على الدين على الخلاف في بيع الدين  
 هو عليه وقد حكينا في ذلك روايتين والاكثر  
 ادخل في حكمه صور الخلاف وقد نص الله تعالى



على وجه انما اقتضى احد النقيدين من الاخر بالقيمة في رواه  
 الاثر في وابن منصور وحصل ونقل عنه القاضي البيهقي  
 في كلامه من الزعم هل ينبغي ان يبيعا معا فتوقف  
 فالتيمس فقلت له لم لا تكون هذا قبل اقتضا الورق  
 من الزعم فقلت له انما يجزى من غير ان يبيعا معا  
 وهذا يشهد بان اقتضا احد النقيدين من الاخر كونه من  
 غير خلاف فليس يلزم في ذلك والخلاف في المعاوضة  
 عنها بغيرها ولم يذكر القاضي في العمل في الصرف في ذلك  
 خلافا والمعنى في ذلك ان النقيدين لتقارنهما في المعنى جريا  
 مجرى الشيء الواحد فاخذ احدهما عن الاخر لسبب عقد  
 معاوضه فخصه بل هو نوع استيفاء وقد صرح بذلك  
 في رواه في طالع قال ليس هو ببيع انما هو اقتضا  
 وذلك لم يجز الا بالبيع لان ما فاتت المماثل في القدر لا اختلاف  
 الجنس اعتبار في القيمة وهذا الماخذ هو الذي ذكره  
 صاحب المعنى ومن الصحاح من جعل ما خذ  
 النهج في كلام

هذا الملهو في جميع اجوام خط المصنف بده فوفيه له جعده الادب المقدس كمثل قبح ما ابراهيم  
 صحيح جازيهم عن غير اثر او ما اصلا الاستيعار مولاوه نفسا لطف الله به

لكنه عن زعم ما لم يضمن واما القاضى فاجاز المماثل وخصه  
 عن وجد النقد بين بالاحتراما يتفقان عليه وتاول  
 كلام زهر بتاويل بعيد جدا وقد ذكرنا ان طبريقه  
 القاضي وادع عقيل في الاجازة ان ما في المذموم اذا كان  
 معيلا او موزون والم يجز ببيع قبل قبضه لاجنبى رواه  
 واحد وفي بيعه لمن هو في ذمته ردا بكتاب  
 لانه قبل القبض مبيع غير متميز لهذا الكلام في البصر  
 في المبيع وعوضه فاما غير المبيع من عقود المعاوضات  
 فهي صريحت ان احدهما ما يخشى انفساخ العقد بتلفه قبل  
 قبضه مثل الاجرة المعينة والعوض في الصلح على البيع وهو  
 في حيز بيع فيما سبق واما التفرع في المنافع المستأجرة  
 فان كان باعارة وهو فاقبوز لانه استيفاء العوض له  
 ومن يقو مقامه وان كان باعارة صح ايضا بعد قبض  
 العتق ولم يصح قبلها الا للبيوع على وجه سبق وصح اجازها  
 مثل الاجرة وياز يله في احاديث الروايتين في الاخرى مبيع



بزيادة لدخوله في ربح عالم يقين في الصالح الجواز لان المتألف  
 مضمونه على ما يشاء من غير ان يملك ان لا يعطى لها حق فانت  
 من غير استيفاء بلغت حد ما به لان كل ثمره في ربح الشجر  
 هو مضمون عليه بالثمن الذي في اليد والاحسن انفسا  
 العتق بالماله قبل ان يضمنه فذلك الصلح الذي هو من الخلع  
 والعنق والمصالح به عن ربح العبد وجود ذلك فقيه وان  
 اخذ في الجواز التصرف فيه قبل قبضه وهو قول العالم في  
 المخرج والى الخلفاء انما استدلوا بهذه الصلح والى السامري  
 وصاحب المعنى والشيخ في بعض احوال ربحه على وجه  
 المراه صدق قبل القبض وهو من ربحه وهو وجه ذلك  
 ان تلف هذه الاحوال لا يسعح بها عقودها فلا ضرر  
 في التصرف فيها خلافا للبيع والابحان وهو هذا  
 فصرح العالم في المخرج بان غير المتقيد فيها مضمون على ان  
 هو مريد فغرق بين الثمن والقبض بها فهاهنا  
 الله صاحب البيع انه سوى للمساواة فانت الثمن  
 ومنع التصرف وهو وجه عليه والوجه الثاني ان ثمنها

حكم ابيع فلا بد ان ينفذ

بغير البيع فلا بد من القبض في غير المبيع منها قبل القبض  
 وهو الذي ذكره الفقيه في خلافه قال هو قياس قول  
 ابي حنيفة وانما ينفذ في القبض والقبضات والقبضات  
 والقبضات في قبض المبيع والقبضات في قبض المبيع  
 في كتاب النكاح الخافوا ان يبايعوا عقود المعاقضات والالتماع  
 التصرف في قبضه الا انفسا لان الثمن في ذلك العظم اذا  
 اشتريت وزنا فلا يخشى هلاكها والتصرف فيها ممنوع ومنافع  
 الاجارة خشي هلاكها والتصرف فيها جائز ووجه ابو العباس  
 في الوجه الاول انما تباه على ان عليه منع التصرف الذي فيها  
 لم يقين وهذا منتف ما هنا وهو احد الماخذ للاصحاب  
 في اصل المسئلة وعند القاضي في هذا التصرف التصرف في ربح  
 في الجبايات وفيه المتلفات من ربحه انما غنيل على قيم المتلفات  
 حال ربحه نظري فان التصرف لا يملك بدون القبض على ما جزم  
 به في الجواز وفيه المتلفات في قبضه المبيع منها يتلف العجز  
 في الجواز وفيه المتلفات في قبضه المبيع منها يتلف العجز  
 لا يمكن الرجوع الى القضاء بعد القبض عليه ومنه عتق  
 قيمة المتلفات او ثمنه ليس له في ذلك الفسخ انه مضمون



في التمسك بالدين في كل ما لا يتعارض مع الدين  
 على ان لا يذهب في الحق فيصير الباطل  
 ايضا اما ان الملك لا يفتقر قبل القبض والاسترداد  
 لانه لا يفتقر الى القبض عليه وهذا هو الوجه  
 الاول الذي ارجاه قاضا على الوجه الثاني فان كان  
 العقد المنقض غير معاوضة صارت العين امانة كالوديعة  
 فيجوز التصرف فيها قبل القبض وان كان عقد معاوضة  
 فهو مضمون على الاشتراط فيقتضيه ان يمنع التصرف فيه لان  
 ضمانه من اثار ضمان العقد السابق فيلحق به ومنع  
 ان لا يمنع كالعوارض والفصوص ولو تحمى الحاكم على المجلس  
 ثم عيّن لكل عين من اموال الخلف ملكة تجبر التفتيش  
 في كل عين في الزكاة من المجردين فعلى هذا يثبت  
 ان يكون له التصرف فيه قبل القبض في ذلك هذا التمسك  
 انما يشترط القبض لانه عقد لا يصح التصرف فيه قبل القبض  
 لعدم سبب الملك وقد صرح به في المجردين والشرع والملك  
 ملكا اتم فلما ان قلنا بالملك بالعقد وحسب من الملك

في التمسك

هذا المذهب في جميع اصناف خط المصنف بغير تسمية  
 هذه المذاهب في جميع اصناف خط المصنف بغير تسمية

في التصرف في المصنف في كل ما لا يتعارض مع الدين  
 لان انتفاء القبض على ما هو في  
 ابطال العقد فلا يجوز وجود عقد اخر عليه قبل ان يبرأ من  
 حجب المصنف في رولته من المصنف في المصنف في المصنف  
 والعقود القهرية كالأخذ بالشفعة مع التصرف فيها قبل القبض  
 ايضا ذكره في المصنف ايضا النوع الثاني عقود يملك  
 من غير عوض كالوصية والهدية والصدقة فاما الوصية فيجوز  
 التصرف فيها بعد ثبوت الملك وقبل القبض بالاعاين  
 فيما يقع وسوا كان الموصي به معيناً او غيرهما وسوا قلنا له رد  
 المبيع قبل قبضه او لا لان أكثر ما في جواز رده انه غير لازم  
 من جهة وهذا لا يمنع من التصرف لانها لازمة من جهة المبيع  
 بعد ثبوتها كالبيع المشتط فيه الخيار للمدعي وطرفه وانما  
 طالع الفرض بالملك بالعقد بمجرد وقوعه في التصرف فيها  
 القبض في وقت القبض على عينه لان حق الوكيل ينقطع عنها  
 بمجرد انتقال ملكه وليست في ضمانه فلا يجوز من التصرف  
 في وجهه وانما التمسك الواجب والنظرة في الملك  
 المخصوص ان لا يملك يد ون القبض في كل عين







في رواية اي طالب و ابره منصور و بخرين محمد وقال هوش  
 مغيث لا يدري بصل الله اولا او ما هو وقال موم لا يدري  
 خرج اولا يخرج وقال موم و ابره اي طالب في بيع الزيادة في  
 العطا قال ابره ما من ما يديره ما يحب و مني خرج لا سمره  
 و كرهه و زعمنا سمي هذا ايضا بيع الصك كال ونقل من عن ذلك  
 في بيع الزيادة في العطا لا بأس به بعرض قلت وما  
 بعتهم قال هو الرجل يزداد في عطايه عشرة دنانير فيشترى  
 منه بعرضه قال وسالته عن بيع الصك بالعرض قال لا بأس  
 به و روى حماد باسناد صحيح عن ابره ما من ابره كان  
 بيع الزيادة في العطا لا بأس به و هذه رواية باسناد صحيح  
 قال القاضي و لا بأس به في هذه فيما اذا بيع بعين طوله و العطا  
 لانه وقت الاستحقاق وهو حينئذ ثابت في وقت  
 لكن على طريقتهم بالاحوز بعه من عمر الغنم في جميعا و تاولا  
 الرواية على انه اشترى العرض بثمن موطن الى وقت  
 قبض العطا و كان وقته معلوما عند ما اقبلت احوالهم  
 العرض على حقه من العطا قال ولا يخفى فساد هذا التاويل

لمة تأمل كلامه

لا

لم تأمل كلام ابره و قد يجوز مراد ابره من سمي بيع العطا  
 قبل قبضه قبل استحقاق قبضه و اما اذا استحقاقه داخل  
 في بيع الصك كال المسلمة الثانية بيع الصك كال قبل قبضها  
 وهي للديون الثانية على الناس و تسمى صكها لا انما تكتب  
 في صكها و هي ما تكتب فيه من الرق و كونه نيباع  
 ما في الصك فان كان الدين نقدا و بيع بنقد لم يجز له  
 خلافا لانه صيرف بنفسه و ان يبيع بعرضه و قبضه  
 في المجلس فقيه روايتان اصلها لا يجوز قال  
 ابره في رواية ابره منصور في بيع الصك هو غير و نقل  
 ابره طالب على انه كرهه و قال الصك لا يدري خرج  
 اولا يخرج و هذا هو الذي مراد به الصك من عطا  
 ابره ان هو التاويل الجواز ان على ما في رواية موم  
 و صك و حديث اخر و فرق بينه وبين العطا و الصك  
 انما يملك على رجل و هو مقرر بدست عليه و العطا  
 انما هو سمي بعينه عند الاكراه اصله البه اد لا  
 و ذلك نقل حسن عنه في النسخة من الصك على







حتى ينفذ وهذا الخبر على اشبه من المستند السابق فاما على  
 القول على ما يجرد القبول اذا لم ينفذ من غير قبض فقد يلزم  
 نفس الزم بجواز التفويض لها وهو نوع من التصريح فقياسه  
 ما يجرى القبول فان يكون حاصلا كالقبول المملوك بالقبول واما  
 اذا عجز المالك من ماله واقتردها فلا يصح ذلك صدق  
 ولا يخرج عن ملكه بدون قبض المسمى او قبوله وقد نص في  
 على ان اذا تلفت بعد قبض المالك تبطل ذمته من الزكوة واما  
 ان كانت صدقة بطوع فاستقرت امضاها وكره الترخيع فيها  
 ونقل عنه ما يدل على خروجها عن ملكه بمجرد القبض ونقل  
 عبد الله عنه انه قال كل شيء جعله الرب لله يضيئه ولا يرجع  
 في ماله وذلك ان صرح من ملكه فليس هو من صدقه او يخرج  
 او حله ربح وان كان قليلا امضاها ونقل عنه جليلي في  
 في رجل دفع الى رجل دراهم فقال له تصدق بها الدرهم  
 ثم ان الدرهم جا فقال رد على الدرهم ما يضيئه المذموم  
 يرد عليه مال لا يرد عليه يضيئه فيها امره به ونقل  
 في ماله فغناه وحل الفاسق ذلك على الاصحى ان قال  
 ان عمل لا يعلم الا في حقها وبها وصوكا قال وانما يخرج

على الصدقة

هذا الخبر من جملة اجماع خط المصنف يدل على انه لا ينفذ الا بقبول المالك او بقبول غيره  
 بل لا ينفذ الا بقبول المالك

فان الصدقة من جملة ما ينفذ بالقبول والمذموم والافحيه  
 انه ينفذ بالقول بغير قبض ولا ينفذ بالقبول بغير قبض  
 فاما على هذا فانه ينفذ بقبضه وحيث ان المذموم من  
 به الاصحى ان كل من ذلك انشا للثبوت او اقراره فله خلاف  
 بين الاصحى ان لا ينفذ بقبضه ان يحكمها صدقة ولا ينفذ  
 فهو لا ينفذ بقبضه ولا ينفذ بقبضه ولا ينفذ بقبضه  
 سقوط الزكوة عنه بقبضها قبل قبض المستحق بل لا مانع لنا  
 من قلنا الزكوة في الدية فهو كالوعيب عن عدي واثب  
 في الدية هدا فقطب فانه يلزمه ابداله وان قلنا في الدية  
 فلا يرد بالقبول قبض المستحق او من يقرض مقامه  
 وايضا له اليه واجب عليه فلا يبرأ منه ولا يفيقه  
 بالتمسك ولو حصل المصنف من القبض لان فعل الدفع  
 واجب عليه فكيف اذا لم يحصل القبض وانه اعلم هذا الخبر  
 ما ذكره تصديقه فانه نافع في هذا الباب  
 السان  
 من احسنون ايضا امور اهلهم من هذا الباب فقال فيما يعتبر  
 القبض لدخوله في ضمان ماله وما لا يعتبر له اكل يقع تارة



من هذه وتام من عقده والمعتقود نوعان احدهما  
 مخصوص بالمعارضات الخصة فينتقل الصمان منها الى  
 من يشاء الملك اليه بحوز الترخيص من القضاة  
 اللتام واجبا في اذاتهم المعتقود عليه من غير  
 فاما المصنف في غير المتعذر كقضاة من صيرة فلا  
 ينتقل صلاحها بدون القضاة وهل يكفي كلمة غيره  
 اذ لا بد من نقله حتى لا يوافق فيه رواته وان  
 منهم من يقول هل التولية تقتضي منع الاعمال  
 المصنفه ام لا على رواته ومنهم من يقول التولية  
 فيها في المصنف المتعذر رواته واصله وقيل ليس  
 لروايتهم وحدهم في رواته وكلا الطرفين  
 سلكه الفاضل في خلاصه ولا يمكنه تأليه سلكها  
 في الجهد ان التولية تقتضي حكمهم رواته واصله وذكر  
 فتاوى الامام في رواته في حوزة من غير من قبضه كله  
 وهل التولية تقتضي في المتعذر على رواته

*Exe*

ويصير اللفظ غامضا قبلها ووقت فنقول ان احدهما من المبهمات فيجب ان قبضه كليم  
 ومن المصير من محال قبضها نقلها في رويها بالاشتمال لان المبهم اذا  
 كمل فقد حصل به المصير وزيادته لا يعتد به وقد روي وكلاهما  
 من فعل التام وهو الواجب عليه ولم يوجد في بقية المعينات  
 شي من ذلك سوى تميزها بنفسها وعلى الطريق الاول فيقول  
 بعد كليم وتبينه كما بين الاعيان المتميزة وما عدا ذلك من  
 الاعيان المتميزة فهو داخل في ضمان المسمى بالقبض في  
 ظاهر المصير لانه من قبضه التام بالحيازة وقد انقطعت  
 علق التام منه لان عليه تسليم والتعريف من قبضه وحده  
 حصل الا لانه المشتري في رويهم سمي فان المشتري  
 لا يتعين من كمال قبضه في الحال بخلافه اليه وكذلك مالائقي  
 قبضه في ساعده واحده لكثرة فانه لا يتقل ضمانه الي المشتري  
 الا بعد معنى زمني يتاخر فيه نقله صريح به القاصي وعينه  
 والتاقل للضمان هو القدر المتأخر على الاستيفاء والحيازة  
 وجمع المبهم المشتري بعدد اودر كذا وكذا وانما المصير  
 في رويهم ان من ضرر دخول المصير ودفعه ولعل مراد ما اذا

*Exe*



١. **شترية** **صنف** **و** **انما** **المشاع** **فما** **المتعين** **التي** **تسليم** **تكون**  
**على** **صنفه** **لا** **يخف** **على** **افرازه** **كذلك** **ذكر** **الفرق** **وان**  
**المتعين** **والصبر** **المشاع** **كلا** **او** **زنا** **القفيز** **المبهم** **عند**  
**الحزب** **من** **الشيء** **والا** **المتعين** **لان** **خلق** **البائع** **لم** **تقطع**  
**من** **المال** **تتميز** **فان** **زيد** **ناله** **ونقص** **عليه** **وهو** **بالجور**  
**ان** **يخص** **الاصل** **خرج** **من** **الشيء** **اخر** **بالحق** **بالعد** **والثوب**  
**تباين** **ان** **العلم** **اختلاط** **المسح** **بقيد** **قال** **وهو** **ضعيف** **قال**  
**واسمى** **بعض** **الصالحات** **المتعينات** **في** **العرف** **لقوله** **علم**  
**السلام** **الا** **ها** **وها** **ومراد** **ان** **الشارع** **اعتبر** **له** **القبض**  
**فالتحق** **بالميريات** **ونقل** **صالح** **عن** **المراد** **من** **اشترى** **عددا**  
**من** **الشيء** **المشاع** **هو** **من** **مال** **المبتاع** **الا** **ان** **يقول** **المبتاع**  
**سلم** **فلا** **يسلم** **وظاهر** **هذا** **انه** **يكون** **من** **صالح** **البائع**  
**الا** **ان** **جميع** **المشترى** **من** **سلم** **بعد** **عرضه** **علم** **فبذلك** **صالح**  
**ونقل** **حينئذ** **عنه** **اذا** **عرضه** **للمبتاع** **ولم** **يسلم** **التميز** **فتلف**  
**فهو** **من** **مال** **البائع** **وان** **تلف** **التميز** **وتركه** **عقده** **فهو**  
**مال** **المسرى** **وليخف** **للمصنفون** **من** **المسح** **ما** **اشترى**

صنف او روية

**صنفه** **او** **روية** **سابقه** **على** **العقد** **لان** **الفقيه** **ما** **نعم** **من** **التحسين**  
**من** **القبض** **فما** **البيع** **من** **مجان** **او** **زمان** **يفتد** **فله** **الكل**  
**المسلم** **فما** **يكون** **مضمونا** **على** **البائع** **مطلقا** **اي** **لا** **يقتد** **بسلم**  
**تبائع** **الفقيه** **بعد** **القبض** **في** **دار** **الحرب** **اذا** **غلب** **عليها**  
**بعد** **بعد** **ذلك** **وعن** **المراد** **من** **الشيء** **في** **الزمان** **والزمان**  
**كذا** **اجم** **الاصل** **والمعرف** **التميز** **من** **ما** **قبل** **القبض**  
**بغير** **وظاهر** **كلام** **من** **عقده** **المشترى** **وان** **قبل** **القبض**  
**من** **صالح** **البائع** **قوله** **واذا** **كان** **التميز** **مختلف** **في** **وصف**  
**الشيء** **لم** **تقرضه** **للاوقات** **وكيف** **تظهر** **ان** **التميز** **لم** **يتميز**  
**المشترى** **من** **قبضه** **بما** **خلافا** **للمسح** **المشترى** **في** **دار** **الحرب**  
**ومن** **التميز** **الاصل** **ذلك** **بما** **للمصنف** **لان** **طلب** **الخبير**  
**لما** **شهد** **بذلك** **وعرضه** **على** **المشتري** **اداء** **معلوم** **خلافا** **لغيرها**  
**من** **اموال** **المسلمين** **وحي** **اي** **عقده** **في** **تبائع** **المسلمين**  
**او** **لا** **لم** **يصلح** **له** **او** **الحرب** **اذا** **غلب** **عليه** **المعد** **قبل** **قبضه**  
**وهو** **كل** **الشيء** **فما** **ما** **يبيع** **في** **دار** **الاستسلام** **في**  
**وصف** **بغير** **وصف** **من** **المشترى** **قوله** **واذا**  
**ذكره** **كثير** **من** **الاصل** **كثير** **من** **تقلب** **شكل** **الظن**



والا فلا على الاصح الا باذن رب الدين الاخر قلت  
 ان كان لم يبق يد يديه غير الرهن اصح فيه الا اذن والله اعلم  
 وان تجر على الراهن قبل القبض فليس اعتبر اذن  
 الغرماء والقبض وان كان لسفه فله ان يبرأ  
 الرهن سلف المهرهون هدر او اخذ كلفه في حياته ونفسه  
 الرهن بالتقضا والحواله بالحق والابدا منه وقبل بطل  
 عوت الراهن او الميراث والرهن في العقد والله اعلم  
 فصل واستند امه القبض بشرط في  
 اللزوم في يد الميراث او من اتفقا عليه وحبر نقلته  
 عنه مع بقا حاله الا باتفاقهما فان اضرجه الميراث بل صاره  
 الي الراهن او استرجعه الراهن او اخذه باذنه زال  
 لزومه وفي الفروع الاصح يبرأ ببدله وان بني بقاءه  
 رايه لا يبرأ ببدله من سفر فان رده الي الميراث او  
 رقبته اياه او اضرجه منه او باذنه عاد لزومه واحتار  
 صاحب الفايق ان الاستند امه للقبض بشرط المحل  
 به الرهن المضاف ويكون رهنا وهو محل مالكم وهو متي  
 وفي القواعد الرهنه وفاقده الاربعه وفيه ما في القواعد ان عاد  
 الرهن الي الراهن بطل فاعاد الرهن كما كان وفيه ما في القواعد ان عاد  
 العاقله وان عمل على بطله لم يبرأ منه الا بطله في القواعد

٣٢  
 هذا المجلد من جميع اقسام خط المصنف بدينه يومه رحمه الله عليه  
 قاضي كاتبة ابراهيم بن عيسى بن ابي اصلا الاسبق بن مولد ونشأ لطفا به  
 بحسب الابن وان قلنا يد خل الدين كور والله ناث فيهن يسقى  
 بالجهتين يتوج احتمالات فروع  
 الاول اذا قلنا يشمال ذلك بنيه الموقوفين او من  
 سوي جده مال صاحب الفروع والاصح مرتبا كبطنا  
 بعد بطن او الاقرب فالاقرب او الاول فالاول  
 وخمسة وقال صاحب الفايق وعلى الاول فيسحقون  
 بعد ابايهم من ظاهر كلامه وقيل مهم مال صاحب الفروع  
 ولو كان ولد فلان قبيله هو قال اولادى واولادهم قال ترتيب  
 وساله ابن هاني عن وقف شيئا فقال هذا الفلك حياته  
 ولو كان مال هو له حياته فاذا مات فلوله  
 والى مال صاحب الفروع فيها اذا وقف  
 على ذلك به الفقهاء فان افتقر شمله من الاصح  
 ومن كما من المسلك الاحد قال ولو قال ولدى  
 فاذا انقرض ولد فانقرض شمله وقيل لا  
 قال الحافظ ابن رجب من القواعد الوقف على من يولد له  
 فصرح العالم في خلافه بانه لا يصح لانه وقف على من يولد له



[illegible]

۱۰



[illegible][illegible]







المثل يحمل ولا يمين  
 اذا اجبر ارضه او داره او غيره ذلك ثم وقفه صح الوقف  
 في قاعده المذهب وفيه قال الماوردي والرواي والصالحي  
 وصح في اصل الترويضه وفيه افتى ابن الصلاح منهم ان يكون  
 سلبوب النفع في الاجاره ولا تملك من الاجاره  
 في الوقف كالبيع وذكر بعض المشافعيه انه كالوقف  
 المنقطع الاول وليس كذلك لان الانقطاع انما هو في  
 الموقوف عليه لا في جهه الوقف لكن يظهر في فيه قول  
 وهو انه ان كان قد قبض الاجرة قبل الوقف  
 كان في ملك الاجاره سلبوب النفع وان لم يقبض الاجرة  
 قبل تكون الاجرة في المدة المستقبله بعد الوقف  
 للواقف او للموقوف عليه بقدر حاجته لان  
 احدها للواقف كما في البيع وهو ظاهر كل واحد  
 بل هو قاعده المذهب وهو المخبار والعلل للموقوف  
 عليه لان الوقف قد حصل فزال ملكه عنه والمدة بعد

قال اخواني في الوقف الموقوف على الاجاره  
 وهو ان كان قد قبض الاجرة قبل الوقف  
 كان في ملك الاجاره سلبوب النفع وان لم يقبض الاجرة  
 قبل تكون الاجرة في المدة المستقبله بعد الوقف  
 للواقف او للموقوف عليه بقدر حاجته لان

لم يستوف

لم يستوف قفها ففاننت اجبر ذلك للموقوف عليه  
 السراج قال السبكي قال في الوقف الموقوف على  
 وقف خزانه كتب وقفها واقف لتكون في مكان معين  
 في محل من الصحاحيه بل هو لان ذلك المكان يسمى لغيره  
 المنفعه والاسم في وطريقه احد اثبت من غير مسمى  
 فيه جمع لا يجوز وذلك احد اثبت كرسى مصحف مؤيد  
 يقرأ فيه كما فعل الخادم الا زهر وعمره لا يصح وقف وحسب  
 اضراجه عن المسعودي لما قيل في اسمها في هذه السبعه  
 لغير هذه الحكمه قال والعجب من قضاه يثبتون ذلك  
 شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً الله اعلم  
 وفيه اشكال والاعلام على المسليه في مقامه  
 الوقف والى محل وضع الوقف اما ابتداء الوقف  
 فكالذي يظهر صحتة واما المحل فربما يقال فيه  
 ذلك واذا لم يصح له المحل ينفذ الى الوقف عليهم وسوس  
 ان يقال فيه ايضا ان جعل في محل يسع به وغير ذلك



كما في الصلاة او الفقرة لم يصح له ذلك وان كان في كل السبع  
 به او سبع به بامر من جرح على ذلك في صحتها اولى ويصح ذلك  
 وتيقن به ان حال ايمان ان كان الوقف على حال  
 ملك الملك كس او لم يملك في حال ان كان له وانه اعلم  
 الخامس نقل جمهور من محققين في النسخ على انه كذا  
 رجل وقف على ذلك قوم وولد وولد ثم مات والد الولد  
 قال ان كان النخل قد ابرق فليس له قدره وهو ملك الاول وان لم  
 يبرق ابرق له فليس له قدره اعلم ان هذا هو ذلك على ما ورد  
 في النخل اذا ابرق فاعلم ان تولد فالتبرك بالبيع الا ان يبرق  
 ابرق وعلی صايب ذلك كل بنتي خرج منه اوزهر مفضو  
 خرج زهره اولى وارق مفضو خرج وارق واصل ان  
 لانه اذا ولد اسحق في الوقف من فاعل تناه اذا باع المخرج ملك  
 له وصلاها بشرط القطع ثم نزلها فزادت ثار وادبر انهما اشترا  
 في النذر اذ لان المخرج فتمواف الاصل اعلم ان هذا هو المفضل  
 من المخرج بعد التناهي واصل هذا اذا ولد بعد ان زرع  
 الارض من قبل نسبه في الارض اعلم ان هذا هو ذلك  
 على ذلك السار لو وقف وقفا على جهات متعده

بعد ادراك الوقف في حفظه والتمس في واحده والمالك  
 واكتفى ان قيل ذلك بالفقره منه رخصه على عرف  
 حله عالمه كونه من مخرج وان قال على الوقف واكتفى  
 كان له ولا يمكن اشتغال وان اطلق على مسمى الطائفة  
 اعطى لكل من تسمى بمسمى الطائفة اذ ان النسب الى  
 ذلك المذهب ان قيل العام يلزمه ان يمتد  
 بمن هب وينسب اليه وان قيل بعد نزومه  
 توجه ان يعطى بالنسب اليه لقوله عليه السلام  
 مولى الفروع منهم ومنه كن لا يعطى من ارض  
 قد عرف حكمه وهو مشتغل وتارة تنسب الطائفة  
 الى بلد او قبيلة فيعطى كل من كان من اهل تلك البلاد  
 حوزة نسبه اليها واولادهم كذلك ووقف دار الحكمة  
 على ابناء بلد المفادسة فياخذ كل من كان من الارض  
 المفادسة واولادهم وكذلك اذا كان الوقف على  
 المفادسة ياخذ منه كل من انسب اليه بلاد القرب



واولادهم واولاد اولادهم كذلك وان سفلوا ولو كانت  
امه منسوبة الي تلك القبيلة ففي اخذ خلاف واما  
الي القبيلة كالعدو ومن والها شتميين والقرشيين  
ياخذ كل من منسوبة اليهم من اولادهم واولاد اولادهم  
وان سفلوا ومن سفلوا عن منسوبة اليهم بامارة خلاف  
وهل يعطى من نسب اليهم بالاولاد لكونه من نسلهم من  
خلاف ولد لك مني في ابن اختي وهذا من  
نسب التميمية عليه وهو انه اذا وقف على طالع  
منسوبة الي بلده او قبيلة اعطى اولادهم واولاد  
اولادهم وان سفلوا سفلوا اتفقوا في المذهب و  
الاعتقاد والصناعة او اختلفوا واذا وقف  
على طائفة منسوبة الي مذهب كالحنابلة او  
الحنفية او الشافعية او المالكية او فقهاء كالفقهاء  
او فزاره كالنقل نحو ذلك لم يشعروا اولادهم من

ذلك الوقف

ذلك الوقف الا ان يكونوا متابعين به فاذا وقف  
على اكنائله مثلا فولد لشخص منهم ولد اشتغل حنفيا  
او شافعيا او مالكيا لم يدفع اليه وان لم يشتغل بالعلم  
بل اذبح غير الفقه وترك الاشتغال بالعلم بان ذهب  
ناجدا او صانعا لم يدفع اليه والفرق ان من المسألة  
الاولي لا تنفك النسبة عن الولد بخالفه والدم في مرفق  
او غيرهما من نسبة البلد والقبيلة ومن الثاني ان المتابعين  
بما تلبس به اربوب لم ينسب الي تلك الطائفة والله اعلم  
الثاني <sup>انما يشع</sup> تقدم انه اذا باع شيئا بشرط اختيار المص  
لو احد منها التصرّف في ملكه اختيار فان وقف ذلك  
لم ينفك وقفه في احد الوجهين <sup>كما لو باعه والثاني</sup>  
ينفك وقفه كما لو اعتقه العسر  
لو عار شيئا وقفه صح ولم يلزم ملك المار به في الوقف  
فاما عار به الوقف فان وقفه للعارة كوقف الحكي  
والعيب ما لم يألوا حور <sup>كما وقف</sup> المولى للمسلم  
والعارة وان لم يكن وقفه للعارة فان بشرط على  
الموصوف عليهم اعاره كنتم ذلك وان لم يشترط



عليه اعارته فان كان الوقف على شخص مفرد كان له  
اعارته وان كان على جماعة لم يجب لاحد من ان يعير  
غير ادناه حتى ولا للناظر والله اعلم

**فصل** في اذ الوقف على ثمانية اوقيله  
او جماعة يجب حصص واستيعابهم وجب تعليمهم  
والتسوية بينهم جنس به واختار الاكثر وهو معنى  
قول صاحب الفروع يلزم تعليم الموقوف عليه  
والتسوية ان امعن كالواقف لهم واحدا  
يقول له عس وجل فله شركا في الثلث قال صاحب  
الفروع وفيه نظر ومن القايق قلنت  
ويتمل جواز امقاضه فيما يقصد فيه تعيين  
كالوقف على الفقهاء ومال بعضهم الى جواز التفصيل  
واليه انشا صاحب الفروع يقول له هذا وعنه  
ان اوصى في اهل بيته وهم اهل دربه ~~كالمسكين~~  
سأخ التفصيل **الحاجه** ونقل عن ابن زكريا

الميراثن فوهي **السادس** مال جماعة اذا ~~اشترى~~  
اشترى بيت او مضمينا وغيرهما صا والافله **السابع**  
تقدم ان ادعى على اثنين انهما رضاء عبدهما فانكرا  
صدقا ~~ان~~ قال في الرضاء وان شريد كل منهما على الآخر  
قبلت شرا دته فان حلف مع كل شاهد صار كهم رهنا وان  
حلف مع احد هما صار سهم الآخر رهنا وان لم يحلف لم يثبت  
رهن شي منه وان صدقه احدهما وحده لزمه في حقه  
وقبلت شرا دته على شريكه وان ادعى كل منهما ان زيد  
رهن عبده عنده فكذب احدهما فشريد المصدق والكذب  
قتلت شرا دته وان قلنا بشاركة المكذب فلا مال وان  
انكرهما حلف احدهما وان صدق احدهما ولا بينة  
او صدقهما وقال هذا هو السابق سلمه اليه وحلف للآخر  
وان صدقهما وقال لا اعرف السابق منهما وكان العمد  
عليه احدهما غرم قيمته للآخر يكون رهنا قال ابو علي  
صاحب اليد او المقل له حمل **والا** اعلم  
الميراثن **والا** السابق حلف على كل وقدم قول صاحب  
اليد مع نفسه وان كان في ايديهما او يد غيرهما فله يقرع







ز من اختيار ان قلنا هي فسخ وان قلنا هي بيع قلنا ذكره جماعة  
 منهم صاحب الرعايه وعمره **باب خيار المجلس**  
 لا يورث نفس عليه واختاره جماعة وقدّم صاحب الفروع  
 وغيره وقيل هو خيار الشرط اختاره صاحب الرعايه  
 وغيره قال صاحب الفروع وفي خيار صاحبه وان  
 ومناه ان اصدّها اذا مات وقلنا يبطل خياره ولا يورث  
 عنه قيل يبطل خيار صاحبه على وجهين **باب خيار الكف**  
 يبطل خياره وخيار الشرط والشفقة وحل القذف  
 زاد في الرعايه وعين وفسخ بحالف والردع وغير  
 ذلك حق الخيارات لا يورث الا ان يسبق من الكف  
 طلب به من عليه واختاره جماعة وقدّم صاحب الرعايه  
 والفروع خيار الرجوع في هبه ولله مال صاحب الفروع  
 ولان معنى الخيار خيرة من فسخ وامضا وهو صفة  
 ذاتية لا لا اختيار فلم يورثه كعلمه وقد رتّه قال  
 في عيون المسالك والذالاه المصالح على اختياره  
 له اخذ

ولو اخذ قسطا من المال لصح الصلح عليه بالمال وخيار الجبره  
 والصغيرة والمعتقة قال صاحب الفائق وغيره بحر في الشرط  
 والشفقة والقذف ارثا كالاجل وفي الرعايه خبره بل يعنى  
 القدرت قال في كل خيار كالاجل في الثمن في الاظهر فيه  
 وفي الفروع ومنك لا يبطل معنى الخيار بالموت وذكر  
 في عيون المسالك ان مسله حل الدس بالموت رواه  
 كالحى نقله ابن منصور خيار قبول الوصيه له والاجل وفي  
 الانتصار رواية لا يورث حل قذف ولو طلبه متذوق  
 محمد زنا فروع **الاول** قال في الرعايه  
 يرث السيد خيار الشرط عن مكاتبه وخيار المجلس بحمل  
**باب الثاني** قال في الرعايه  
 وغيره الخايط الفسخ فسخت البيع وبفقتة واستقر  
 الجميع او الثمن وفي اجازته اجزته وامضيتبه  
 وانفذته العالم **قال** صاحب الفروع وغيره



من باع بشرط فإت مشتق لزوم البيع إلا ان تقوم بینه  
 أنه رده نقله ان تصور **السرايع** لو تلبس الغني  
 في ملكه اخيار قبل التبصر في ضمان البائع وبعده من  
 ضمان المشتري على ما يأتي ذلك في تبصر المبيع وتلقه  
 ولا يفيد الفسخ والا اختيار بعد تلفها فان قال احد  
 انه فسخ قبل تلفها لم يقبل قوله إلا بینه فان صدق  
 الاخر قبل ولو صدق لم انخر لم يقبل انكاره والباقي  
**الحامس** من شرط اخيار صفة علمه على انتفاع  
 بالقرض لياخذ غلة المبيع وتنفذه في ملكه انتفاع المقتض  
 بالتمني لم يرد المبيع بالخيار عند رد العتق فلا خيار  
 فيه لو اصد منها ولا اكل اخذ العتق ولو اصد منها  
 في ملكه اخيار لا التصر فيه فرفع به البيع في  
 وضائع **باب** عايد وعمرها نقله **باب** في  
 اربع عتق الله ميتا لعتق بالرجل يشق من الرجل  
 الشئ ويقول ملكه الخيار الى كذا وكذا عند الفشار قال

هو جائز

هذه القطعة من مجموع اجماع الشيخ يوزج حرمه عبد الهادي الحنيلي خط المصنف بیده رحمه الله

هو جائز اذا لم يكن حيلة اراد ان يقرضه فياخذ منه الفغار  
 فيستفله ويجعل له فيه اخيار ليعتق فيها اقرضه بهذه الحيلة  
 فان لم يكن اراد هذا فلا بأس ولا يرد عند الله فان  
 اراد ارفاقه اراد ان يقرضه مالا يخاف ان يذهب  
 فاشترى منه شيا وجعل له اخيار لم يرد احكامه هناك  
 ابو عبد الله هذا جائز الا انه اذا مات انقطع الخيار لم يكن  
 لورثته مال البيع وقول **باب** ما يجوز في هذه المسئلة  
 محمول على المبيع الذي لا ينتفع به الا بالثلافة او على ان المشتري  
 لا ينتفع بالمبيع ويملكه اخيار ليعتق في ان القرض **منفعة**  
 انتهى ما ذكره الشيخ في المعنى وجوه ذكر صاحب الدرعاية **باب**

**باب خيار الغني**

في ثلثين خيار الغني في ثلاثة اقسام في تلقى الزكيات  
 والنخس والمستقرسل فاما تلقى الزكيات فاما  
 تلقى الزكيات **باب** تخلوا امرهم من عشر صور الاولى



اذا تلقاه قاصدا ذلك فاشترى منهم حبوطا السوق وعلما  
 انهم غبنوا غنبا حرج عن العادة ذكرهم الله وعن فلم الخيار  
 ويلحق بهذه الصورة فروع الاول ان الخروم والشري  
 منهم مكره قال الله كرههم اكثر اهل العلم ومري شري  
 ومثل مكره وعادة يباع الناي ان البيع صحيح اضراره  
 الاكثر عن ذكرهم التعمد البدر وعن اهل الرواية اضرى الالبيع  
 فاسد النالك انه اذا لم يقين لا خيار له وفي طاهر  
 كلام الصحاح وغيره كسر السرا له انه اذا غبن فلم الخيار لا  
 احاس ان ثبوت الخيار له هل يثبت من حين  
 البيع اكثر اصحابنا انما يثبتون له الخيار اذا دخل السوق  
 والقصد تحقيق الغبن سواء دخل السوق او لم يدخل فكل  
 تقيد به بدخول السوق بناء على الغالب لانه في الغالب لا يحس  
 ذلك الا بدخول السوق السادس ان الخيار من ذلك  
 انما يثبت للبائع ولا للبشرى لان المشتري حرج  
 وهو عالم بالسعر اربع ان قلده الغبن الذي  
 يثبت به الخيار ما ذكرنا عن الله ما حرج عن العادة قال في المقنع

وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له  
 وهو كسر السرا له

غنبا حرج عن

س

غنبا حرج عن العادة وقال في المقنع ان الخروم والشري  
 ما حرج عن العادة وذكرهم الله وعن فلم الخيار  
 بدلك غير قوي لانه لو كان من العادة البيع بالف فوقع البيع  
 بالف الادرج فقد حرج عن العادة الا ان تعبد العادة  
 الا المبيع ويعيون المعنى حرج المبيع عن عادة غن مثله  
 لان بيعهم خالف عادتهم وعلك يرجع من الغبن الى العرف  
 ثم المرداد عرف اوساط الناس ولا عبرة بالفقير الموضع  
 الذي يري القليل كثيرا ولا بالغني الذي يري الكثير قليلا  
 وقيل يقدر ذلك بالثلث وعلك بالسدر وقيل  
 بالربع وفي حديد العناية المذهب بما يتغابن بمثل عاده  
 يشير الى ان الموضع فيه الى تغابن الناس بمثل في العادة  
 وهو ما قلناه في كلام الشيخ الصوره السادس  
 اذا كان خروجه لغير قصد التلقا فليقده فاشترى منهم  
 فله يلحق ذلك بالقصد فيه ولا بأس احد بها يلحق لذلك  
 نعم عليه والذا قال صاحب الدعوى والمنصوص ولو لم يقصد  
 ويلحق هذه الصوره ايضا فروع الاول انه لا كراهه في خروجه



الحاكي ان سره من هلك بخدمه او كرمه كالاول اما ما  
 فيه من الحار قال السمع ان حرم لغير قصد العلم  
 خلق ركباً فقال العالم ليس له الا بتياع ولا المشتري منهم وس  
 قال وخيل انه لا يخرج عليه ذلك وس في العالم كالاولي  
 في ثبوت الخيار بالغيب وعنده بعده واخلاف في قد ام وكذا  
 الصور الثالث لو قصد تلقى الركب لا قصد الشري  
 بل لفرضه اولسلا عليه وكذا فاشترى منهم فها يجوز  
 له الشري منهم على الاولين وهل يلحق ذلك بالقصد على  
 وجهين المذهب نفع الصورة الرابع  
 اذا تلقى الركبان قاصداً لتلقيهم فباعهم شيئا فهو بمنزلة المشتري  
 منهم له الخيار اذا غلبوا غلبا كرم عن العادة قطع الاصلاب  
 وس وس في اختصاصه بالشري وعرض  
 ولحقه هذه الصور فروع الاول جواز الخروج له لك  
 وس في هذه بلاد او كرم الخراجه وهو الاقوى والى المخرج  
 والمالك لا باعه الحاي السمع وس في هذه بلاد او كرم  
 اصار الاقوى الخراجه العالم الشري وس في  
 هذه بلاد او كرم الاقوى الجواز الرابع صحة البيع وهو على  
 وعنه باطل

وعنه باطل اختار ابو بكر الخامس انه اذا لم يقرب لا خيار له  
 في الاصل السادس انه اذا غلب فله الخيار السابع  
 ان الخيار من حين العلم بالغيب الخامس ان الخيار  
 في ذلك انما يستلزم دون البايع فلو باع على اولم  
 ثم قدم ركب كثير فنقضت السلع وزاد سعرها فله  
 خيار له وس في بلى ان قال له المشتري انه  
 لا اشتى بعده لم قدم بعده ركب كثير الداسع ان قد رما بس  
 به الخيار هنا كالمسوق الاول الصور الخامس  
 لو لم يشر فاصد للتلقى فلقى ركبا فها تقدم في الشري على  
 ركلاف الصور السادس لو قصد التلقى لا البيع  
 فاشترى اصلا مامعه جاز وفي الخيار ما تقدم الصور  
 السابع المراد بالتلقى الخروج اليهم الى خارج البلد  
 فلو تلقاه في البلد او في اعلى السوق فلا بأس بذكره السمع وس  
 الجرب السمع وفيل يجوز في اعلى السوق الا في البلد وهل يستلزم  
 الخيار بذلك ظاهر كلامه لا وعندني يستلزم الخيار لكل جاهل  
 بالثمن ولو كان راهل البلد الصور الثامن  
 اذا تلقاه فباع لهم ولا يشتري منهم ويعني ذلك ان يكون له خيار



فعال الحريم وان باع حاضر لباد فالبيع باطل وهو ان يحرم الحريم  
 الى الجبادي وقد جلب السلع فتغير فيه السعر ويقول انا ابيع لك  
 فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال دعوا الناس يترزق الله  
 بغيرهم من بعض وقال النبي صلى الله عليه وسلم ومن باع الحاضر للجبادي  
 رواه ابن عباس احداها الحريم والاحرى الاصل في خمسة شروط  
 ان حاضر الجبادي لبيع سلعة بغير يومها جاهلا بسعرها  
 ويقصد الحاضر ويكون بالناس حاجة اليها فان اختلف  
 شرط منها هو البيع قال النبي صلى الله عليه وسلم هنا من يظن  
الملك من غير اهله سوا كان يد ويا او يد قوله او يملك  
اخرى وسيل ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السلع التي يبيع  
حاضر لباد قال الاصل له سمسارا ونقل ابو اسحق بن  
شاذان في بعض سماعاته ان الحسن بن علي المصري سأل  
ابن محمد ابن سريع حاضر لباد قال الاصل له بها قال له  
فاجبر الذي جا بالنهي قال كان ذلك مرد قال النبي صلى  
هذا الحكم السبع وان النهي اقتض باول الاصل لما كان عليه  
من الضيق في ذلك ولا وكان نهم قالوا ان الحجر منسوخ قال  
النبي والله الاول قال وطاهر كلام الحرف في بها حرم  
 ثلثة شروط

ثلثة شروط احدها ان يكون الحاضر قاصدا للبادي ليقول  
 السبع له والباقي ان يكون البادي جاهلا بالسعر لقوله لا يبيع  
 بالسعر ولا يكون التقريف الا لجاهل وقد قال احمد بن حنبل  
 ابي لمالك اذا كان البادي عازفا بالسعر لم يحرمه والمالك  
 ان يكون قد جلب السلع والحال هو الذي ياتي بالسلع  
 ليعلمها قال النبي صلى الله عليه وسلم وذكر القاضي شرطين اخرين احدهما  
 ان يكون مريد البيوعا بسعر يومها والباقي ان يكون  
 بالناس حاجة اليها وصنف في تأخير بيعها وذكر اصحاب  
 حرم باربعه شروط ولم يذكر واحدا للناس اليها لم يفت  
 بشرط منها لم يحرم البيع وان اصعب فالبيع حرام وقد صدر  
 الحريم بطلان ونفي عليه احمد بن حنبل ورواه ابن عمر بن عبد  
 قال سأل احمد بن حنبل الحصري عن بيع البادي فعال  
 اكرههم وورد البيع في ذلك وعنه رواية اخرى ان البيع صحيح  
 وسر الصوره الماسية اذ انلقاه  
 واشتري له ومعناه ان يكون سمسارا ايضا سدي له السلع  
 من الناس فعال في البيع واما شراءه له فتعذر رواه احمد  
 وقال في المعنى هو صحيح عند احمد وان طالع في العلم كره ذلك



واختلف قول من عليه على رواية الصور في الفاسد  
لو سبق الجلب طائفة منهم ودخلت البلك وقالوا لم يقبل العام  
احد غيرنا فباعوا سلمهم بزيادة ثم بان كذبهم ودخل الجلب  
بعدهم وكثرت السلع فظاهر كلامهم لا خيار وتيق به  
بلى فان لم يذ كر وا ذلك بلك سبقت طائفة منهم وباعوا بزيادة  
ثم دخل الجلب بعدهم ونزلت الاسعار فلهذا خيار روي طاهر  
كلامهم **وسمى الاول** لو قال بايع سلمه لمشتري  
ليس في السوق غير هذه فباعه اياها بزيادة ثم دخل السوق  
فوجد به كثيرا باقل من ذلك المسمى فظاهر كلام اصحابه  
خيار روي **وسمى الثاني** لو وقع الفلاح في سلمه بلك  
فاشترا بلك من ذلك ثم قدم قافله فنزل السعر فلهذا  
خيار له وظاهر كلامهم **الثالث** عكس ذلك لو كان رخص  
ثم قدمت قافله فاشتريت ذلك او زادت منه فلا خيار  
لبايعه وظاهر كلامهم **الرابع** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
النخشب ومعنى النخشب ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
شرا فلهذا بلك ان غير المشتري او لا وقال جماعة من اصحابنا

لغير المشتري

لغير المشتري فلهذا الخيا روي عن ابن عباس قال اشترى من الحسن بن علي  
من ثياب بني ابي ابيك النخشب بلك فاشترى من غيره ثيابا باطل  
لا يبيع في السلم من لا يبيع بشراها ومعنى النخشب ان يبيع في السلم  
من لا يبيع بشراها **وسمى** بالثمن **الخامس** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
صريح به جماعة من اصحابنا وغيرهم يبيعون بلك بكونه بلك ومن  
البايع اوله لا يبيع او اخذ عليه شيئا او لا البايع  
ظاهر كلام اصحابنا وغيرهم ان النخشب يخرج مطلقا ولو كان  
المشتريون على البايع لاخذ في السلم بركن ولو كان سلبا  
او فقيرا ولو لم يوافقوا المشتريون على ذلك لاقتضاها  
منه **وسمى** بالثمن **السادس** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
ادنى المكسدين **وسمى** بالثمن **السابع** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
بلى وظاهر النخشب ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
ولا يبيع في السلم من لا يبيع بشراها **الثاني** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
منه **وسمى** بالثمن **الثاني** ان يبيع في السلم من لا يبيع بشراها  
الاكثر من ثمنه او اكثر من ثمنه او اكثر من ثمنه



السبع باطل اختار ابو بكر ومحمد السادس  
 لو كان البايع هو الناجض في البيع او يقع باطلا على  
 اختيار جماعه بطلانه هنا وان قلنا يصح مع خشع وعمل  
 جماعه الكل سواء على الخلاف وفي القدر مع وعده بطلان  
 لو خشع البايع في احد الوجهين السادس ان قيل لم  
 في البيع هل هو صحيح او لا لا فرق فيه بين ان يكون بموافقة  
 منه البايع او لا واصل ان كان بموافقة البايع فهو باطل  
 ولا خلاف وان الخلاف السابق عمالا موافقة فيه موافقة  
 جماعه في موافقة عليه وليس في كونه في الاول رواه  
 السامع ان ربه المستطاع اذا لم يعلم بخشع الناجض  
 فلا حرج في حقه ولا يخبر به عليه شيء من الثمن المستطاع  
 ان المشتري اذا لم يخبر به في المستطاع فلا خيار له  
 فيها موافقة كذا اصحابنا وصحبه به بعضهم بل هو  
 ان شاء الله متى خضع الناجض فله الخيار الحادي عشر  
 ان ثبوت الخيار له مطلقا سواء اطلعت عليه او لا او  
 خدعه عليه او لا اختار الاكثر وقبل انما ليس الخيار  
 اذا كان بموافقة

لو كان هو الناجض  
 لو كان بموافقة البايع وسوق البايع  
 هذا بسقوط النجش ان يقصد به ان يخبر المشتري كذا فيقيد  
 اكثر الاصحاب واما خبر كل واحد فمقال صا حقه لغزوع موافقة  
 فيه لا يخبر المشتري ان يخبر النجش بالخيار عليه وفيه نظر  
 قالوا اطلقوا الخيار فيها اذا اخبر بالثمن من الثمن قال  
 لعين قال بعضهم لانه في معنى النجش وان يكون القيد مرادا  
 قال ويشبه ما اذا اخبر ولم يقصد التلقي وسبق المنصوح  
 الخيار راى كلامه للمالك عشر ان الخيار فيه  
 حسب المسمى ومن البايع الراعي عشر  
 ان القيد الذي يوجب الخيار في النجش هو الزيادة في الثمن  
 بانهما بين الناس من عاينه هو المخرج في ذلك الى عرف او ساط  
 السادس واصل يقيد في ذلك بالعلم وقبل البيع وقبل  
 السابع الخيار عشر لو اصابه موافقة  
 النجش قال قول قول من يقيد موافقة البايع وقبل  
 بل المشتري السادس عشر لو علم البايع بالناجش  
 عند الزيادة امرة بالكف عن ذلك او اخبر به فان فعله وقدم



المسمى على الفضا مع ذلك فلا خيار له كما لو علم ذلك المسمى  
 وله يعلم البائع السامع **لو قال البائع اعطيتك هذه السلعة**  
 كذا وكذا او ابيع لك كذا او بعتك في المسمى او مع الدلال كذا  
 فصدقه المسمى واشترها بذكره بان كان بائنا ببيع صحيح  
 والمسمى لخيار لانه في معنى الخشن ذكره السيد وغيره وهذا المسمى  
 وفي الحديث ورجل حلف على سلعهم لا يعطى بها ما لم يعطه فدل  
 على حرمة واذا حصر هو كالبحر احكامه المقتدر من قوله اعطى  
 البائع **لو عكس الخشن لو فسد الناس من**  
 سلعهم ليشترها هو او وكيله او قريبه او صاحبه حرمة  
 وبيع البائع وفي مذهب اخبار البائع نظر ظاهر كلام المحققين  
 لا يفسد ويصح **لو باع ببيع باء عتق الناس**  
 لو قال له السمسار حررت عليك او شهدتها في الذم  
 ولم تبلغ الا هذا وما علمه على ذلك او لغيره  
 او بغيره او وكله حرمة ذلك وفي مذهب السامع  
 اخبار لان فان صح توحيه في مذهب اخبار البائع  
 وفي مذهب اخبار البائع ثبوتها وانما العلم العشرون

الشريك في المقتدر **لو قال له ابيع لك كذا**  
 هذا خط الشيخ في قوله عليه السلام انما ابيع لك كذا

هذا خط الشيخ في قوله عليه السلام انما ابيع لك كذا  
 من المقتدر **لو قال له ابيع لك كذا**  
 وهو في خياره ان يبيع له او لا يبيع له  
 وان قال بعتك عمدا باللفظ لا بالنية العبد له فقال  
 انبعت وذهبت هو بينهما بين عليه وتقدم لفظ البائع  
 على لفظ الرهن وقبوله وقيل لا يبيع ولا يبيع بغيره  
 وفي الرعايه ولا يبعده **لو قال له ابيع لك كذا**  
 ومنفعة ففسد **لو قال له ابيع لك كذا**  
 معلوم محرم بغيره ان كانت مشاعة تنقسم او لا تنقسم  
 عند الشريك وغيره ومن كان له ان يبيع له او لا يبيع له  
 كانت مشاعة في الاصح فان لم يتفقا صحب بغيره  
 الفروع ان رهن حصته من مبيع فيه لم يحرر  
 فانه كما ان كونه في ماله لا يحرر بغيره فانه  
 وان احسها فوقع لغيره فذلك بغيره لم او رهن







انبنا على ايدى المستعير هل يفيد به ام لا وان دفعه وكان  
 بان يتلغه المستعير فالكه حتى يتقن مع علم يفيد فتدبر هذا  
 الفرع فانه عظيم النفع وهو كثير الوقوع للناس مع قلة خبره  
 ثبت الفقهاء التام <sup>اعلم ان القبط يختلف</sup>  
 باختبار المقبوض فقبض المخل والموزون بحيلهم ووزنه وقبض  
 المذروع بذرعهم والمقدود بعدد قال اهل اينا قبض ما يتقل انتقله  
 وما يتناول يتناول له وما عد اذلك بتخليته وقال جماعة العقار  
 وحوم بتخليته قال في الغني والترغيب وغيرهما مع عدم المانع  
 وفي الفائق يقع القبض <sup>بشرعا</sup> بالنقل فيما يقل كالصبرة  
 والتناول فيما يتناول وفي العقار وحوم بتخليته وفيما قد  
 بوزن او بكل بالثرفيه به وفي الرعايه فقبض ما يتقل عرفا  
 او يد جزافا يتقله وما يتناول من نقد وحوم وغيرهما  
 يتناول له وما بيع بحيل او وزن او عدد او ذرع فقبض فقط  
 وفي الذروع ما قد بحيل بوزن بتوفيقه نفس عليه حضور  
 المستحق او نايبه وعن اهل رقه الله قبض جميع الاستيا  
 بالتخليه مع التمييز وقيل في غير المخل والموزون بالكيله وقيل

ما يد وملكه انا ان كان العامي <sup>او</sup> اشتراقا او بغيره فلا يلزم  
 منه اختيار الكل بالمعيار المشترك وطرفه عليها ولا يلزم  
 الساع <sup>في حال صايف الرعايه فقبض</sup>  
 اذ صغر ما مده او مقدوده او مشتمل من مكانه او ليس القيل  
 وقبض المذروع في النخل بالتخليه <sup>اذا من</sup>  
 ذكر صاحب الفائق وغيره ان <sup>القبض</sup> هو قبل نقله  
 وبعده باختبار البائع وتغيير اختياره <sup>الناصح</sup>  
 ذكر صاحب الذروع وغيره انه متى قبضه المشتري فوطئه  
 زابده اما لا يتقانب به اعلم به ونقل المبرورى بمرده  
<sup>القبض</sup> <sup>ون</sup> ذكر ان <sup>القبض</sup> <sup>القبض</sup> <sup>القبض</sup>  
 هل يتوقف الملك في القفود القهريه على دفع المثل او  
 يقع بدونه مضمونا في الدمه قال هذا على ضربين احدهما  
 الملك الاصططاري كمن اصطر الى طعام الغير ومنه قلة  
 على اخذه فانه يأخذ مضمونا صورا كان معه مثق بغيره  
 من الحال او لا لان ضرره لا يقدح في الدائم لكن في الباقي  
 ما عداه من التماثل كمن اشترى ثوبا من ثوبه ما كان لاخذ



بالشفعة واخذ الغراس والبناء من المستعير والمستاجر  
والزراع من الفاعب وعموم الشقق من العبد المشترك  
اذا قبل انه ملك يقف على التقويم وكالفصول التي يستقل  
بها البايع بعد قبض الثمن يخرج ذلك كله على البايع فان  
لاصح ما لا لاخذ بالشفعة وليس احد مما لا ملك بدو دفع  
الثمن وهو محض عن ايد عقله ويشهد له نفس الامر اذ لم  
يجز المال مدة طويلة بطلت شفעתه والباي ملك بدو  
مضمونا في الداه ونصح الامر في فسخ البائع انه لا يملك بدو  
رد المثل قال ابو طالب قلت لا امر بعد لو اذ كان له  
الخيار حتى مال اخترت داري او ارضي والخيار له وطالب  
المثل قال كيف له الخيار ولم يعطه ماله ليس هذا بشي  
ان اعطاه فله الخيار وان لم يعطه ماله وليس له خيار  
واختار ابو العباس قال ليس له خيار  
يخرج ماله في سائر المسالك لان التسليم على انتزاع  
الا موال قهرا ان لم يقترب به دفع العوض والا حصله ضرر

اشبه ماله وجد في المجلس وذكر القاضى في المجرى والعقل  
في الفصول في تمهيد روايه ابي طالب المذكورة قال  
قد قبلت صح اذا حضره شاهدان مال ابو العباس  
وهو يقتضي ان اجازة العقد الموقوف اذا قلنا بانقضاء  
يفتقر الى شاهدين كاصل ماله من النكح وهو  
مستقيم حسن لان العقد انما يتم بهما بخلاف الاذن للولي  
ثانته شرط العقد لان تمام العقد والشرايه معتبرة في نفس  
النكاح لا في شروطه (ال) المعاطاة بترك  
اللفظ ولها اربعة صور ترك الواجب من البايع وتلفظ  
المشتري نحو ان يقول اعطني او عني بهذا الدرهم او الدرهم  
خيرا او ذرايع بن او نحو ذلك فيعطيه ما يريد منه من غير  
لفظ من البايع والثانية ترك اللفظ من المشتري  
نحو ان يقول البائع خذ هذا او بعثك هذا بدرهم او دينار  
فياخذ من غير لفظ منه لالفظ قبول والثالثة  
المناولة منهما من غير لفظ نحو ان يعطى الخيار درهما فبناوله

المعاطاة بترك اللفظ ولها اربعة صور ترك الواجب من البايع وتلفظ المشتري نحو ان يقول اعطني او عني بهذا الدرهم او الدرهم خيرا او ذرايع بن او نحو ذلك فيعطيه ما يريد منه من غير لفظ من البايع والثانية ترك اللفظ من المشتري نحو ان يقول البائع خذ هذا او بعثك هذا بدرهم او دينار فياخذ من غير لفظ منه لالفظ قبول والثالثة المناولة منهما من غير لفظ نحو ان يعطى الخيار درهما فبناوله



خبثا او اللحم درهما فبناوله الحيا ويحود ذلك من ماكل او غيره  
 الرابع لم تحصل قبض وايا صور ثبات عدم القبض  
 ولا قباض منها او من احد هما نحو ما كان من عادتهم وضعه  
 بامر معلوم كقطع الحلاوة وجز البقل وكوم الجوز  
 والفاكهة اذا اعطا صاحبها ذلك القدر واخذ ما بيده  
 او وضع ذلك ولم يقبضه بالحق كما يصنع غالبا بوضع البش  
 على الارض وياخذ ذلك فعل هذه الامور دلالة  
 حاله ومعاطاه تنزل على البيع والرضا فينقذ بذلك  
 البيع في صحيح الروايات اختار الأكثر وعنه في الشئ  
 اليسير اختاره القاضي ولم يذكر السمع وعنه ذلك الا  
 قول القاضي وعنه لا يبيع السمع بالمعاطاة مطلقا قال  
 صاحب الفتاوى طريقة الاصحاب ان المشرع قد ورد  
 بالسمع والشرا في مجليه وما ورد به المشرع مطلقا رجع

فيه الى العرف  
 في

فيه الى العرف والعادة ان الناس يتبايعون من غير ايجاب  
 ولا قبول قال وعلى هذا قد يترك بيع المعاطاة عن لفظ  
 اذا كان هناك عرف بوضع الثمن واخذ الثمن كقطع  
 الحلاوة وجز البقل او بناوله باليد وقال في الفروع مثل  
 المعاطاة وضع ثمنه عادة واخذة قال وكذا هبته قال  
 فيهم بنبيه بجواز اليه في عليك في الاصح وذكر ان  
 فيهم بنبيه بجواز اليه في عليك في الاصح وذكر ان  
 اصول الفقه في ثبوت العقود والشروط بالعرف  
 في مسله الحما والفصل وقد نص فيهم على ان العقد في  
 لا يكون الا بكتاب في رواية اسمعيل بن عبيد قال سالت  
 احمد بن محمد قلت ارايت لو اعتق المشتري العبد  
 الذي سدرى وهما في المجلس فانزع البايع عنه  
 واراد ان يرد ميعه هل له ذلك قال غثق المشتري  
 فيه جاز يمتزله الموت ما لم يجمع البايع فيه قبل غثقه



ولا يكون الرجوع للبايع فيه الا بخلام مثل السمع الذي لا يكون  
 الا بخلام الله كلامه قال صاحب النكت ولعل هذا والله  
 على الرواية التي يمنع منع المفاطاة قال انوال العباس  
 عيان اصحابنا وغيرهم يصح ان المعاطاة وحكمها ليست  
 من الاحاب والقبول وهذا تخصيص عد في الصواب  
 الاصطلاح الموافق للبلغم وكلام المتقدمين ان لفظ  
 الايجاب والقبول يشتمل على صورة للعقد قوليه او  
 فعلية قال والذاق بغير القاشي في اخر كلامه صاحب  
 لم يوجد الايجاب والقبول المعتاد يعني المعتاد سميته  
 بذلك قال صاحب النكت ~~وقال صاحب النكت~~  
~~في التعليل من المسئلة والقبول~~ ~~في العقد~~ ~~القبول~~  
~~منه حتى في البيع~~ ~~القبول~~ ~~فروع~~  
 لا بأس بدوق المبتاع حال الشراء من عليه وقال في روايه

لا بدري

لا بدري الا ان يستاذن وقطع بجوازه جماعة وان كان  
 لا يشتري من ذلك فظاهر كلام بعضهم بوجه ذوقه  
 ويتوجب ان يحرم لانه اكل من مال الغير بغير  
 اذنه وعمله جوازه ان علم رضا صاحبه او ظنم او سمع  
 يصح باباحة ذلك **فصل** **الركن**  
 الثاني البايع ويشترط فيه اربعة شروط **الاول**  
 ان يكون راضيا ببيع **فصل** فان اكره على البيع لم يصح اذا  
 كان الاكره بغير حق فان اكره بحق صح البيع كالزبي  
 بخره الحاكم على بيع ماله لو فادينه واطلق اصحابنا  
 هذا الاكره وذكر وامي الطلاق وخبر ان الاكره  
 هو التوعد بالعقاب او القتل او الحبس او اخذ المال  
 ويحود ذلك من قادر على الفعل يغلب على الظن وقوع  
 ما توعد به واختار الحرمي لا يكون مكرها حتى  
 ينال بشي من العذاب كالضرب والخنق **وعص**

مختلفة  
 وقال في حكمه في البيع عند زوال الاكره



وان اكره على وزن مال فباع ملكه في ذلك لوزنه وقيل  
 له بيع المضطر مع البيع اختاره الاكثر وخبره الشرا  
 منه نفع علم اختاره الاكثر وعنه يحرم وقلا ابوالعجا  
 لا يحرم وعنه لا يبيع وهو باطل ونقل حرب ختمه  
 وكراهيته وفسره في روايته فقال يحيل محتاج مسلم  
 ما يباوي عشرة بعشرين ولا ي داود عن محمد  
 ابن عيسى عن هشيم عن صالح بن عامر كذا مال كذا  
 مال ما شئخ من بني عثم قال خطبنا على اموال مال  
 على لاي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع  
 الغرر وبيع الثمرة قبل ان تدرك صالح لا يعرف تفرد  
 عنه هشيم والشئخ لا يعرف ايضا ولا يعلو صلى  
 في مسنده ما رواه هشيم عن الكوش عن هشيم  
 عن معمر بن عمار قال بلغني عن حذيفة انه قال قال رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه الا ان يبيع المضطر  
 وحرام الا ان يبيع المضطر من حرام الكوش ضعيف  
 باجماعهم قال احمد احاديثه بواطيل ليست بشي  
 وقال انه يبيع رايت بخط ابن عقيل حكي عن  
 كسري ان بعض عماله اراد ان يبيع اذراف فكتب اليه  
 انه لا يبيع الا في بيت العجوز فامر ان يشتري  
 منها فضعفها بالثمن فلم تقبل فكتب كسري  
 ان خذوا بيته فان المصالح الخليات تغتفر  
 فيها المفاسد الجزايات قال ابن عقيل وحديث  
 هذا صحيح فان الله عز وجل وهو الغايه في العدل  
 يبعث المطر والشمس وان كان في ذلك ضرر على  
 افراد العباد فاذا كان الحكيم القادر لم يبرأ نواذر  
 المضار لعدم المنافع فغيره اولي وهذا يدل



من اذ عقيل على جواز مثل ذلك في صلح عامة الليالي  
 ان يكون رشيدها جازي النفس مكلفا فلا يصح تصرف  
 محبوت مع ولا صبي صغير و...  
 يسير لميز ولا يصح منه في كثير ولو باذن وليه اصابه  
 جماعة والى ثمانية يصح باذنه اصابها جماعة وكذا  
 حكم السفينة وعنه يصح تصرف ميمر ويقف على  
 اجازة وليه نقل جنيل ان تزوج الصغير قبل ان  
 يراه فاجازة جاز قال جماعة ولو اجازة هو  
 بعد رشده لم يجز وقال ابو العباس  
 رضا بقسمه هو قسمه تراخي وليس اجازة  
 لعقد فضولي وقال ان نقل عتقه المتقدم او  
 دل على رضا به عتق لمن يعلم انه يتصرف كالامراء  
 وفي الفايق ان اذن الولي فيه اصلح صح في اصل الروايات  
 وعنه

في اصل الروايات

وعنه تفهم من المميز في العتق والاتق على اجازة الولي  
 ذكرها في الفهرست البغدادي وفي الانتصار  
 وعيون المسائل ذكر ابو بكر صبي بعه ونكاحه  
 وفيه نقل ابن مشيش صبي عتقه اذا عقله وكذا  
 في عيون المسائل صبي عتقه وان اهد قاله وفي  
 المبهم والترغيب في عتق محجور عليه وابن عثرون  
 وابنه تسع وفي الموضر ومميز روايات  
 وقال الانتصار في سفينة وقال ابن عقيل الصحيح  
 عن ابي ربيعة الله لا تصح عقوده وان شجته قال  
 الصحيح عندي في عقوده كلها روايات وقيل  
 في التبصر صبي عتق ميمر وسفينة ومفلس  
 نقل صحيح اذا بلغ عشرين وع وتزوج وطلق



وفي طريقه بعض اصحابنا من صحبه تصرف مميز ونفوذ  
بلا اذن ولي وابطال واعتناقه وطلاقة روايتان  
ويصح تصرفه باذنه على الاصح والسفيه مثله الا في  
عدم وقفه وكوز اذنه لمصلحة وقال ابو الحسن  
ابن اللحام في قواعد بيعه باذن وليه للكثير صحاح  
على الصحيح ويصح اذنه صحاح في الشئ اليسير وجزم  
به طائفة قال وقال القاضي في الحامع قال ابو بكر اختلف  
قوله في صحبه بيعه فروي عنه صحة ذلك في اليسير  
وروي عنه لا يبيع قال وكذا ان يكون موضع  
الدوايقين في اليسير اذا لم يكن ماذونا له  
فاما اذا كان ماذونا له فيصح بيعه وشراؤه في اليسير  
والكثير وفي الكثير لا يصح على الصحيح في الدوايق  
يصح موقوفه على اجازة وليه وعنه يصح غير اجازة

ثم ذكر كلام

ثم ذكر كلام ابي يعقوب وابي الخطاب وقال صاحب  
الغزوة يبيع في يسير من ماله وسفيه وكذا في  
دون مميز في احد الوجهين ~~في~~  
واما العبد فان كان كبيرا فله ان يبيع تصرفه باذن  
وليّه سبيله وذكر بعضهم انه كصبي وسفيه وفي  
الغزوة يبيع ببيع عبد وشراؤه في ذمته واقتراضه  
لا يبيع كسفيه في الاصح وعنه يبيع ويتبع به بعد  
عتقه قال والروايتان في اقتراضه وللبايع  
اخذ منه لاعساره ونقل جنيل من بايعه  
بعد ما علم ان مولاه ححر عليه ومنعه لم يكن  
له شئ لانه هو اتلف ماله واما العبد الصغير  
فتوجب له حكمه صحح الصبي ويتوجب له  
ان لا يبيع تصرفه وان صح تصرف الصبي الحرة علم



فان باع العبد شيئا فلم يجزه سيده فله اخذه فان اخذه  
رجع المشتري على العبد بالثمن الذي اخذه منه فان  
كان السيد قد قبضه منه رجع عليه به فان كان العبد  
قد تصرف فيه او اذجه او اتلفه فهو لا يستدنيه على  
ما ياتي ان شاء الله تعالى والصبي والسفيه والعبد  
كل له قبول هبة وهدية ووصية بلا اذن مال صاحب  
الفايق فيه وان  
والفروع فيه او به  
المالك يجوز من عبد نفسه عليه وفي الغني بيع قبول  
مخير وكذا قبضه وفيه اضمال وفي الفايق وفي القنفذ  
وان  
وفي الفروع وعمل ومخير وذكر  
او الفخذ ودونه هدية او سلبا واذنه في دخول  
دار وفي جامع العالم ومن فاسق وكافر وذكر  
الفرطبي ع وقال القاضي ايضا ان ظن صدقة  
قاصد الفروع

قال صاحب الفروع وهذا متجه قال القاضي وان  
حذر من سلوك طريق لنزيم قبوله قال صاحب  
الفروع وظاهر كلام غير لا وهو اظهر والاذن  
في التمديد في مسلة التقيد بالقياس ان من اخبر  
بلصوص في طريقه وظن صدقه لنزيم تركه وفي  
واضح ابن عقيل عن الخالف في خبر واحد لو  
حذر فاسق من طريق وجب قبوله عسرفا  
فقال لانسالم لاحتمال قصد تعويق او التهنيز  
والاصح السلافة وما سبق من كلامه في الجامع  
ذكره في استقبال القبلة قال لان الاستنباط ان  
والهدية موضوعها على حسن الظن بدليل قبوله  
من الصبي والقبيل موضوعه على الا احتياط لعدم  
لعدم قبوله من الصبي وعلم لذلك ان الصبي صلى الله عليه وسلم



قبل هذا ايا المشر كين وهو على ايدي كذا ركن  
 قد يقال هذا مع قرينه زعمنا فان العلم فضلا  
 النظم نحو مكاتبه وعلامه برسالة وغيرها فلا يفيد  
 الاطلاق قال صاحب الفروع ولعل هذا او لا يعلم  
 ولا يشترط كون البايع مسلما فيبيع الكافر اقليبا  
 كان او مرتدا اسوا كان ذميا او حرييا ويقبل قولهم  
 ان ما في ايديهم لا يبيع ولا يضرهم بخاسه ما في ايديهم  
 ولا يشترط كون البايع ذكر فيبيع ببيع المراه سواء كان  
 من زوجة او لا باذن ذميا او حرييا ولد لكل الخنثى  
 ولا يشترط كونه صحيحا فيبيع ببيع للمريض والمفقود  
 ولو كان في مرض الموت ما لم يحصل منه حياة على ما ياتي  
 ولا يشترط كونه ناطقا فيبيع ببيع الاخرى بالاشارة  
 ولا يشترط له النظر فيبيع ببيع الا على ما له المعلوم عنده

الثالث ان يكون مالا

ثالث

الثالث ان يكون مالا بما يباعه او موكلا فيه على ما  
 ياتي السرايع ان يكون قادرا على تسليم ما يباعه  
 على ما ياتي ان شاء الله تعالى **فصل في الركن**  
**الثالث** المتناع وهو المشتري ويشترط فيه  
 ثلاثة شروط الاول الرضا فان اكره على  
 الشراء لم يبيع الا ان يجبر بحق كمن اكره على شراء  
 واجب عليه لنفسه او غيره من نفقه زوجته او ريس  
 او وليه او ولد او مسكن ذلك او كسوم لذك وكون ذلك  
 للمالك ان يكون جائز التصرف بان يكون مطلقا  
 رقيقا فاما العبي غير المميز فلا يصح شراؤه لكثير  
 بلا اذن وبيع في سيرة باذن ومي كثير باذن وسر  
 بلا اذن خلافا وجعله الاكثر كما يبيع على ما مر واما  
 السفينة فيبيع سره للسفر ولا يصح في الكثير بلا اذن  
 وفيه باذن روايات واما العبد فعنه ان لا يبيع  
 سره لكثير بلا اذن وبيع في سيرة باذن ومي السفر بلا اذن







على تنزول هذه المفاسد بتعدد العقود في مجلس واحد  
وأي عندهم للعامل أن يمنع الأجانب لا أكثر من تلك المسند  
ثم يجوزها في سائر واحد في عقود متفرقة وإذا أوجب  
في عقود متفرقة أكثر من ثلاث سبب إيهام أن يقال وفي  
بشرط الواقف ولم يخالفه هذا من إبطال الباطل  
واقبح الحيل وهو مخالف لبشرط الواقف ومصلحة الموقوف  
عليه وتعد من الإبطال هذه الصدقة وإن لا يستمر بها  
ولا يفضل الخرج بعد الطبقة الأولى وما قاربها فلا يحل  
لمقت أن يفتي بذلك ولا يحكم أن يحكم به ومتى حكمه نقض  
حكمه اللهم إلا أن يكون فيه مصلحة الوقف بأن يخرجه  
وسقط وسقط نقضه فتدعو الحاجة إلى إيجاز مده  
طريقهم بغيرها بتلك الأجرة لأنها تقتضي مخالفة شرط  
الواقف تصحى الوقف واستمرار الصدقة وقد لا يكون  
هذا خيرا لهم والاستبداد به وقد يكون البيع الاستبداد

في الطزين أو في منزلة أو في منتهى في سبيلها في المسبب  
المصلحة الأولى وأفضل الاستيلاء أن كان يقع في ذلك المكان  
محرم أو مشرق فانه يفتى بسبيلها في مسجده ولا نقول  
نقد إلى واقفها أو ورثته كالوقف في المنفعة لا  
الوقف قد وقع للمسلمين بالانتفاع والانتفاع المسلمين  
بها في المسجون موجود وهو الحق وأولى من عتبه  
وان وقف عليه عبد أو امرأة بخرجه لم يخرجه أن يطرأ  
رأيه ولا يوجب جرمها ويأخذ أحدتها لأنه معتد  
بصرف الوقف وإن وقف عليه بيتا سكنه  
ولا يوجب جرم فلم يصح لسكناء يساغ له إيجارهم وإن  
وقفه بوجوه ويأخذ أحدهم على قدر لئله أو خلاصه  
أو قيامته يسون وكسوم يساغ له أن يسكنه  
قال صاحب المقروع وما يأخذ الفقهاء والوقف  
هل هو كما جاء به أو جملته واستحق بوجوه العمل  
لا يوجب العهد عرفا وهو كزق من يد المال







قال مع ان المحقق في هذا ان لفظ الواقف ولفظ الخالف  
 والبائع والمشتري وكل عاقل من عاقل عاقل عاقل عاقل عاقل  
 ولغته التي يتعلم بها سواء وافقت اللغة العربية  
 العربية او الفارسية المولدة او العربية المأخوذة  
 او كانت غير عربية وسواء وافقت لغة الشارع  
 او لم توافقها كان المقصود الالفاظ دلالتها على  
 مراد الناطق بها فيحتاج في معرفة كلام الشارع  
 الى معرفة لغته وعرفه وعادته وكذلك في خطاب  
 كل امه وكل قوم فاذا تخاطبوا بينهم في البيع او الاجارة  
 او الوقف او الهبة او النذر او غير ذلك يعلم  
 رجع على معرفة مرادهم الى ما يدل على مرادهم  
 من عادتهم في الخطاب وما يقتضيه ذلك من الاسباب  
 وما انما يجعل نصيب الواقف او خصوص غيره من المال

كنه

كنه من الشارع في وجوب العمل بها فكذا في اتفاق  
 المسكن اذ لا احد يطاع في كل ما يأمره من البشائر  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفق المسلمون  
 على ان شروط الوصف تنقسم الى قسمين وقاسوا  
 كالشروط في سائر العقود فالشروط ان وافقت  
 كتاب الله كانت صحيحة وان خالفت كتاب الله كانت  
 باطلة قال الشيخ ما يرجع الى شرط الواقف في صحة  
 على الموقوف عليهم وفي التقديم والتأخير والجمع والفرق  
 والتسوية والتفضيل واخراج من شايصه وادخاله  
 صفه والناظر فيه والاتفاق عليه وسائر احواله  
 زاد صاحب الفروع وعرفه وعلمه ايجازه وقد  
 اورد قال وهو اختيار شيخنا في العناصير  
 لزوم العمل بشرط مستحق خاصة وذكره المصنف  
 لانه لا سمعه ويعينه غيره فبذل للمالك فيه صفه

كنه من الشارع في وجوب العمل بها فكذا في اتفاق المسكن اذ لا احد يطاع في كل ما يأمره من البشائر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفق المسلمون على ان شروط الوصف تنقسم الى قسمين وقاسوا كالشروط في سائر العقود فالشروط ان وافقت كتاب الله كانت صحيحة وان خالفت كتاب الله كانت باطلة قال الشيخ ما يرجع الى شرط الواقف في صحة على الموقوف عليهم وفي التقديم والتأخير والجمع والفرق والتسوية والتفضيل واخراج من شايصه وادخاله صفه والناظر فيه والاتفاق عليه وسائر احواله زاد صاحب الفروع وعرفه وعلمه ايجازه وقد اورد قال وهو اختيار شيخنا في العناصير لزوم العمل بشرط مستحق خاصة وذكره المصنف لانه لا سمعه ويعينه غيره فبذل للمالك فيه صفه



ولا يجوز قال وادع اكار في بنصبه الا في شرط اجمع  
 للمناظر انتهى كلام صاحب الفروع وقال في الفايق  
 وقال سمي بالعمى انا العباس ايضا اجمع  
 من شرطه كونه قربة اشتراط القربة في الوصف والشرط  
 فلا يصح اشتراط ما ليس بقربة قال وقال مع اشتراط  
 القربة في الاصل تلزم بالشرط المعاحة واستدل بحديث  
 نوابه بهما لم يحل جوابه في ههنا  
 اصلها ان السؤال عما يجوز لا عما يلزم الرأى ان بعض  
 الامكان تعينها التقدير ومثله يلزم لاجل الفتر الكثرة  
 ان يصرف اليه معين فيها انتهى كلامه وقال لو  
 احتسب من الحكم في كتابه الاختيارية ولا يلزم الوفا  
 بشرط الواقف الا اذا كان مستحبا خاصا وهو  
 ظاهر المذهب اخذ من قول اهل في اعتبار القربة  
 في اصل الجبه الموقوف عليهم انتهى قال صاحب الفروع  
 وقال سمي بالعمى انا العباس من قبل له الواقف

هذا المذهب مع اجماع خط المصنف بيده يرفعه عنه عبد الله المقدسي كنيته احمد اسره  
 المذهب وقال بعضهم يصح الاجارة ولا تلزمه العماره ويلغوا  
 بشرطها وقال بعضهم يصح الاجارة وتلزمه العماره وهو  
~~روى في كتابه خط المصنف في كتابه في المصنف وهو~~  
 بعيد من قاعد المذهب  
 اخرى بان وقعت الاجارة بحسب الالف منها  
 تنكر له العماره فقال بعضهم تفردنا وحده ان العماره  
 كلها على العماره نرى وان لم يرد شيئا او اتفق بعضهم على  
 ما انتفى في وان اتفق اكثر منها رجع به ومنه قوله في قد  
 ما اتفق وقال بعضهم لا يصح هذا ايضا وقد راس  
 خط الفاضل على اليد من الحكم فان ذلك اذا اضر حار  
 واذن للمشتاخر ان يتفق على اجارة الدار من الاجرة  
 مع اتفق المساجين ولا خلاف في قد راسخ في المخرج  
 والعقول العقول قول المصنف لانه راسخ وكذا ذكرنا  
 في مشتاخر الحال اذا هرب الحال وراسخ عليه  
 باذن الحاكم وكذا ذكر في المصنف واما صاحب المصنف  
 متوافق في مسئلة الحال على ان العقول قول المصنف وعالم

قوله  
 اجمع  
 صحيح  
 عيسى  
 سمي  
 بلد  
 المصنف  
 ٥



بالله تائه كسائر الامم في ما في مسيله الدار فذكر ان له  
 اذن له المخرج من الاتفاق عليها ليجيب له من الاجرة  
 مع كل ثم اخذنا قال قول قول المخرجي وعلل بان فذكر  
 قال وكذا لو شرط النفقة على المخرجي كان شرطاً فاسداً  
 واذا فعل رجع عليه بما اقصى لانه انفق على ملكه بشرط  
 العوض فان اصله ما قد رجع قال قول قول المخرجي  
 وكذا يصح به العالم في كتاب ابطال الحمل ان القول  
 قول رب الدار في هذه المسئلة وعلل بان المستأجر  
 يدعي المبراه المخرج الاجرة والمخرج يصرح ولم يفرق  
 الا في المخرجين والاكثرون يثبت ان يقد رما سق اولاً  
 بقوله لا يخرج منه في العالم في المخرج وظاهر كلامه في  
 كتاب ابطال الحمل انه لا بد من خديب اكثر ما سق  
 واعلم وصريح في هذا ما يرد في ان سائر الدار  
 يدعي عليها وكسائر الاجرة وقال في موضع ان لا يجوز  
 ذلك الا بعد صدق العقد والاجابة قال وكالف ما عالم

في المخرج

في المخرج من اية ما يجوز اشتراط عاين ما يحل له المدة المتناجر  
 بمالكه بان ذلك من مقتضى العقد قال وصريح في هذا جواز  
 اشتراط اذا خراج الارض من الاجرة وعلل الدار المستأجر  
 من اجرة ثمارها واما والله اعلم انه في كلامه وهذا امور يلقى التنبية  
 عليها احدها اذا اجبر ان العاين عليه لا يقع الاجابة  
 الثاني اذا جعل جزاء من الاجرة للجار به صدق المستأجر  
 بغيره به صح وغيره فان لم يجز العاين غير المخرج الثالث  
 اذا اجبر ببيع وارصده بحسب يده بغيره به وهو قول قول  
 المستأجر في نقاده وصريح في قول المخرج على ما تقدم والجار  
 قول المستأجر الرابع اذا اجبر الدار وهو صاحب الجار  
 وبفعل هذا كثير في الاوقاف قال قياس وقاع المذهب  
 انه لا يصح لان الاجرة غير معلومة والجار قد تزيد وقد  
 وقد يقول المخرج ان ذلك جائز واكثر من هذه الحامس  
 اذا اجبر باجره وانه يجرها وما احتاجت يكون على المالك  
 او يبيع به للوقف ويكون له ما لم يملكه من الاجرة ايضا  
 وسواء كان ولا يلزمه غير وان فعل شيئا كان له اجرة ولا يلزم



ويكون كجهده الوقف لا ينفذ شرط له عند الايجاب لان ما زاد على  
 الاجبر يكون وقتا السادس اذا استأجر الدار  
 الموقوفه وكورها واصحاب الى عماره لنرم الموقوف ان يجر له  
 فان لم يفعل استأذنه في العماره من الاجبر فان اذنت له فمهر  
 حسب له من الاجبر فان لم ياذن له رفعه الى الحاكم فان عثر  
 من غير استئذنه ان الموقوف ولا حكم معال بعضهم لا حسب  
 له ذلك من الاجبر وعال بعضهم بلي ان كان خسروريا وكان  
 ذلك منه سلم الرجوع واختار مع افكان الاستئذنه ان لا حسب  
 له ومع عدم الحسب له استأجر مع مسكه وقعت لنا  
 في رطل اجبر بحس ما به وارصد مع المستأجر ما به للعماره وما  
 زاد عليه لا يقوى به المستأجر من ماله قال القياس به الاجارة  
 وارصا داما به للعماره لعنف اذا لم تكف هل يلزم به المستأجر  
 القياس به بعض ان لا يلزم به العماره لو اجبر بمسكه وارصد  
 للعماره واذن له ان يجر غير فليأخذ من العماره اذا به  
 قد صرف اكثر من الاجبر وهو لا يعلم فهل يرجع بالقد والترايد  
 اما اذا علم قبل صرفه الى المسكه المتقدمة ولذا لم يعلم الا بعد  
 ذلك بان نظر الحسب وكونه على رجوعه به متى

٢٤  
 ٧٥  
 من غير وجهه او يبايع له بغيره وقتا او الفرائض بقلعه واما ان غيبه  
 كجهده الوقف وان يجره في العماره الموقوفه عليه وكان عليه  
 مصلحه فان يجوز ذلك في العماره المصروفة ما صور به مسلم  
 من غير النظر الوقف لا ينفذ شرط له في العماره المصروفة  
 اما ما خرج من ذلك من جهة الوقف الى طريق الحكم  
 او الى حقوق الجيران في ملكه من القم بلك ريب واما ما خرج  
 الى الطريق النافذ في ملكه من ملكه ان كان خسر اى  
 ملكه الغير فان اذنت له من العماره اذنت له واما تفسير صدره الفنا  
 من غير عذر وان يجره في ذلك الى المصروفة فان كانت هذه  
 اوصافه اصبحت للوقف ولا يملكه فذت وان كانت اعادة  
 الى ملكه بغير عذر اصبحت له وان كان بنا ذلك على صور  
 انتم اصبحت للوقف بغير وجهه في صور البناء مصلحه  
 الوقف بغير ارضه المصروفة مادارت وقد يملك  
 بملكه الموقوف بغير وجهه انما قد عثر اوصاف الوقف  
 للمصروفة في فطن غير من اخطا به صور بلوغ ذلك  
 في الاوصاف القديمة في سوق التاريف وبنائها مسجد  
 مكان ارضه المصروفة في سوق التاريف وبنائها مسجد  
 واما ما خرج من مسجد الكرمي على ان لا يملك  
 ويدل على هذا ايضا قوله عليه السلام ان تولى خذلك



بخلافه فاحذف ان يشره ولو لم تفقفت البلوت و...  
 انما هي و...  
 له و...  
 لا يجوز و...  
 لولا ان...  
 كتاب...  
 فتبين...  
 و...  
 بغير...  
 الحس...  
 به...  
 الواقع...  
 ما...  
 بما...  
 نسبة...  
 ما...  
 الشوق...  
 الى...

الله...  
 الشريف

هذا المجلد من جميع اجزاء خط المصنف...  
 عليه...

الذي...  
 من...  
 ليس...  
 طينة...  
 عليه...  
 كان...  
 من...  
 كمنع...  
 من...  
 والوقوف...  
 الفقر...  
 وهو...  
 اذا...  
 كان...  
 وان...  
 اجتر...  
 يزي...



جعله لشخص زائد و هو الفاعل المصير به صور مسلمة و هو  
 وقفا على حاله معينين و هو من قدر الوقوف لتطبيقه شيئا  
 معلوما و جعل الناظر في هذا الوقف صرفا عما منه  
 يخرج و هو من خارج من سائر الوقف و التوقف عنه و زيادة  
 من لا ارادة له و انصاته على ما يريد هو كماله و يرى المصالح  
 فيه و عند احد المعنيين و يستند له عن غيره اهل  
 للقيام بها و هو ذلك المصالح المقتضى للتطبيق و و فرما في  
 ذلك المصالح الوقف تلك الناظر في ذلك اذ اذا عند  
 احد المعنيين المصالح و استمر على تناول المصالح عند علم  
 بالفضل فكل قصور في ذلك و حكم عليه اعاده ما اخرج اياه  
 يلزم الناظر بان المصالح راجع الى المصالح  
 له ان يفعل شيئا في الوقف لا يقتضي المصالح الشرعية  
 و عليه ان يفعل في الاصل في الاصل و اذا جعل الوقف  
 للناظر صرفا من شيئا و زيادة من ارادة له و انصاته  
 فليس للذكي يستحق هذه الشرع ان يفعل ما يشاء به  
 او ما يحسن فيه و يتجاوز الطغى و ما تهوى الا لنفسه بل  
 الذي يستحق هذه الشرع ان يفعل من الامور التي خير

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا المجلد جمع اجزاء خط المصنف بدينه في سنة ١٢٠٤ هـ

[illegible]



جعل له لشخص زائد و في الفصول المصنوعه صور مسله و قد  
 وقفا على طاعه معينين و منهم من قرر في الفروع ان لو طبقه شيئا  
 معلوما و جعل لناظر على هذا الوجه صرف من سامنه  
 شريع و بعض خرج و يخرج من سامنه و التفسير عن و راده  
 من لاد زياته و نقصاته على ما يراه و هناك و يدرك المصالح  
 فيه و عزل احد المعنيين و شئت ان لا يخرج من هذا  
 للقيام بالاصول ذلك المعلوم المقتدر للوطيف و و فراني  
 ذلك المصالح الوصف في تلك المناظر فعل ذلك اما و اذا عزل  
 احد المعنيين للمصالح و استمر على تناول المعلوم بعد علم  
 بالعزل هل يصح ذلك و حكم عليه اعاده ما اخذ من اهل  
 يلزم لناظر بان المصالح و احاد الناظر  
 انه ان يفعل شيئا في امر الوصف لا يقتضي المصالح الشرعيه  
 و عليه ان يفعل الاصل في الاصل و اذا جعل الواجب  
 لناظر صرف من شيئا و زياته من ارادة زياته و مصابه  
 فليس للذي يستحق هذه الشرعيه ان يفعل ما يشترطه  
 او ما يحسن فيه ارتقاء الطن و ما نهوي الا لنفس بل  
 الذي يستحق هذه الشرط ان يفعل من الامور التي خير

بها و لا بد

بها و لا بد من رضا الله و رسوله و هذا هو كل من تصرف لغيره  
 في الامور التي لا يملكها الا الله و رسوله و ما يملكه الله و رسوله  
 انما قيل في غير ذلك و قد اوردنا او قيل ما يشاء و راي  
 ما ياد لك تخير المصالح لا تخير شره و المقصود بذلك انه  
 لا يثبت حكمه على من يثبت له ان يعدل بينه الى ما هو  
 ارجح و ارضاه و حصوله و قد قال الواجب على ما يراه  
 و يختار و يدرك المصالح و هو واجب هذا الحكم ان يعرف  
 بداره و اختياره الشرعي الذي يدين به المصالح الشرعيه  
 و قد يدرك هذا المصالح و رايه و رسوله بامر خلاف ذلك  
 بالاجور هذا المصالح فان يراه مصالحه كان له فعله و فعل  
 كما في ما يراه لا ما فيه رضا الله و رسوله بل في احواله  
 حتى لو صدر الواقف بان لناظر ان يفعل ما يراه  
 و ما يراه مطلقا يعني هذا الشرط صحتها بل كانت  
 بالاطلاق لا بشرط من كلف لكتاب الله و من ارشترط  
 بشرط التيقن في كتاب الله ان ياكل وان كان ما به  
 بشرط كتاب الله و بشرط الفرائض و اذا كان كذلك



[illegible][illegible][illegible]

سان  
الاصناف























بيع وهو الذي عليه سائر الخلق يقولون بطلان جده من قبل  
 جده البيوع والبيع والطلاق والناي لا يصح اختاره جماعة وهي  
 النافون مع التلجيه باطل كالنازل في اصح القول ليس فيه  
 اختاره السبع وقد ورد من حكمه احتيل فيها على جعفر  
 ليس ان طالب حتى تلفظ ببيع جاريه له كان حكمها معال بعد  
 ذلك للمسرى انما كتب هازلا معال اما علمت ان الهزل  
 واحد في السبع واحد وعال له حصه ان كتب هازلا فاني كتب  
 جادا ولم اطلع على ناي نفسا واخذ الجارية منه  
 لو انتهت السلعة مع الدلال على رجل وكتبت عليه او دفعت  
 اليه او نطق له بالبيع فهل يجوز الزيادة بعد ذلك لان الجارية  
 باق ولم يلزم البيع بعد وهو مجلس زيادة ما لم يلزم او غير  
 ويكون ذلك من السوم على موعده او الشراء على سرائر  
 لان الزيادة قبل الاركان له بالسبع والاحبار علموا  
 اضمالا ان والجمار الناي **الماسع** قول رب السلعة للدلال  
 والسمسار مع هذه السلعة هل ذلك اذن له في الدلالة فقط

او وكيل له في البيع

هذه الامور من جملة ما يقع في بيعه اليه من قبله  
 احتيل خط بيده لعلنا نعلم ان بيعه ابراهيم عليه السلام  
 عيسى بن مريم او من اصلا الاخيرين يقولون وسكننا لطف الله

او وكيل له في البيع **الماسع** قول رب السلعة للدلال  
 اذن له في الدلالة فقط كما هو المتعارف فلا يكفي مع الدلال  
 وان قلنا هو وكيل له في البيع فباع كفي ببيعهم واولول  
 اظهر وهو الناي **الماسع** الدلال والسمسار هل دفع  
 الثوب بسلعة الكبيه للدلال استجار له او وكاله الظاهر ان  
 ذلك من باب الاجارة وعليه اجماع الناس ويدل على ذلك  
 اخذ الاجرة فان الوكيل لا يشي الا بغير الا بالذكر كما فاذا  
 قلنا ذلك اجارة فان الاجارة تفي في مواضع بالمعروف ولا سطر  
 ذلك الاجرة وهذا من جملة المواضع لكن هل هذه الاجارة  
 على الدلالة والسمسار او على البيوع اذا دفعت السلعة  
 اليه ولم يباقد عليها او على احدهما يتوقف **الماسع** اضمالا  
 احدهما على الدلالة والسمسار متى وجد ذلك ولو لم يوجد  
 السبع استحق الاجرة كما هو ظاهر الشرع فبعض عمل بعينه عملا  
 باذنه وعرف جاريه بها والثاني على البيوع فلو اخذه وباعه  
 لشخص من غير سمسار استحق الاجرة ولو دلل عليه ولم



هذه الأوراق من جمع اجماع

خط المصنف بياض يومه بعهده عبد الحماد بن ابي حنبل رحمه الله تعالى كاتبه ابراهيم بن صالح بن ابراهيم بن عيسى بن زيد بن سنان بن ابي  
اصلا الاخير بن مولد

فصل في طرق تصديق المصنف

وفسنا الطراز  
براميه ٥

وهو ان يجمع بين ما يحور بسعه وما لا يحور ولا يحلوا من  
ثلاثه اقسام الاول جمع بين شيئين من عقد واحد  
احدهما جائز والاخر غير جائز الثاني جمع بين عقدين  
من جنس واحد منها كان صحيحا الثالث  
جمع بين عقدين من جنسين لو انفرد كل واحد منهما  
كان صحيحا القسم الاول وكسوك على ثلاثة اقسام الاول  
باع معلوما ومجهولا لا صفقه واصلة بثمن واحد لم يبيع  
ومر الفروع ان باع معلوما ومجهولا بجهل قيمته مطلقا  
لم يبيع وفي السابق لو باع معلوما ومجهولا لا اندرك معرفته  
فباطل رواه واحد وفي الرعايه ان جمع من عقد معلوما  
ومجهولا وقبل يتعد رعلمه بطل البيع وان قال  
كل واحد منهما بحد اخذ بها  
في الرعايه والسابق والفروع وقطع في التذكرة بالصحة والمعلوم

فلا اجبر له وهذا هو الذي عليه الناس وهو المختار ومنه  
فمن كانت للبطل عاده باحدهما لزم اجبر الا صور على  
الفوائيد والعرفه المأذون في الدلال والسمسار اذا  
باع السلعه فان ضمن المشتري امرا من جهة البائع من  
احضار او من جهة الجميع من عيب او غير لزمه ذلك وان  
لم يضمن له شيئا لم يلزم من جهة المشتري ولا احضار  
ولا غير ذلك **باب في عشر** اذا اتفقا على اجبره الدلالة  
لزم ذلك فان لم يذكرا هار جع في ذلك الى العرفه الذي للبطل  
سواء كان على عده المباع او على قدر الثمن فان لم يثبت للبطل  
عرفه رجع فيه الي قدر العمل **باب في عشر** قد ذكرنا  
انه يجوز له ان يقول للدلال باع هذا بكذا انما زاد فهو كذا ولنه  
سمي ذلك سمو اقل او كثر المراتع عشر الدلاله **باب في عشر**  
صناعه مباحه وكراهه الناس اياها انها هو ما يقع منها  
كثيرا من الامور الرديه واكجيل على البيع والايمان القاجز  
واذا سلمت ذلك فلا بأس بها وندلك اجبرتها لا بأس بها

فصل في حكمه



فلا اجزء له وهذا هو الذي عليه التماس وهو المختار ومنه  
 متى كانت للبذل عاده باحدها لنزح اجزء الاصل على  
 العوايد والعرفه للمخارج والادلة والتمسار اذا  
 باع السلعه فان ضمن المشتري امرا من لهم الباع من  
 احضار او من لهم الجميع من عيب او غير لزمه ذلك وان  
 لم يضمن له شيئا لم يلزم من لهم بشي لا من عيب ولا احضار  
 ولا غير ذلك **باب** عشر اذا اتفقا على اجزء الدلالة  
 لنزح ذلك فان لم يذكر اها رجع في ذلك الى العرفه الذي للبذل  
 سواء كان على عده المباع او على قدر الثمن فان لم يكن للبذل  
 عرف رجع فيه الى قدر العمل **باب** الحث عشر قد ذكرنا  
 انه يجوز له ان يقول للدلالة هذا يجزء ايا راو هو كل ولله  
 بسحق ذلك بمواقل او كثر الرابع عشر الدلالة **باب** الحث عشر  
 صناعه مباحه وكراههم الياس ايا انا هو ما يقع منهم  
 كثيرا من الامور الرديه واحيل على البيع والايمان الفا جرح  
 واذا سلمت ذلك فلا بأس بها وندك اجزءها لا بأس بها

فصل في حكم التزوير

هذه الاوراق من جمع اجزاء

خط المصنف بيده يوم سبته سنة ١٢٠٠ هـ بمكة  
 خط المصنف بيده يوم سبته سنة ١٢٠٠ هـ بمكة  
 خط المصنف بيده يوم سبته سنة ١٢٠٠ هـ بمكة

**فصل** في طرق تفريق المصنف  
 وهو ان يجمع بين ما يحور بعه وما لا يحور ولا يحلوا من  
 ثلاثة اقسام الاول جمع بين شيئين في عقد واحد  
 احدهما جائز والاخر غير جائز الثاني جمع بين عقدين  
 من جنس لو انفرد كل واحد منهما كان صحيحا الثالث  
 جمع بين عقدين من جنسين لو انفرد كل واحد منهما  
 كان صحيحا القسم الاول وكسوى على ثلاثة اقسام الاول  
 باع معلوما ومجهولا صنفه واصلة ثمن واحد لم يبيع  
 ومن الفروع ان باع معلوما ومجهولا بجهل قيمته مطلقا  
 لم يبيع ومن السابق لو باع معلوما ومجهولا لا نذكر معرفته  
 فباطل روايه واحده ومن الرعايه ان جمع في عقد معلوما  
 ومجهولا وقيل يتعدر علم قيمته بطل البيع وان قال  
 كل واحد منهما بحد افصح **باب** الحث عشر  
 في الرعايه والسابق والفروع وقطع في التذكير بالصحة والمعلوم



وهو المختار قال صاحب الفروع الورع بنى على ان  
 عليه المنع اتخاذ الصفقة او حرها له الثمن في الحال وفي  
 الرعايه وقبل ان قلنا تبطل الصفقة كلها لاتخاذها  
 وتعد رخصه لم يبيع قولا هنا وان قلنا سطلحها له  
 ثمن ما يبيع ببعده صح هنا فذكر ما قاله صاحب الفروع  
 من البناء قول لا وان قال بعقل هذه النشاه واللبين  
 الموصود في ضررها صح وقيل ان غير ثمن كل واحد  
 والحمار الهدهد وان لم يبيع فيها لبن وان قال بعقل اجبه  
 والقطن المشهور وعلمنا وجوده فيها صح والا فلا ولا الهدهد  
 السبع بالجهل بقدره وقد رالس في الساه ولا صفقتها وان  
 شك هل حشوها قطن او عسره لم يبيع وان قال بعقل  
 هذه اجبه والنشاه والدرجابه والطلق دخل في السبع  
 حشوا اجبه ولبن النشاه ونصه الدرجابه وحورها  
 وان اسدى جاريه حاملا واطلق صح السبع ودخل الحمل

وان ذكر الحمل

الموصود في ضررها

وان ذكر الحمل في السبع فارجح بذكره وان باع الجدي  
 وبانفخته فهو كالبشاه يبيعها ولو باعه عبد احسنه من الالف  
 بذا قسم على قيمه وبعده عبد يبيعه لم يبيع قولا واحد ذكره  
 من القاطن ما يقبل قسم الثمن  
 والتجزيه بان باع مشتركا مشاعا عليه وبين غير كل  
 واحد منها جزء معلوم كنصف او ثلث او ربع او ثمن  
 ويحوي ذلك من عبد او حيوان او عقار او بنا او شجر  
 او زرع او منقول من محيل او موزون او مذكور  
 او غير ذلك او ما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كقنبرين  
 متساويين اما بثلث واحد بلا اذن شريكه  
 لم يبيع في نصيب الشريك صح في نصيبه ~~وذكره في~~  
~~القول على انه صح~~ قال السبع في المذهب ~~وذكره في~~  
 الفروع طاهر المذهب واختيار الاكثر من السبع وعلى  
 السبع فقبل له بما جعل لكل نصيب من ثمن وعنه يقتسط



الثمن على كل نصيب واحداً من الاكثر قال الشيخ والمشتري  
 الخيار اذا لم يجف عالماً وذكر صاحب الدرر وعينه  
 للمشتري وحده الفسخ اذا تفرقت الصفقة ان جهل  
 الحال وقت العقد وان علم الحال قبله فلا خيار له  
 وعنه يبطل البيع في حقه رقبته ولا خيار له كالوفد على الحال  
 ولا خيار للبايع بحال وان اذن له شريكه في بيعها  
 بثمن واحد او باعها او باعها وكلاهما بثمن واحد او قسم  
 باكثر وكذا ان كان لكل منهما قفيز وهما سوا جنس  
 وصفه فباعها او باعها وكلاهما او احدى باذن الآخر  
 بثمن واحد فاليمين بينهما نصيب وان باع شقفاً  
 وسقفاً او متع بدين ما فيه متفقد ومالا متفقد  
 فيه بثمن واحد صح وقسم الثمن بالقيمة ودينار علم  
 المال اذا كان الملك على القسمة لا على الاشاعة

فاذا باع عبده وعبده

هذه الاوراق من جمع اجماع خط المصنف عليه  
 عبد الله بن المقدس الحنبل رحمه الله تعالى

فاذا باع عبده وعبده عمره بغير اذنه او عبداً او حرّاً وذكر جماعة  
 في هذا القسمة عبد الله ما قلنا او ببعضها فباع كله  
 او خلا وخمراً او شاه وكلها او خنزيراً او ملكاً او وقفاً  
 او ميتة ومن كاه او ما يباع طاهر او ما يباع نجس  
 ففي ذلك روايتان اطلقها الشيخ وغيره  
 احدهما يبيع فيها يبيع افرادة اختارها جماعة وذكرها  
 صاحب الفروع طاهر المذهب واختار الاكثر  
 وقال في النكت فيها اذا باع عبده وعبده عمره كله  
 المسألة كما روايتان منصوصتان روابيه  
 روى نصرها القاصر والواخطاب والمشرقي  
 وغيرهم لانها شيان معلومان لو افرد كل واحد  
 منهما بالبيع صح في احدهما وبطل في الاخر فاذا اجمعهما  
 صح فيها صح حال الانفراد كالوافرودة وكالو باع عبده  
 وعبده عمره او عبده وام ولد له عنده وم خلاف مسله

عبيد  
 ساجد  
 لطف الله به



الحزب والمبند والمخل والمخز عندهما والرواية السادسة لا يصح  
 فيها وسطل في الكل وقد مر في الدعاء وقال في الفتنة  
 رواية البطلان قدمها في الانتصار وذكر السبع انها  
 اولها وذكر في الخلاصة انها اصحها حال واختلف في  
 تقليد ذلك فقيل بها له الثمن ولا نه لو قال بعقد هذا  
 بقسطه من الثمن لم يصح فخذ اذا لم يصح وقيل لان  
 الصفة جمعت طلالا وحراما فقلب التحريم ولا ان  
 الصفة اذا لم يثبت تصحيحها في جميع العتود عليه بطلت  
 في الكل كالمجموع من الاصل ومع ذلك بدوهم  
 وقيل لان العقد الواحد لا يجمع فيه الصفة والفساد  
 قال وعلى ذلك يعني الخلاف في العلم كجمع ما اذا عيب  
 لكل واحد منها وذكر جماعة اذا جمع في عقد معلوم ما هو لا  
 وقال كل واحد يخذ افقها

الذي ذكره صاحب

الذي ذكره صاحب الدعاء ان قلنا سطل الصفة كلها لا تخاد  
 وتقدر تخبر بها لم يصح قوله هذا وان قلنا سطل جهالة مدعيها  
 معه صح هنا حال وقال في الدعاء ايضا وقيل الخلاف  
 فيما جهل انه ظل ومخر قال كذا في النسخة حال ولعله مشتق  
 الخيار وصل الخيار فيما جهل انه حر ومخر ومن الفايق  
 الخلاف في هذه المسئلة وكذا لو تشرع في الصرف والسلام  
 عن قبض البعض حال في الحكم من الروايات  
 عندي لظنهما ~~مطلوب~~ ميبه الثمن حاله العقد ولو  
 علما حقيقة الحال فما صدر رواية واصله واختار  
 السبع الصحة في مسئلة ما اذا باع عبدا مشفرا كباينها  
 دون غيرها وعلى القول بالصحة ~~فان قيل~~ قيل يعتبر  
 ذلك بتمن كل واحد واضار الاكثر بقسط الثمن  
 على قدر قيمه الشئيب قال صاحب الفروع  
 الا شهد يقسط على قدر قيمه العبدين والمخر



قال صاحب الرعاية رحمه الله تعالى في نقد ربح الخمر  
عبد أو الخمر خلا وتعتبر القيمة وهو معنى قول صاحب العاقل  
بسط على نقد والقيمة في العبد ونقد ربح عبد ر  
والخمر خلا وقيل يعتبر قيمة ذلك عند أهله وهو معنى  
قول صاحب الرعاية وفعل بل يقوم الخمر عند أهل الذمة  
وقال هو ان قلنا بغيرهم لهم وقيل بل عند من له عند هم  
قيمة قال وكذا الخنزير وفي العاقل وقيل بغيرهم  
عند أهله وكذا الخنزير وفي الفروع بعد قوله بسط  
بالقيمة قيل نقد ربح الخمر عبد أو قيل يعتبر قيمتها  
عند من لها قيمة عندك وعند صاحب النقد غيب  
وغيره ان علماء الخمر ونحوهم لم يبيع وكذا ان نفقوا وان لم  
يتفرق وكذا ما في صرف أو سلم عن قبض بعضه قال  
الفاصل في الخمر اذا صح البيع فيها ملكه فليس  
الخيار ان كان جاهلا بالخال فان اجاز فالواجب

عليه حكمه في الخمر

هذه الأوراق من مجموع أبحاث خط المصنف بيد  
يوسف بن محمد بن عبد الله بن المقدس الحنبلي رحمه الله

عليه حكمه من الثمن في اظهار القولين وبيع التوزيع  
عليهما باعتبار قيمتهما ومجموعهما في العاقل ولا خيار للبايع  
وهو من ذهب قال ابو العباس  
كذلك قال كذا ذكر في الخمر ويبيع بعد له قال وقال  
الاهل في ربحه من هنا اذا تفرغ امر له على عده بعينه  
فانما ينقص العبد له بالخيار في النصف الباقي  
والنكاح جابر فان تفرغ لها على عشرة دراهم وعلى  
عبد قيمة عشرة آلاف فاذا حصر لها قيمة العبد  
فان تفرغ لها على عبد فقال تفرغ من العبد  
مجموع احدى احدى فلها قيمة العبد الذي خلع حرا فقد  
يفرق الصنف وان ثبت الخيار في المشاغرة دون  
المفرد وذلك في فرق الفاعل للمسلمين وقدر النقص  
قال الفاعل في النصف فقد صار شرا كالحا  
في نفسه وفيما يشترط في النصف في جبر عيب  
طهور في النصف فلان الخيار في النصف ولا مضادة لكونها

قوله  
ابو  
صاحب  
عبد  
الاهل  
اصلا  
الاشهر  
مولدا  
منه  
للفرقة



واما في مسأله العديدين فلم يحل مع تفريق الصفقة الا في  
 اكثر وامسأل العبد انتهى كلامه قال صاحب الفتا  
 ووجدت في خط الفاضل في الدرر النور في العقد اذ  
 وانظر ان من زيا به الا في اجازته للمع كونه مستط  
 من الثمن وقيل بحينه كونه لئلا يقضى اليها له الثمن  
 وذكر في الفايق بعد المسله والمشتري الخيار ولا خيار  
 للبائع وقال شيخنا يعني اذا انما  
 ثبتت له ايضا وفي الفروع ان باعه بانه ورط  
 خرفه في الانتصار بخلاف صحة العقد في  
 على روايه وفي عيون المسائل ان سلم ان العقد  
 في جميع قلنا ان اخرا لا قيمه كما في حقا بالانفاق  
 وما لا قيمه لا يفتقر على البديل بل يبقى العقد في  
 الرطل بشرط ان لا يبدل في العقد ويحل  
 على اكله فيسقط كانه قال ولا يلزم اذا اشتريها

يدور ثم وثوب فان

هذه الاوراق جمع اجماع خط المصنف بديع  
 حقه عبد الا دينا كسبها من امواله

يدور ثم وثوب فان العقد يفسد كله لان الدرر في  
 قوبل بالدرهم من حيث المقابله وزنا قد شرعا  
 مسطلي فيبقى الثوب ربا فيفسد العقد ومن العايبه  
 ان اشترى شيئا محلا بذهب او فضه ثم من غير  
 جنسه وبشرط الخيار بطل العقد وعنده بطل في  
 اكله دون المحل وان باع عبده وعبده غيره باذنه  
 بثمان واحد هو من عبده واختاره الاكثر واعلم من ذلك  
 قول صاحب الفايق ولو باع عينا في احد احواله  
 والاخرى لغيره باذنه بعوض واحد هو وعلى هذا  
 يقتضي الثمن على قدر القيمة فقد عليه وبق  
 قسم المدين بينهما وقيل لا يقع البيع قال صاحب الرعايه  
 وهو ان يفتقر لجهلها بالثمن كل عبده وقت العقد  
 قال صاحب الفروع ومثله مع عبده به الامس  
 بثمان واحد لكل منهما عبده او اشتراها من  
 واعلم منه قول صاحب الفايق ومثله مع الواحد

هذه الاوراق جمع اجماع خط المصنف بديع  
 حقه عبد الا دينا كسبها من امواله  
 عبد  
 سانه بلد  
 اشترى  
 لظن اسه



ان شئت سلعتين بثمان واحد لكل منهما سلفه قال  
 صاحب الفروع وفي المنقذ من هذه المسئلة في  
 مسط الثمن على عدد هما فتقرب به في غيرهما  
 قال ومثلها الا بطلان انتهى كلامه ومن الرخاء عقيب  
 مع عبده وعبده عمر باذنه يمين واحد وان باعها لاس  
 صفته واحد بثمان واحد او باعها وكيلها ذلك لم  
 يجمع لتقيد العقد حكما وقيل يجمع ان يجمع تفريق الصفقة  
 مع وهو قياس في الاصل الذي كلفه وان اشتبه عبده  
 وقيل بغير اقترع بكمها ولم يجمع مع واحد قبل القرضه  
 وقيل بلي ان اذن شريكه وقيل بل يجمعها وكيلها  
 او اذنها باذن الاخر اوله ويقسم الثمن بكمها بعمه العبد  
 وسبقه بكمها بعمه واصل يقرع بكمها فيهما  
 باخذ كل واحد ثمن كل واحد وان اختلفت زنتا  
 ببيع وقسم المهر بالعمه وبذلك لا تشتري اربعة ابدل من اربعة

انتهى في عقد بيمه

في الاصل في بيع العبد  
 في الاصل في بيع العبد  
 في الاصل في بيع العبد

هذه الاوراق في جمع احوال خط المصنف بيد توفيق محمد بن عبد الله الهادي المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ

انفس في عقد بثمان واحد يمين وقسم المهر على العمه وقيل على العبد  
 وقيل لا يجمع حتى يمين ثمن كل عبد في البيع وان باع  
 معا عبدهما او باعه وكيلها يمين واحد يمين وقسم المهر بينهما  
 على قدر العمه **فروع** الاول اذا ارهن  
 او رهن او اجر حقه وحق غيره في عقد يمين في حقه قد مره  
 في الرعايه واصل لا وقيل ان جاز تفريق الصفقة في  
 البيع ففي الرهن **فروع** اولي وان منع ثم نهى او لم  
 اذ لا يفسد جهك مسط ملحه من الثمن هذا وقيل ان  
 ابطالنا تفريق الصفقة لا تخادها وتقدر تجزئها دخل  
 فيه المهرين واليه والمخالف ومحمد ذلك وان قلنا يبطل  
 بجهالة ثمن ببيع يمين منه ذلك كلامه في كلامه  
 والباقي **فروع** ملحه ووقف او عبدا او حرا  
 او عبدا وعبدا غير يمين في ملكه وكان رهنا في قياس  
 للمذهب والفق قبلها وسبقه **فروع** الثاني  
 لواجبه ارضه وارضه غير او ملحه ووقف او مانعه مباح

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ



هذه الأوراق من مجموع احوال خط المصنف عليه يوفى به صاحبها عبد الله بن المقدس بن حنبل رحمه الله  
قال محمد بن ابراهيم بن عيسى الزيد بن سبأ انراون احمد الاسدي مولد او فنيش الطفا سنة ٥

ويتحقق بغيره عدم النقص الثالث إذا أوجب  
 شخص شيئا واحدا صح وكان ملكها المبدأ  
 حكم الوصية في ذلك حكم الكسبة على ما ذكرنا من التفسير  
 السابع إذا اعتق عبد وعبد غيره صح في عمله فان كان  
 العتق في عبد مشترك فان كان غنيا عتق وانقص  
 العمة وان كان فقيرا لم ينقص عنه غير نصية الساس  
 إذا كاتب عبد وعبد غيره بمهر واحد أو كاتب عبد  
 مشتركا ملكها بمهر واحد صح ذلك كالبيع على ما ذكرنا  
 التاسع إذا تزوج به احد في عقد واحد لم يصح وان  
 زوجة مسلمة وكافرة غير ذمية في عقد واحد صح في  
 المسلمة العاشر إذا تزوج بها على مباح ومحرر  
 صح بالمباح ولكن تزوج بها على حر وعبد أو على عبد ومملوك  
 حر وحود ذلك لزومه قيمة عبد غيره واخر ودد ذلك حكم  
 الخلع الحادي عشر قال القاضي في المعلق ضمن مسلم  
 تفريق الصفقة إذا أوجب البيع في عقد واحد لم يكن للمشتري

ونقصه من غير حق فيها ملكه وحق المالك في عينه من ذلك الميراث  
 من الاثر في نفسه من حياض المذهب ومنه عليه السلام  
 فيها الدواعي لو وقف ملكه وملك غيره او ملكا ووقفا  
 او على غيره ومعه او مع من مأكور الوقف عليه وقالوا  
 من المذهب الصحيح فيها يقع فيه وعدمها في الاثر  
 ومنه عليه السلام ان جمع بين مذهب ومعه او مأكور الوقف  
 عليه ولا يجوز في الجمع على البر في مأكور الوقف عليه ولا الاثر  
 ومنه عليه السلام عدمه في المذهب عليه السلام اليمين  
 وفيها يملكه الميراث الاول اذا اوجب شيئا لمن يملك  
 لا يملك من رتب ملكا او ادبيا او دايما او ادبيا وحولا  
 ومنه عليه السلام ان يقع المذهب لمن يملك ومنه  
 الكل له ومنه عليه السلام لا يصح اليمين للمالك اذا اوجب  
 لشخص مباحا ومحرما كعدو وحر وطير وجمهر وعمل  
 ولا يوجب غيره وكذا ذلك في اليمين في الميراث الذي يملكه

وینورجیہ عدم انصاف



ان يقبل في احدها ذكره القاضى محمد وفاق لمسلم له وذكر  
 في حجه المخالف ان امر اتين لوقا لثا لرجل زوجنا ل نفسه  
 لكان له ان يقبل احدهما دون الاخرى وسلم القاضى وفاق  
 بالمخالف على انه اذا جمع بين محله ومكرمه في النكاح فان  
 صحح المحرمه لا يصير شرطا في نكاح المحله فان تفرق المصنف  
 في النكاح جليز وفي المصنف يصير شرطا وقال القاضى قبول  
 جميع في احدهما ليس شرطا في قبوله في الاخر عندنا قال  
 ابو العباس قال واجاب عن الحكم جوابا فيه  
 نظر والمقصود انه شرط الحنف المشروط وجود القبول  
 لاصح القبول كما يشترط لزوم القبول في احدهما ولو كان  
 المشروط بشرطا فاسد لم يسلم انه سطل المصنف وعلمه القاضى  
 انه انما لم يصرح ان يقبل العبد لان نصف الثمن لا يقابل  
 اخذها لانه ينقسم على قدر قيمتها فاذا قبل احدها بنصف  
 الثمن لم يجز الختول موافقا للايجاب فلهذا لم يصح قال صاحب  
 النكت وهذه الامور بعضها في القبول كما يفتى به المصنف

والعطا مال وهو ضعيف لو كانت احدى اتي مصدر  
والصحيح ان المصدر غير مشتقه والناي ~~الاجماع~~ عينه  
واو والبيع عينه يا وشرط حكم الاشتقاق موافقه  
الاصل والفرع في جميع الاصول ~~الكل~~ ما قال النحاري  
العرب يقول لي ثوبا وهو تعني الشتر مال الساعس  
فقلت الناي اذ حال بيننا وبينك باع الصبر في مثلنا  
مراده اشترى الصبر لي وقد اطلق عليه ما الاخر في قوله  
وكي كبد مقروصه من يلجني ~~يا~~ كبد البيت بذا في  
اي الهاس ويبب الناصر ان يشتر وزا ويشترى ~~لكلمه~~  
والبايع موجب البيع والمبتاع المشتري والمبيع العاين  
المبايع وهو الممنوع وما في مقابلته متاع به وهو المنف  
والصاحف المطلق المبيع اسم للمسلمه ~~مسم~~ مال ونحوه  
يبيعون مفعولا معتل العين فيقولون مبيع بالياء  
في المحدث ومن مبيع الواو الزايد عند الكل وعند







واركانه بايع ومبتاع وثن ومثمن وامر دال عليه وله  
 سبع خمر وط بعضها يتعلق بالبائع وبعضها بالمبتاع وبعضها  
 بها وبعضها بالثمن وبعضها بالمثمن وبعضها بالما الركن  
 الاول من اركان الامر الدال عليه كغلا يتعقد البيع الا  
 بالاجاب والقبول ومعنى الاجاب والقبول  
 ان يقول البائع بعثك او يبعثك ويقول المشتري  
 اتبعك او اشتريتك او قبلت وما في هذا ذلك  
 ولا بد ان يتقدم الاجاب والقبول وعنه لا يتعقد  
 الا ببعث واشتريت فقط وهي بعثك ومي النكت  
 ذكرها في التعليق رواه انه عبارة عن بعث واشتريت  
 وحكاها السمع في الامس وللشافعية حكمها  
 فان كان القبول بلفظ ~~المبتاع~~ مخرج مثل ان يقول  
 بعثك او بعثتك بكذا فيقول انا اخذته بذلك لم يصح  
 بل اخذته نفعه عليه

وهذا ان احدهما للفظ

بل اخذته نفعه عليه في رواية مهنامي رطب قال الرجل  
 قد بعثك هذا العبد بالف درهم وقال الاخر انا اخذته  
 قال لا يكون بيعا حتى يقول قد اخذته ونفع  
 في رواية اخرى ان القسم فبين قيل له يحكم هذا الثوب  
 قال بعثته درهم فيقول المشتري قد قبلت  
 انه يحكم ولا يحتاج بعد هذا الي كلام اخر قال  
 ابو العباس فقد نفع علي ان فوله  
 هذا الثوب بعثته درهم اجاب وان لم يلفظ  
 بما اشتق من البيع ولا بصيغة انتقال الى المشتري  
 وقوله هذا بعثته درهم جمل اسميه لا فعليه  
 مع احتماله لمعنى السوم وقد نص على ان القبول  
 بصيغة المصارع لا بغيره انتهى كلامه وقد ذكر الجوزجاني



اذا قال بكم قال بكم او كذا فقال الاخر قد اخذته  
لهو بيع تام بحديث بكر عمر و وقال الشيخ ابو الفرج  
فان مال له بكم تباع هذا فقال بكم او كذا فقال مثل  
بيدك واتزن الثمن لم يكن ذلك ايجابا ولا قبولا  
وقال بعض اصحابنا يكون ذلك ايجابا وقبولا  
مال وقال بعض اصحابنا يكون ذلك ايجابا وقبولا  
فيما قرب من المضاييع كالشي البشير وينقط اعتبار  
الايجاب والقبول في هذه الاشياء المشتقة انتهى كلامه  
وقال حرب سالت اهل عمر بيع عند ان المعادن  
مال اذا كان شيئا ظاهرا يري يقول ابيعك هذا  
فلا بأس بقبول له انما هو جوهر غائب في الارض  
فلم يرخص فيه قال صاحب النكت و ظاهر هذا انه

بلفظ  
ايجاب

ايجاب بلفظ المضارع فان عقد البيع بلفظه وهي  
غير العربية صح اذا عرف مقتضاها ذكره ابن  
الحجوزي وعمره قال صاحب النكت و ظاهره انه  
لا يبيع اذ لم يعرف مقتضاها مال وسعى ان يكون  
كتظيرها في الطلاق ان لم ينو مقتضاها لم يصح وان  
نوي خسر على وجهين فان تقدم القبول  
الايجاب فعلى رواية صاحب النكت  
مع اطلاق القول في ذلك و ظاهره رجل لفظ وقطع  
صاحب الوصر وعمره بالهم مع اطلاق القول في  
الفرع ان تقدم بماض او طلب صح وعنه  
بماض وعنه لا يصح اختياره الاكثر كشكاح نفس عليه  
وذكر ابن عقيل صح رواه اصرارها بعضه انتهى كلامه  
وقال في النكت عند قول الله فان تقدم القبول

في امر كانه



يعني ان تقدم بلفظ الماضي او الطلب والذكر فهو  
 النفاضي واصحابه انه لا يصح قال وهو الرواية المشتهورة  
 واختاره ابو جبر وغيره وذكر ابن هبيرة انها اشهرها  
 عن احمد ومما اخرج به ابو الحسن بان القبول  
 تقدم الاجاب في عقد يلحقه الفسخ فلم يصح دليله  
 لو تاخر الاجاب عن القبول ساعه وهما في المجلس وهو  
 معنى كلام تولى الفرج ومطعم في المعنى والكافي بالصحيح فيها  
 اذا تقدم بلفظ الماضي وقد صح فيها اذا  
 تقدم بلفظ الامر واختاره ابو العباس  
 الصحيح قال صاحب النكت وظاهر كلام الاصحاب  
 انه لو قال يعني عبدك علي ان علي الفان فيه الخلاف  
 وذكر القاضى في الحامع انه لا يصح وقال ابن عقيل اخ اقال

في القاضى لو قلنا على عبدك يصح الماضي  
 في الرواية ولو كان يصح الامر  
 في الرواية ولو كان يصح الامر

يعني عبدك

يعني

يعني عبدك هذا وان الف فهو بمنزلة قوله يعني عبدك  
 بالف فاذا قال يقتل صح فيها ولو لم يصح العرض اذا  
 قلنا بتقدم القبول على الاجاب وذكر القاضى  
 في ضمن مسنده جعل القرائن صدقاً قاضياً  
 يقتل بكذا او على كذا وزوجك بكذا او على كذا  
 قال القاضى على بعض البدل كما اذا قال اجرتك  
 على عشر دراهم اقتضى ان يكون بدلاً لذكر محل  
 اتفاق فاما ان كان بلفظ الاستفهام كقوله ان يقتل  
 هذا بكذا او اتبعني هذا به لم يصح نص عليه حتى يعول  
 بعد اشتريته او شتبهه وقال ولم اجده فيه  
 سخره فان قال البايع المشتري اشتريته  
 بكذا او ابتعته بكذا فقال هو اشتريته  
 او اتبعته لم يصح حتى يقول البايع بعد يقتل او نحو



قطع به في البعائه لان طلب المشتري قد يقوم مقام قبوله  
لدلالة على رضاه ~~والبيع~~ والبيع والشري لم يوضع للايجاب  
ولا للبدل قال صاحب النعت وهذا فيه نظر ظاهر  
قال والاولى ان يكون تقدم الطلب ~~المشتري~~  
لانه دال على الاحاب والبدل وللشئ فغير ذلك قال  
ولو تأخر الطلب ~~المشتري~~ لم يصح قوله واحد  
وقال ابو العباس ~~س~~ اذا كان السع  
عينا من الطرفين وكلاهما موجب سلعى ان يقدم  
احدهما على الآخر كالعكس ~~لكن لو قال~~ احدهما ابتعت  
هذا العند ~~لهذا~~ او قال بعتى كان تقدم ما على طاهر  
كلام اصحابنا مع ان الروايات التي ذكروها عن اهل  
البيس ~~لهذا~~ الا اذا تقدم بلفظ الطلب ولا يلزم من  
المنع هنا المنع اذا كان بلفظ الخبر مثل قوله اشتريت

وانتبه

واقتت قال واما اذا كان دينيا ~~بعتى~~ هو السلام هنا  
المعروف ان يقول اسلمت الكك هذه الكك في  
وسق حنطه او اسلمت الكك ما لم يوسق حنطه  
ففيقول قبلت فتقدمون لفظ السلف ويجعلونه  
بمنزله الموجب والمستسلف بمنزله القابل لان  
المسلف هو الذي يقدم العين فضا بمنزله البايع  
وان كان في المعنى المستسلف هو البايع فلو تقدم  
قول المستسلف بصيغة البيع مثل ان يقول بعتك  
وسق حنطه بعشرم درهم فهذا جار على الترتيب  
لكنه بلفظ السع ولو قال المسلم اشتريت منك  
وسق حنطه بعشرم درهم فقال بعتك فقد استقرى  
من زعم ان المسلف تقدم قبوله لكن هذا حال لفظ  
القبول وهو اشتريت وصاحبا بلفظ ايجاب وهو  
اسلمت فهنا يحى اربع مسائل لان الترتيب بلفظ



البسك غير الشرعي بلفظ البيع كوزان يفارق القبول  
 والايجاب اذا نولها واحدا في مثل قوله جعلت عتقك  
 صداقتك وقول الولي تزوجت فلانة وكذا ذكره  
 غير واحد من الاصحاب لان اكله الواحد تضمنت  
 جملتي الايجاب والقبول فيكون اشتراط تقديم الايجاب  
 على القبول حيث افتقر الى جملتين وعلم من هذا  
 ان السالم يبيع فيه تقدم قول المشتري قولاً واحداً خلافاً  
 بيع العسل كما صرح وبعاً يا بذلك فيقال يبيع فيه تقدم  
 القول على الايجاب من المشتري قولاً واحداً ولو قال  
 ان يعتني عبدي هذا ملكك على الف درهم فقال يعتك  
 لم يبيع البيع خلاف الخلع لان البيع يقتضي استئداء  
 ثمنك والخلع لا يقتضي استئداء ثمنك لان ملكه  
 يزول عنها بغير رضاها ذكره القائل في الخلع والمهر  
 قال ابو الفوارس ومضمونه ان تقدم القبول

البسك

بصيغة الشرط لا يبيع البنته وقد قال صاحب المحرر  
 وعمره ان القبول اذا تقدم على الايجاب في النكاح لا يصح  
 رواه واحد من اصحابنا بلفظ المأني مثل تزوجت  
 ابنتك فيقول زوجتك او زوجتي ابنتك فيقول  
 زوجتك ما وقد ذكر القائل في غيره ونحوه انه في  
 رواه على بن سعيد على التفرقة بينه وبين المسئلة  
 ومن البيع فقال النكاح اشبه وحكي صاحب الشرح  
 رصها لانه يبيع سوا تقدم بلفظ المأني او الطلب  
 واجتهل لعدم الصحة هو وعمره بانه لو اتى بالصيغة المشرقة  
 تقدمه فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك  
 ابنتي لم يبيع فلان لا يبيع اذا اتى بغيرها اولى قال  
 ابو الوفاء في كتابه في النكاح ان تقدم  
 القبول على الايجاب لا يصح النكاح مثل ان يقول  
 تزوجت فيقول زوجتك صريحه في مسألة النكاح

وفي رواية اخرى ان السالم يبيع فيه تقدم قول المشتري قولاً واحداً خلافاً



الموقوف - قال وكذا ذكر ابو حفص العسكري يعني في كتاب  
 الخلافة بين ملك وملك وقال ايضا واشتراط تقدم  
 الايجاب على القبول فيما اذا كان احد المتعاقدين  
 مريضا ولا خيرا قابلا سواء اوجب في امره او اوجبه  
 فاما ان كان كل منهما مريضا قابلا مثل مسلمه الشغار  
 اذا صحها اذا قال خذها مني وخذك ابنتي على ان تزوجني  
 انبتك فان هذا انما يشترط فيه تقدم الايجاب  
 في احد ما لتقدم الايجاب فيهما ان قدم لفظ  
 الايجاب في الاول بان يقول زوجك على ان تزوجني  
 فقد اتى بالقبول بضم المضاف المقترن بان وقد  
 ذكر هذا القاضي في كتابه في تقدم لفظ القبول فيهما بان  
 يقول زوجتي وخذك ابنتي او زوجتي وخذك ابنتي  
 بنفك وازوجك بنتي فهذا قد ذكره في كتابه

بنفك

هذه القطعة جمع جوامع للشيخ يوسف بن عبد الله ادي اكتبها خط المصنف سنة ١٢٤٤

في الحاي اضمنا الا واخضاره العلامة قال في الدرر النور  
 مع المنعيات في الارض كاللفت والجذر والفرا والقلناس  
 والبصل وحوها فانها معلومة بالعادة بعد زوال اهل الحنبة  
 بها وظاهرها عنوان باطنها فهو كظاهر الصبر مع باطنها  
 قال ولو قدر ان في ذلك غرر فهو غرر يسير يقتصر  
 حجب المصلحة العامة التي لا بد للناس منها فان ذلك غرر  
 لا يجوز موجب للمنع كما ان اجابة الحيوان والدار والحائز  
 مساناة لا يخلو من غرر لانه قد يعرض موت الحيوان  
 وهدم الدار وكذا دخول الحمام وكذلك الشرب من انا السقا  
 فانه غير مقدور مع اختلاف الناس في قدره وكذا بيع  
 السلم وكذا بيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم مكياها وكذا بيع  
 السعد والدرمان وحوه واما في ذلك مما لا يخلو من الغرر  
 فليس كل غرر سببا للتخريم والغرر اذا كان يسيرا ولا يوجب  
 الاحتراز منه لم يوجب مانعا من صحة العقد فان الغرر



الحاصل في مسائل الجدران داخل بطون الكيطان واجزا  
 الثمار التي بد اصلاح بعضها دون بعض لا يحسن الاحتراز منه  
 والغمر الذي في دخول الحمام والشرب من السقا وكوم غزر  
 مسد فهذا ان النوعان لا ينفقان السمع خلاف الغمر الكثير  
 الذي يحسن الاحتراز منه وهو المذكور في الانواع التي  
 نها عليه السلام عنها وما كان مساويا لها لا فرق بينهما  
 فهذا هو المانع من صحة العقد فاذا عرف هذا فبيع المبيعات  
 في الارض انفق عنه الامران فان غمره يسير ولا يخل  
 الاحتراز منه فان الحقول الخبار لا يوجب بيع ما فيها  
 من ذلك الا وهو في الارض فلو شرط لبيعه احدا به  
 دفعه واصلا كان في ذلك من المشتبه وفساد الاموال مالا  
 ياتي به شرع وان منع منه الاشياء فشيئا كالماء اضرع  
 شيئا بعده كان في ذلك من الحرج والمشتبه وتعطيل مصالح  
 ارباب تلك الاموال ومصالح المشتريين ايا مالا يحصى

وذلك مما لا يوجب

وذلك مما لا يوجب الشارح ولا يصح مصالح الناس بل كل  
 البته حتى ان الذين يمتنعون من سواها في الارض اذا كانت  
 واحدة قد راجح كذلك او كان ناظر اعليه لم يجد بدا من بيعه  
 في الارض اضطرارا الى ذلك بفعله ولا يمنع قال العلامة  
 وبالحكم فليس هذا من الغمر الذي لا يعم عليه السلام ولا نظيره  
 لما لا يعم من البيوع والله اعلم **فصل في الجمل**  
 بيع جمل القنار والخيار والباذنجان والعجور وكحو ذلك بدون  
 اصله اما مطلقا او ما عليه في هذا الوقت او البيوع او اجمع وكحو ذلك  
 ولا يجوز بيعه الا لقطه لقطه بغير علمه وان باعه مع اصله جائز  
 كما في ذلك ان ساء الله تعالى في بيع الاصول والثمار وهذا الذي  
 ذكرناه هو المذهب حرم به واخذنا به الاكثر وقال **الوالد**  
 يجوز بيعه على اصوله مطلقا بدون اصله قال وهو موقوف  
 كثير من اصحابنا ومقصود الظاهر غالبا وذلك البطيخ وعمل  
 ان يجوز في البطيخ دون غيره فان النطحة يشاهد ما عليه  
 اكثر من غيره قال ابو الحسن في الحمام في كتاب الاختيارات

ان الجمل هو الذي لا يعم عليه السلام ولا نظيره  
 ان الجمل هو الذي لا يعم عليه السلام ولا نظيره



والصحيح يجوز بيع المقاتي بعد وقوعها بجملة سواء بد اصلاها  
 او لا وهذا القول له ما خذ ان اصددها ان العرق كاصول  
 الشجر فيبيع اخضر اوراق قبل بد وصلها كما كسح الشجر  
 ثم تبلى بد وصلها يجوز بيعا وانما خذ الثاني  
 وهو الصحيح ان هذه لم تدخل في نهي المصالح عليه السلام  
 بل يبيع العقد على اللقطة الموجودة واللقطات المعدومة  
 الي ان تلبس المقتاة لان الحاحه داعية الي ذلك  
 ويجوز بيع المقاتي دون اصوارها وقال بعض اصحابنا  
 وقوله يجوز لقطه لقطه بد دخل فيه سالتان احدا  
 اذا لقطها البايع وباعها كوما كالصبر فانه يجوز بغير خلاف  
 سواء اوردته او وزنه او لا وهذا مما لا خلاف فيه انه  
 يجوز بيع الملقوط كوما وعدد الورد فاما ان باعه  
 رباة كوما واستثنى منه غير معلوم فانه لا يجوز وان سلمى  
 منه معلوما فقيم خلاف ياتي في الصبر ان شاء الله تعالى  
 الثانية اذا باعه

الثانية اذا باعه اللقطة وهي على اصلها قبل لقطها  
 سواء بشرط لقطها على البايع او لا وظاهر كلامه هو بل صريحه  
 الصحيح فانه قالوا هي بعد ظهورها بمنزلة الثمرة اذا اشتراها  
 بشرط القطع في الحال فانه يجوز فالذي صدحوا به هنا انه  
 يجوز بيع ما عليها بشرط قطعهم في الحال وهذه المسئلة لا تخلوا  
 من ثلاث صور الاولى باعه جميع ما اعتقد عليها بشرط  
 قطعهم في الحال من صغير وكبير فلهما تجوز والثانية باعه  
 ما عليها من ماصح للقطع فظاهر كلامه هو فيها ايضا الصحيح مع  
 ان القول بعدمها له وجه كبير فضا ذلك الى التنازع  
 والاختلاف اكثر من الصوف على الظاهر فان البايع  
 يريد ابقا ما صغر والمشتري يريد اخذ الجميع والثالثة  
 اذا اطلق ذلك فظاهر كلامهم الصحيح والمختار عدمها  
 لان الامر في ذلك مفضل الى التنازع والاختلاف  
 وان شرط اللقاط على البايع ففيه تحقير قولنا  
 في غير الربطه على ما ياتي ان شاء الله تعالى

من هذا الحديث اعلم



فان اشترا ذلك بشرط اللقطه لم تركه حتى حدث غيره اوزاد  
فهو كالواشتر الثمره قبل بد وصلاحه بشرط القطع لم  
تركه حتى انما اوزاد على ما باتى ان شاء الله تعالى

**فصل في المجهول ببيع الدقيقه والبقول**  
مطلقا او مده شهر او شهرين او الى وقت كذا وكذا فلا يجوز  
ذلك لان ما لم يظهر ولم يحدد من الارض غير معلوم وكور  
مع ذلك حيزه حيزه سوا كان مجزوا او لا قطع به الا بحباب  
وتتوحد ان لم يكن مجزوا لم تجز كالصوف على الظهر  
وان بشرط الجز على العاين مع حجه خلاف ما ان شاء الله تعالى  
ويصح مع الثمار والحبوب المشتق في اكامها قال في المحققين  
على المشهور عنه سوا كان في بقاياه فله صلاحه ظاهر او لم يكن  
وانما هي الشايع عن بيع الغر ورضع الثمر بعد بدو  
صلاحه قال ابو العباس وبعضه معدوم  
ومن المجهول ببيع عشب الفحل وهو ما الفحل الذي يوضع

في الانثى

في الانثى فانه عليه السلام لا يبيع عشب الفحل ولا يبيع  
بيع خراب اكل فلا يجوز بيع ما به لانه مجهول ولا نه  
لا يقيد وعلى سلمه اختيارا منه لان مخرج ذلك الى الفحل  
واحصانه وشتره ونه واما ان اجر الفحل للضرب اهل كور  
ذلك فمخلاف قال العلامة العقد الوار عليه باطل  
سوا كان ببيع او احاد عند ظهور العلم اجماعا  
واصحابهم وقال ابن عقيل حمله عندك الجواز لانه عقد  
على منافع الفحل ونزوعه على الانثى وهو منفعه مقصوده  
وما الفحل يدخل تنعا او الفالح حصوله عقيب نزوع  
مكون كالعقد على الظير لمحصل اللبن ويظن الصبي  
وكالواستاجر ارضا وفيها بئر ما فان المايد خل تنعا  
وقد يغتفر في الاتباع مالا يغتفر في المتبوعات  
وحكي في جواز ذلك وفصل جماعة من اصحابنا  
قال صاحب الجواهر ان استباحه للفقح الانثى فهو فاسد



لانه عرفت على سلمه وملك على هذا النهى واما ان استجاره  
على ان يحكم على الانثى الدفوعات المعلومه فهو جائز  
اذا هو احد معلوم في نفسه قال العلامة والصحيح حرم ذلك  
مطلقا ونسأد المقدم به على كل حال وحرم على الاخذ  
اخذ اجرة ضمرا له ولا حرم على المعطى لانه بدل مال في  
تخصيل مباح حرام اليه ولا يمنع هذا كما في كسب الكجام  
وذكر ان هذه انما تكون اجارة وانه عليه السلام سماه بيعا  
اما ان يكون المقصود هو الماء والشمع فهذا في مقابله عين مائه  
وهو صفة السبع او ان سماه سحالا به عقد معاوضته وهو بيع  
المناخ **فصل** في بيع ثوب مطوي اذا  
لم يعلم داخله من خارجه سواء كان مطويا بنفسه او على  
خشيته التي ليس عليه وعقد في بيع الثوب بربويه احد  
طرفيه سواء كان مطويا او في مكان واخر في طرفه كبيع  
الانموذج بل هو اول منه لان تغير المضايح في وعائها

وغيرها اكثر

وغيرها اكثر واغلب من تغير الثوب الواحد المنسوج  
واذا ثبت المشتري على هذه الصفة اخباره ان  
فخذ لك هذا وتقدم كلام صاحب الفروع ان رويته  
احد وجهي ثوب خام تكفي لا منفوش قلت  
اذا كان على صفة واحد في النقش فلا فرق بين  
الخام وانه اعلم والورق الذي يجنب فيه كالثوب  
هل يسطر رويته كل ورقة او تكفي ورقة منه كعمل  
انه لا بدس رويته كل ورقة لان الاوراق تختلف في  
الثقل والصلابة وكما ان رويته ورقة منه اذا علم  
بها وكذلك الخشاب المكتوب هل تشترط رويته  
جميعه لان الخط يختلف او يكفي رويته بعضه على ما تقدم  
من هذا وذلك لا يجوز بيع سكين في قراب ولا سيف  
في قراب لان المقصود منها لا يعلم بربويه الظاهر  
وذلك لا يجوز بيع ثوب في جعبة وكما لانه لا يعلم



لانه غير متقد و على سلمه و على هذا النهى و اما ان استاجره  
على ان يحلم على الانشى الدفوعات المعلومه فهو جائز  
اذ هو امر معلوم و يفسده حال العلامة و الصالح حرم ذلك  
مطلقا و فساد العقد به على كل حال و حرم على الاخذ  
اخذ اجرة ضمرا له و لا يحرم على المعطى لانه بدل مال في  
تخصيل مباح حرام اليه و لا يمنع هذا كما في كسب الحجام  
و ذكر ان هذه انما تكون اجاره و انما عليه السلام سماه بيعا  
اما ان يكون المقصود هو الماء و الثمن مبدول في مقابلته عين مائه  
وهو صفة البيع او ان سماه سالا لانه عقد معاوضه و هو بيع  
المنافع **فصل** في بيع ثوب مطوي اذا  
لم يعلم داخله من خارجه سواء كان مطويا بنفسه او على  
خشيته التي تسبى عليه و عقدي لانه بيع الثوب بربويه احد  
طرفيه سواء كان مطويا او في مكان و اخر في طرفه كبيع  
الانود في بل هو او غيره لانه تغير البضايع في وعائها

و ظهر فيها اكثر

و ظهر فيها اكثر و يغلب من تغير الثوب الواحد المتسوق  
واذا ثبت للمشتري على هذه الصفة اخبار هناك  
فكذلك هذا و تقدم كلام صاحب الفروع ان رويته  
احد وجهي ثوب خام تخفى لا منقوش قلنس  
اذا كان على صفة واحد في النقش فلا فرق بين  
الخام و ربه اعلم و الورق الذي يختب فيه كالثوب  
هل يسطر رويه كل ورقه او تخفى ورقه منه كعمل  
انه لا بدس رويه كل ورقه لان الاوراق تختلف في  
الثقل و الصقال و يحمل ان يكون رويه ورقه منه اذا علم  
بها و كذلك الكتاب المكتوب هل تشترط رويه  
جميعه لان الخط يختلف او تخفى رويه بعضه على ما تقدم  
من هذا و ذلك لا يحور مع سكت في قراب و لا سيف  
في قراب لان المقصود منها لا يعلم بربويه الظاهر  
و ذلك لا يحور مع نشاب في جعبه و نحو ما لانه لا يعلم







بدو هم هو ان علما ازها اكثر من الطبيع ولو جهل قدرها وعدد  
 قفزا زها الباسعة اذا باعه من صبر قفزا او كلال او  
 غرار بدو هم وهو مساوية الاجزاء فقياس التي قبلها الصم  
 العاسر اذا باعه من صبره او صبر قفزا بدو هم  
 فتلفت الصبر الا قفزا او الا قد راسع كان ذلك للمشتري  
 فانه صاحب الفروع ونحوه في مسلم التلغ اذا كان الباقي  
 قد رقة له ولم وان نقص خبر عن الاخذ وعلمهم وان زاد  
 اخذ بقدر رقة وترك الباقي فلو باع جماعة كذلك فهو  
 اصم لان احدها ان يصنع ذلك منهم بقدر ما لم ورى بالعدم  
 الا سبق بيعا الحاد عشر اذا باعه قفزا من هذه  
 الصبر او كلال او غرار بكذا واختلفت اجزاها كصبر  
 يقال القربة والمحد من قربة الى قربة غم ما يبيع به  
 من القمح المختلف الا وصاف لم يصح البيع حيز به واصار  
 الاكثر منهم صاحب الرعانة وفي الفروع وبيع الصبر  
 يقال القربة فان صح فيها صح في صبر مختلف مطلقا والله اعلم

الثانية عشر اذا باعه

الثانية عشر اذا باعه قفزا من هذه الصبر بغير علم  
 فهو كالصبر الواحد المعلوم البالية عشر اذا باعه من الصبر  
 المتساوي به قفزا الا مكوكا او غرار الا كلال صح ذكره  
 في الدعاية الرابعة عشر اذا فرق قفزان الصبر  
 المتساوي به الاجزاء وباع احدها بمهما فقيس احدهما لان  
 اطلقهما في الفروع وفي الدعاية صح وفيه احتمال ومما س  
 ان يذهب عنها الصم الحامسة عشر اذا باعه من الصبر  
 كل قفزا بدو هم لم يصح حيز به واصار الا اكثر وهو  
 اتفقت اجزاها او اختلفت وسواء علم قدرها او جهل  
 وقبل يصح وذكره في الدعاية اثنا عشر في الصبر مع  
 تساوي اجزاها وفي غم من المسايل ان باعه من  
 الصبر كل قفزا بدو هم صح لتساوي اجزاها بخلاف  
 من الدار كل ذراع بدو هم لاختلف اجزاها فيقال  
 بعد ذلك اذا باعه من هذه الصبر كل قفزا بدو هم  
 لم يصح لانه لم يبيع كلها ولا قد راسع ما بخلاف اجزائه

وانما روى في الدعاية



في البيع من كل شيء يبيع به في الشهر الاول فقط للعلم به و  
 من الاشياء السادسة عشر اذا مال يفتك هذه الصبرة  
 بالاف لا بقدر رابعه درهم في ذكره في الفروع قال لا مانع  
 بها لانه كانه اذا قلنا لا بقدر رابعه درهم فانه اسلمى قدر  
 جزء من الثمن الذي اشترى به وفي مقداره كل جزء من ثمن جزا  
 معلوما من المبيع وما اذا مال قدر ما تساوى اربعة دراهم  
 فانه مجهول ولا تعلم المساواة وقد رهاقوا لا يعرفون مقتضى  
 اليك لا خلافا والتنازع السابعة عشر اذا مال يفتك فبينا  
 او كذا او غير ذلك الا قدر رابعه درهم في ذكره في الرعايه  
 مال وان قال الا قدرها فلا وهذه المسئلة كالمسئلة المتقدمة  
 السابعة عشر اذا كان مكان الصبرة متساويا فلا كلام  
 وان كان مرتقعا حصل النقص على البايغ فان ذكر له ثم صح  
 في البيع له الخيار ومضى عند رابعه لان ذلك بودى الى  
 جهالة ثمنه وان كان متقضا حصل الضرر على المشتري فان  
 صح ولا خيار له وان لم يعلم كان له الخيار وفي الرعايه

ان كان

وان لم يعلم كان له الخيار

ان كان مكان الصبرة مرتقعا او منخفضا بما يتقارب الناس  
 بمثلها في مثلها وبيها يحون به او كان باطنها خير من ظاهرها فلا خيار  
 لها ولا لغيره فيكون منها الفسخ في الاصح مع الجهل بذلك واخذ  
 ماله والا مضى بجانافه عليه وقيل بل يدفع المشتري  
 الزيادة بالاخفاض ويأخذ مثل النقص بالا ارتفاعه وقيل  
 ان جهل المشتري وعلمه البايغ فله الفسخ والا مضى وقيل الاصح  
 البيع وقيل المسئلة ببيع الارض المودعة المبررة  
 على اثنائها عشر ادرع فبانت سعة او ادرع عشر هل يطل  
 البيع على روادى السابعة عشر اذا اشترى  
 صبرة فبانت مغشوشة فله الخيار من فسخ المبيع والا مضى  
 واخذ الارض وفي الرعايه ان بانت مغشوشة  
 فامسك فغنى ارشها ولها العسر  
 اذا باع الصبرة على اثنائها عشر ادرع او ادرع عشر ادرع  
 فبانت ازلي او ادرع فله الخيار من فسخ المبيع والا مضى  
 ادرع عشر ادرع فبانت ادرع عشر او تسعة او ادرع عشر







المشتري على المشتري زاد جماعة الا فيما حجب فان  
 على البائع وعهده المشتري على البائع والعهد على  
 الكسبي ككتاب التشرى وقيل العهد ضمان  
 ما فيه من ذلك وهو ضمان الضمان قال الشيخ في المغنى  
 عند قول الكسبي وعهده المشتري على المشتري وعهده  
 المشتري على البائع يعنى ان المشتري اذا ارضى الشقص  
 فظهر معتمدا فذو جوده بالكسبي على المشتري وصرح  
 المشتري على البائع وان وجد معيبا فله رد  
 على المشتري او اخذ ارشده منه والمشتري يترك  
 على البائع او ياخذ الارشده منه سواء قبض  
 الشقص من المشتري او من البائع وشر  
 وقال لا ان اخذ من المشتري فالعهد عليه والله اعلم  
 الرابع اذا نما المصع على المشتري فان كان  
 النما متعلقا بشئ كبير وطلع لم يورثه في العقل  
 والفصح والا فهو مشتري الي احد بلا اجرم لان

[illegible]



الشفيع على المشتري زاد جماعة الا فيهما حجة فان  
 على البائع وعهده المشتري على البائع والعهد مال  
 اكبر هدي كما ب المشتري وقيل العهد ضمان  
 ما فيه من درك وهو هذا الضمان قال السمع في المغني  
 عند قول اكبر في هذه الشفيع على المسمى وعهده  
 المسمى على البائع يعني ان الشفيع اذا ارضى الشفيع  
 فظهر مستحقا فزوجه بالعم على المشتري وصرح  
 المشتري على البائع وان وجد معيبا فله رد  
 على المسمى او اخذ ارشده منه والمسمى يترد  
 على البائع او ياخذ الارشده منه سواء قبض  
 الشفيع من المشتري او من البائع وشر  
 وقال ان اخذ من المسمى فالعهد عليه والله اعلم  
 اذا غا المسمى في المشتري فان كان  
 انما متعلقا بشيء كبير وطلع لم يرد تبعه في العقل  
 والفسخ والا فهو مشترك الي الجدة ادبلا اجرم لان

او يخرجه لم يكره معناه ولا يخاص ان ضمانا نقضا وتقديره  
 وان شرطه لنفسه يجعله لزيد ويبره فانقصه هو  
 ضمانا فان كان من المسمى مال واما  
 ان ضمانا على ظاهره وقيل ان ضمانا على ثقله  
 لنفسه فيكون تقديرا لعل وان شرطه لنفسه  
 فيكون ضمانا لغيره لا يرب في غير ذلك قول  
 اكرهه ومن شرط بطرجه له لم يخرجه ولا ياتي  
 عوده الي الناظر بالشرط اذا كان غير الواقف  
 لا ياتي في كلام المصنف بعد هذا العهد اعلم ان  
 كلامهم وهو مقتضى كلامنا السابق واضح  
 قال صاحب الفروع  
 والناظر بالاصالة النصيب والمعتل وكذا الناظر  
 بالشرط من جاز للموكل التقويل في كونه بالاصالة  
 المراد به الواقف فان له النظر على وقفه بالاصالة قال  
 صاحب جواهر في قوله والناظر بالاصالة الى خبر  
 قال الجارني ووجهه في ذلك انه للمووقف يعني الناظر  
 في صورته اذا لم يشترط له ناظر مال ووجهه قال حاكم الراي







قايه كور احواله ومخالفه شرط الواقي في ذلك ولذلك ان شرط  
 لم يمكن اعادته الى حاله ولا عماره الا باحواله فانه عوارضه  
 ومخالفه الشرط الواقي في ذلك الثاني قول اصحابنا  
 والناظر فيه يعي يرضع الى شرط الواقي في الناظر في الوقف  
 او يرضع في الناظر في الوقف الى الواقي فانه ان جعل  
 له ناظر اكان هو الناظر وهل شرط منه ان يكون  
 اولا للنظر حاله او مالا هذا محل الخلاف الى كونه وهو  
 ان شروطه الا عليه متقدرا احواله الاسلام اذا  
 كان الموقوف عليه مسلما او بهم برفان جعله لخاص  
 لم يسمعه فلو اسلم استحققه والاصل الصغير فان جعل  
 النظر لصغير صحيح وبطريقه له النظر عليه الى ان يشبر  
 والثالث العقل فلو جعله لمجنون صحيح وبطريقه  
 وليه الى ان يعقل ان عقله بطريقه والرابع العدم  
 فان جعله لفاقد سق يفسد ففسده ففسد

في فتاوى ابن الزايعوني وغيرها قال سما الواقي على  
 الفروع طاهر كلام الاصحاب في الوقف الكريم لان اكثرهم  
 قطع بانه يتعين مصرف الوقف الى اجهته المعينه ونقله  
 اجماعهم الا ما اوردوا قال وقد عد المصنف في كتاب الوقف  
 قال وهذه المسئلة تشبه تلك بل لو قيل ان افراده  
 افرادها في بعض صورها اكان قوي يا بل قد عد المصنف  
 في هذه المسئلة خصوصيتها في الوقف وقال وسعد المصنف  
 الوقف الى اجهته المعينه ايا واصل ان سبل ما للشراب  
 بان الوصوه منه فظاهر ما قد عدم الحيوان وقال بعد  
 ذلك وعدم وجهه بحكم الوصوه ما رخص في القول  
 بحاشية المصنف والحق واصل مخالفة بشرط الواقي وانه  
 لو سبل ما للشراب في كراهه الوصوه منه وكبره في كراه  
 في مساوي ابن الزايعوني وغيرها محكي ذلك بطريقه وان  
 المعدم لعدم مصرفه قال فان فعل ليس هذا الوقف  
 وانما هو ابا حبه اما للشراب قال قلت مثل كلام المصنف  
 صور من ان الوقف شيئا نظهور الما فاذا ظهر جعله للشراب



















وإذا كان من غير ذلك فإنه لا يشترط فيه  
حينئذ كل الوطأ نفسه فوجهه أن يعرف له حقه  
ولم يكن وطأه بغير موجب شرعي سواء كان السائل  
غيره أو لم يكن بحيث وسواء كان الأول أو الثاني كمنه  
أو لا يربطه كلامه  
إذا كانت للوقوف ناظران فأكثروا وقت صفة  
الوقوف على كل واحد من طعن أو خبر أحد الوقوف  
ذو فخر الباقين لم يصح الإجماع ولو أجزأ كل واحد  
لو أجزأ لم يقع إجماع واحد منهم وكذلك لو حصل  
الوقوف بشرط صحة الاجتماع فلا يصح من بعد  
فما لا يشترطه والتقرير في كل بشرط صحة الاجتماع  
أيضا بنوعه  
بشرط صحة الاجتماع كما في التبرع بالإناء من  
التبرع فلا يزيل أحد من الأشخاص وقدره في  
سوطه لم يبقهم ولو نزل أو نزل كل واحد وجرى

تقدم ذكرها فان ملأنا نفع أهل بيعة الله إذا كان  
الواقف جعله فاسقا مع علمه بعد ذلك  
وأما إذا كان جعله لأهل الواقف فأيضا يقع إليه أمين  
قطوعا فان لم يكن الواقف عين ناظر في المصلحة  
إلى بشرطه فلو وقف على ولد أو جعله لغيره  
رواها على أو الأفضل أو الأسف على ذلك فان  
قد من لم يقيد به الله ورسوله كما لا يفسد  
لم يلتفت إلى بشرطه وحاصل الأمر أنه يرجع  
إلى بشرطه في الناظر أيضا مطلقا ما لم يخالف  
فيه الشرع قال صاحب الفروع الناظر مقصد  
لما بشرطه الواقف الشرع أن يتبدل شروطا  
فقد اختلف في ذلك الكلام في العباس  
صحيح بذلك في العباس والمقصود بالخاصة  
وهو كماله إلى العباس أيضا وإن شرطه لا يشترط



فاسق وشرير ونجوه ونجوه عمل به ولا توجب ان  
 لا يعتبر في فنها وكوهم قال لا يامر بوزن الخلاف  
 وهو ظاهر كلامهم وكل ما يحتمل في العبادات هو صحيح  
 قال وقال يعني في لا يجوز ان ينزل فاسق في  
 جهة دينه كد ربه وغيرها مطلقا لانه كذا الانكار  
 وعقوبته في كل حال وان نزل مستحق  
 تنزله شرعا ليجتر صفة بلا موجب شرعي  
 قال وان كان حاله محض الوقف فيه شروط ظهر  
 كانه وقف غير ثابت موجب ثبوت العمل به  
 ان لا يكون حاله ان شرط للنظر اخراج من ساهم  
 وادخال من شاف غير مطلقا فانه مقتضاه  
 لا يفي لم يعط من ساهم ومنع من شاف كقوله  
 استحقاقه بصفه ذلك لا يحل وقال ان كان في الفرق  
 لا يوجب قال وقال كما على بالعباد

كل متصرف بولاية

فاسق وشرير ونجوه ونجوه عمل به ولا توجب ان  
 لا يعتبر في فنها وكوهم قال لا يامر بوزن الخلاف  
 وهو ظاهر كلامهم وكل ما يحتمل في العبادات هو صحيح  
 قال وقال يعني في لا يجوز ان ينزل فاسق في  
 جهة دينه كد ربه وغيرها مطلقا لانه كذا الانكار  
 وعقوبته في كل حال وان نزل مستحق  
 تنزله شرعا ليجتر صفة بلا موجب شرعي  
 قال وان كان حاله محض الوقف فيه شروط ظهر  
 كانه وقف غير ثابت موجب ثبوت العمل به  
 ان لا يكون حاله ان شرط للنظر اخراج من ساهم  
 وادخال من شاف غير مطلقا فانه مقتضاه  
 لا يفي لم يعط من ساهم ومنع من شاف كقوله  
 استحقاقه بصفه ذلك لا يحل وقال ان كان في الفرق  
 لا يوجب قال وقال كما على بالعباد

ان كان حاله عادلا لا يجوز له ان يترفع  
 ولا اعلم خلافا ان من قسم شيئا  
 يلزمه ان يتحرى العدل ويتبع ما هو ارضى  
 له ورسله استفاد الحق من لايه  
 كما بان وحال او يعقد كالتأخير واليومي انتهى  
 كلام صاحب الفروع وغالب كلامه هذا مذکور  
 من كل ما في العبادات

ان كان حاله عادلا لا يجوز له ان يترفع  
 ولا اعلم خلافا ان من قسم شيئا  
 يلزمه ان يتحرى العدل ويتبع ما هو ارضى  
 له ورسله استفاد الحق من لايه  
 كما بان وحال او يعقد كالتأخير واليومي انتهى  
 كلام صاحب الفروع وغالب كلامه هذا مذکور  
 من كل ما في العبادات



في هذا الكتاب  
 ذكر ما كان عليه  
 من قبل ان يوضع  
 في القبر  
 و قد روي في الامام  
 في القبر  
 في القبر  
 في القبر

115-

واقف من اهل ذلك البلد ذلك الموضع على انه مراد  
 بالواقف وانه المشرط الذي بشرطه التكاليف  
 من الاستغناء عن ذلك على المشرط الواقف وانه  
 في نية العادة والمعمول به في وقت انعقاد المهراد  
 لا شفاضة اذا استغناء عن سائر الباقين شي كشي  
 ووجد ذلك في لفظ الواقف على ذلك وانه اعلم  
 ان شرط الواقف فان شرط الواقف للناظر معلوم  
 ان على شرطه كان له سورا كان قد علمه او اكثر او اقل فاعلم  
 ان على شرطه اكثر منه او يتكرر النظر وان لم يحل له شيئا  
 معلوم قال ابو العباس ان شرط الواقف اذا لم يشترط  
 له من الباقين له الا ما قاله عليه السلام في العادة وان اعتبر  
 له من الباقين في غير ذلك فانه لا يفتقر الى النظر اجتناب  
 عليه فقط في كونه في العلم وان لا يفتقر الى النظر معلوم  
 لا يشترط وقد ذكرنا فيما مضى من شيئا من ذلك  
 ان شرط الواقف في الواقف في الواقف انما  
 اذا وقع منه قبل عقد الوقف او حال عقد الوقف

والله اعلم بالصواب  
فرض علمه وعلمه  
مقال له الامام الباقر عليه السلام



فان قيل قد عطف الوقف لم يشر وليس له بعد  
 طوع الوقف وعطفه ان يكون به شرطاً ولا حكمة  
 مستحق ولا ناظر ولا غير ذلك لما كونه قبل الوقف  
 له ان يكون له في الالة باق على ملكه فكان له التصر  
 فيه كيف ما اراد وما في بعض هذه الوقف ان  
 يعلق فيه ما يشاء لا نه بعد على ملكه فلا يقضي الا على ما  
 اراد فانه قد انشأ الوقف ولو لم يشر الوقف حرم عن  
 ملكه فلم يثبت له ان يملك به شيئا واذا جعل قبله شئ  
 عطف الوقف شرطاً لوناظر التزم لانه لم يقض الصدقة  
 منه الا على ما اراد في الشرط مستحق من مستحقه  
 لبعضه احيانا وهو الفطر لانه وكل الوقف بل ان  
 انه ليس له غيره ولا لانه وكل المستحقين لانه لم تقع  
 منه له و كاله واللاه غيره وهو كمال نصيب المستحق  
 ان وكل الوقف ولو لم يشر له وينصب غيره  
 غير ان لكل نصيبه عن ذكر ابن الفزكان وقوله عن

الاصطخري

الاصطخري والاصطخري والاصطخري والاصطخري  
 ما جعل الوقف وقفه عليه  
 تعيين صرفه اليه ولا يتفق له الا اذا كان جماعة منهم صاحب  
 القدر مع ويتعين مصرفه لظلم الجماعة ومعنا  
 ان الجماعة تقرر على ملك الله تعالى انه يتعين مصرف  
 الوقف يعني اذا جعل لوقفه مصرفا صرف فيه  
 ولا يتفق له ان يلو وقف على اولاد له لم يصر  
 منه الى اخوته و ابايه ولو وقف على اخوته  
 لم يصر في الى اعمامه ولو وقف على اخوة من  
 منه للفقراء ولو وقف على الفقراء لم يصر منه الى يمين ولا  
 القراء ولو وقف على القراء او الفقراء او الخدم لم يصر منه  
 للنجاة والغفوس والمناطقه وخوص ولا يتميز احد من  
 العطاء بزيادة ذلك بل بزيادة في ذلك المعين  
 ولو وقف على الخفية او المال كمنه او الساقية او الخبايا  
 اصص كانه ولا يعطى من غيره ولو وقف على الاخرى

١١٣



احسن من لا يصبر وعلى المؤمن احسن من لا يقدر على  
القيام وعلى الجهد ما لا يقدر به اصحاب الجهد ولو لم يصبر  
منه ولو وقف كتابا على الفهم لم يصبر به وعلى اهل الجهد  
احسن من لا يصبر به ولو كان شرب ما للشرب في ذلك هو المصبر  
بعبارة اخرى والجهد لا ان يصبر على شرب او  
كان فيه تضيقا عليه وان سبيل المصبر في جواز الشرب  
وهو الجهد والجهد لا ان وجب عليه في الفروع  
وقيل ان سبيل ما للشرب جاز للمصبر به فشرب  
ما للمصبر به عليه واولئك قالوا لا جهرى  
في الفروع لا يصبر ولا يصبر ولا يصبر الا لرفع النفس  
ولا يصبر ان يتركه في حاجة الا لتأديته وهو حال  
المصبر والجهد لا ان يصبر وقال صاحب الفروع  
وتفقد والجهد لا ان يصبر فعلى الحاجة  
المفصل والجهد لا ان يصبر والواقع وان لو  
شرب ما للشرب في كراهة المصبر منه وكراهة في الامان

يهدم بناءه العالي فيبادر وباع من مسلم صحيح وسقط اليهم لزوال خلقه  
فانه انما يحل للمسلم لا زلله صدر المسلم باسناد امة تقليم  
الذي لا عقوبة للتعليم اما صفيه وقد زل الصبر بانقائه الى  
المسلم وهو كالو بادد الممالك واسلم فان الهدم بسوط يله  
تردد البراءة لو مال حداره الى ملك حارس طولك  
يهدم منه فباع داره صحيح وهل بسوط الصبر عنه بالسوط  
بعد ذلك على رواية التضمين لم لا قال العالم بسوط  
لان الوقوع في غير ملكه وعلى ارضه ان قصد بدمه  
الفرار من المطالبة اليه لم يسقط الصبر لا يعفاد سببه  
في ملكه كالو باع سببه ما بعد حروجه كركب العوس فان  
عليه ضمان ما يتلفه قال وكذا لو باع في او شريكه منصرف  
نفعه فيها صيد في الحرم او مملوك للعنف لم يسقط عنه ضمانه  
قال ابن رجب والظاهر ان العالم لا خالف في هذه الصور  
فانه قال فيما اذا اصرح جناحا او ميزابا الى الطريق  
لم باع ملكه من المطالبة بالثمن بسوط عليه الصبر لان حرم  
الملك حرم ملكه حصل له خلاف ميل الحارط فانه لا قول



له عليه وانا يلزمه ان الله على وجهه من ولاعه عليه فبعد ان  
 ملكه عنه الخامسة لو اشترى عبد بشرط العس بباعه  
 لكان الشرط في البيع ام لا على وجهه احكامها الا ان  
 في زنايته وصح عدم الصحة لانه يسلسل ولان يعلو في  
 الوارد عليه مع الصحة كالوند وعشق عبد فانه لا  
 قال الدرس وعندى ان هذا الحلاف مرتب على  
 الحق هل هو ذلك وتجبر عليه ان اباه لوللبائع وعلى الاول  
 هو كالمند وعقته وعلى الثاني سوط الفسخ لزو ال املك  
 وللبائع الرجوع بالارشف فان هذا الشرط يفسد به  
 البيع عادة ويحيل ان يفسد له الفسخ لسوقه السادس  
 لو باع العبد اكله لزمه فسخه او فانه كان مفسدا  
 فسخ البيع قد يباحق المحنى عليه لسبقه السالف لو باع  
 الوارث التركة مع استغراها بالدين ملتزم ما لهما من  
 بعجزه وفايده فانه يفسد البيع الدائم لو باع اهل البركاه  
 بعد الوارث لم يفسد اهل البيع في قدر البركاه ان لا

هذا الكراس من جمع ابراهيم خط المصنف يد في فقهه بحمد الله والحمد لله  
 قاتل الكاسه ابراهيم صديق امير اولاد اهل الكاسه ووفى الكاسه

في البيع من البيع

الضامن تنفع لي ذمه المضمون عنه مال والصوار الاول  
 لان لام الحكم في الضم ميم وفي الضمان نون وشرط الحكم  
 الاشتقاق كون حروف الاصل موجوده في الفروع  
 فمما لا يبيع الا من جاز التفرغ  
 وهو معنى قول بعضهم يبيع ممن يبيع تبذره ولا يبيع من صبي  
 ولو غميرا اختاره الاكثر وعنه يبيع من ميمير والاصح من  
 عبد بغير اذن سيده وعنه يبيع من يبيع به بعد العتق  
 وفي المحاتب وكذا اطلقها في الفروع  
 وغيره والممار لا يبيع كالقن وصح من العبد باذن سيده  
 ويتعلق بقرينه وعنه يبيع من يبيع وقيل يبيع من  
 واختار صاحب الرعايه بحسبه فان عدم قرينه  
 وقيل يبيع من الصبي المميز باذن وليه واذا قلنا  
 لا يبيع ضمان الصبي فبلغ وقال ضمنه فحل بلوغه  
 وقال خصمه بل بعد فوزه كما اطلقها في الرعايه  
 والعايه والمختار قبل فوزه لم ان امعن في قوله واللام قبل







هذا الكتاب من جملة احوال خط المصنف بيده في سنة ١٢٠٤ هـ في شهر ربيع الثاني  
صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ في شهر ربيع الثاني

وبعد وكل دين وجب او قد تجب وان لم يكن قد زهق  
وصفته اذا ال الي العالم بذلك غالباً كقولك ضمنت لك عنه  
ما يجزى به الحساب او ما يقضي به الحق او ما على الحق او عمر  
او ما يعطيه ربي او ما قد تجب عليه ويلزم غالباً بوجوب  
سببه كالتمن في زمن الخيار والا جبر على الاسماع والصدق  
قبل الدخول والنفقة بعد الفقد او شهر والحق في الجملة  
وفي الاصل هو ضمان كل دين وموعد الكتابه او ايقان  
وقد صاحب الفروع وغيره لا يضمن دين الضامن  
وفي الفائق لو صح في ضمان محاسب له ولا غير ذلك  
قال ومثل ان اذن السيد وفي الفروع وعنه ودين  
كانه ضماناً حراً وعنده وقال العالم حراً لانه تصرفه  
وذكر في الفروع ايضا هو بكل دين صح واخذ رهناً به  
فان رجع عن ضمان ما لم يحجب قبل وجوبه هو رهن  
الرهن هو الذي يضمنه الضامن في الجملة صاحب الفائق وغيره  
ويصح في الاعمان المضمونه كالعقارات والفرض وهو الرهان  
يضمن ضمان كل عصب بغصب او عاربه او سود او نقد او ضايبه

واذا كان الضامن  
مستوراً  
واساره  
مستوراً  
واساره

وكذا انما زعيم او زعيم ثم او انما زعيم زاد جماعه فله ضمان الفروع  
وبلفظ ضمانين وصبيروا وكل لا اورد ولا احضر قال وعنه  
بل بالتزامه وهو ظاهر كله جماعه في مسايل كظاهر كله  
في النذر قال وقولك في الانتصار في من لا يستطير حاج  
بنفسه او ماله اذا قبل له لا يلزمه لانه وعد لا يلزم  
بخلاف الضمان فانه اني فيه بلفظ الالتزام وهو قولي  
ضمنت لك ما عليه او ما عليه على فلهذا الزمته فنظيره  
هنا لله على ان اجمع عندك ان امرت فاذا امر لزمه وقال  
ابو العباس قياض المذهب  
يصح بكل لفظ فهم منه الضمان غير ما هو مقبوه والله اعلم  
فصل في ضمان كل ما وجب على غيره  
مع وجوده وعنده فيجب ضمان ما على الميت مؤسرا كان او  
معتقاً وفي الفروع هو التزام ما وجب على غيره مع بقائه  
وقد لا يبقى وهو دين الميت وعنه الفقيه في روايه  
قال وما قد يجب في الرعايه وعنه الضمان المطلق وغيره  
وعنه قائل وزاد في ضمانه وكودك والدنيه على الكل  
وبعد وكذا في وجوب

هذا الكتاب من جملة احوال خط المصنف بيده في سنة ١٢٠٤ هـ في شهر ربيع الثاني  
صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ في شهر ربيع الثاني  
وكذا انما زعيم او زعيم ثم او انما زعيم زاد جماعه فله ضمان الفروع  
وبلفظ ضمانين وصبيروا وكل لا اورد ولا احضر قال وعنه  
بل بالتزامه وهو ظاهر كله جماعه في مسايل كظاهر كله  
في النذر قال وقولك في الانتصار في من لا يستطير حاج  
بنفسه او ماله اذا قبل له لا يلزمه لانه وعد لا يلزم  
بخلاف الضمان فانه اني فيه بلفظ الالتزام وهو قولي  
ضمنت لك ما عليه او ما عليه على فلهذا الزمته فنظيره  
هنا لله على ان اجمع عندك ان امرت فاذا امر لزمه وقال  
ابو العباس قياض المذهب  
يصح بكل لفظ فهم منه الضمان غير ما هو مقبوه والله اعلم  
فصل في ضمان كل ما وجب على غيره  
مع وجوده وعنده فيجب ضمان ما على الميت مؤسرا كان او  
معتقاً وفي الفروع هو التزام ما وجب على غيره مع بقائه  
وقد لا يبقى وهو دين الميت وعنه الفقيه في روايه  
قال وما قد يجب في الرعايه وعنه الضمان المطلق وغيره  
وعنه قائل وزاد في ضمانه وكودك والدنيه على الكل  
وبعد وكذا في وجوب







179

هذا الكتاب من جملة اجماع خط المصنف عليه في حقه عية الا واما المقدس في اجنبيا رعه الله في كتابه ابراهيم  
صلى عليه وسلم في اجنبيا رعه الله في كتابه ابراهيم

لما يجب بوجه واصل عكسهما مع فقد القدره كقولنا ما نقطبه او نبلغ  
النه او ندر اینه به نهی علی او و صفائی او را ضامن له فانه  
لما يجب بعد له لما يجب قبله والله اعلم السراج قال في المرحله  
اذا مال بيع ثوبك بمائه في ذمتي او علی او و المرحله علی المصحح قال  
و حمل ان المصحح كقولنا طلق زوجتك بمائه علی او اعترف عبدك  
بمائه علی اني قد ما عليه عمل الصمان لا ما اعلم الحامه  
قال في المرحله و غيرها اذا مال صنف بعض هذا الدرس لم يصح  
و عمل يصح و يلزم يتقدیر و ظاهر كلامهم انهم لو ضمنوا جزاء  
معلوم ما منه كنصفه او ثلثه او سدسه و نحو ذلك لم يفتوا لا  
واحد اسوا قل ذلك اجز او اكثر السراج

او بعض مشترك من مال مستحق بوجه من الوجوه او غير ذلك  
 على مولى من القوم يبيع من الرعايه ان يبيع البائع او غير ذلك  
 قيمه ما احدثه من بناء او غير ذلك او ما يلزمه من اجرة  
 ان يخرج المبيع مستحقا صح قال وان خاف المبيع ففساد  
 البيع بعد استحقاق المبيع او كون العوض موعبا او شرا في  
 كمال الهبة او جوده جنس الثمن فضمن ذلك له صدق هو كتمان  
 العهد قال وان لم يبيع بذلك زيد خل في مطلق ضمانها  
 جميل ولا يمس **فروع الاول**  
 قال في الرعايه فان ادعى نقصان الصنفه قدم قول البائع على  
 ويطالب المشتري وهل يطالب الضامن بمجرد حلفه دون يمينه  
 يقيمها على النقصان جميل ولا يمس **الباب الثاني**  
 قال في الرعايه يبيع ضمان ما وجب وبضئ من ثمنه الزوج  
 وكسوزها ومن حقه ضمان نفسه لو وكسوه فصل في تمامها  
 احتمل لان **الثالث** تقدم اذا مال ما اعطته لان  
 فهو على وانه هل هو الماضي او المصحل ومن الرعايه ان قال ما  
 اعطته او دفقته اليه فهو على او في ضمانه اني لما وجب عليه ومحل

[illegible]

ما ذی بقیه

و من الغزو و فتح جميع الحصون في بلاد الروم و بلاد  
عسك و قتل بالعدد و جميع الثغور و فتح







لمن يبرأ جوارها لان ذلك محل اجتهاد قال واما السرقة على  
 العقود المحرمه على وجه اللعانه علم المحرم الماشي  
 ليوصل زوجه وانا اودى الصدوق او بعد وانا اعطيتك الثمن او تركه  
 لا يتطالبه وانا اعطيتك قال ابو العباس  
 يصح هذا الضمان كما في  
 صحه ضمان الحارس وخوف ما يذهب من السوق او البلد  
 وكذلك يصح ضمان تجار الحرب ما يذهب من البلد او المحروان  
 غايته ضمان ما لم يذهب او ضمان جهل كضمان السوق وهو  
 ان يضمن الضامن ملكه على اليار للناس من الديون  
 وذلك جائز عند اكثر اهل العلم كما لك وارى حسمه واره  
 لقوله تعالى وويلي جابه بمل يصير وانا به رجب والان الطائفة  
 القاصدة الممتنع من اهل الحرب التي يغيرهم بالعتصا حرك  
 مجرى الشقوق الواحد في معاهدكم فاذا شرطوا على  
 تجازع بين ظنون دار الاسلام بشرط ان لا ياضدوا  
 للمسلمين شيئا وما اخذوه كانوا ضامنين له والمقصود  
 بوضعه من اموال التجار جاز ذلك كما صور نظامهم ولذلك  
 قال الاسير العقيلي

هذا الكلام من جمع احوال خط المصنف بيد مؤلفه رحمه الله تعالى  
 ابراهيم صاحب ابراهيم عيسى الزيد بن ابي اسحاق او بن اسحاق بن مؤلفه  
 ابراهيم بن مؤلفه

قال الاسير العقيلي للمصنف صلى الله عليه وسلم يا محمد علي ما اخذتني  
 وسابقة الحام يعني نافتته قال خبره حلفا بك من ثقيف  
 فاستر النبي صلى الله عليه وسلم هذا العقيلي وحبيه لينا ليدلك  
 من حلفا به مقصوده قال وكنت على ولي الامر اذا  
 اخذت من امواله لغير المسلمين ان يطالبهم بما ضمنوه ويحسمهم  
 على ذلك كالحقوق الواجبه انتهى كلامه العالي  
 ضمان الحارس وخوف ما يذهب من السوق اذا صدر بلفظ  
 الضمان او للتفريق ظاهر فلو استوجب ذلك ولم يلفظ فهو  
 بلفظ الضمان والتفريق بل جري على قاعه ذلك وقاعده  
 الضمان والتفريق فله يضمن ويجوز الاموال العرفي  
 كاللفظي او لا يضمن لان بلفظ الضمان واما استوجب  
 على الحارسه وقد وجبت هذا محل نظر اما على قاعه  
 المذهب فلا يضمن واما على اختيار ابي العباس  
 راجح لان احدهما الضمان اقامه الاموال العرفي  
 كاللفظي وكما لو اوجبه في ماله ما جرم والعلم ان الضمان  
 لان الضمان لا ينفك فيه لفظ الحارس والاحكام  
 وقال في هذا حارس الحقوق حارس الحام وهو







لكونه قال ولو بدله للاخر او مات فمن تركه بشرطه  
وفي القاي لو ماتت احدهما لم تكن التركة قال وعنه  
يسير المدبوت بحريه ان كان ميتا مفلسا وتنتي برك  
المدبوت من الدين بقضا او ابراء او تقا صصه  
او حواله وكحد ذلك برك ضمانه وان برك الضامن  
بوقا او لتبر من الضمان ونحو ذلك ليس بالمضمون  
وفي الفرع ان برك المدبوت برك الضامن ولا عكس  
قال ولو اراد الضامن وكفى هو او ذمي بد او حوب  
ولو اقتضت او غصب ذمي من ذمي فمراقضه  
لا شئ له بالسلام احدها وعنه ان لم يسلم هو فله  
قيمة ما وقيل او برك ذميا بشقيرها ولو اسلم  
ضامنها برك وحده ولو اسلمه فمراقضه راسخ على الا  
وذلك انما احد ضامنيه برك وحده قال صاحب  
الفرع وان ضمن احدها صاحبه لم يقع يعني لو ضمن

ان كان بغيره لم يقع مطلقا وان كان بغيره صح موقوفه  
على اجازته زاد صاحب الفائق على رواية الصحاح  
ولا يضر ولا اختيار في ايجازة قال جماعة والخلاف  
في ضمان الفاضل قايما الفاضل فلا يقع تصرفه  
فوقه واحد لعنه صحه تصرفه غاصب والروايات  
في عبادته واما الشري له فان اشترك بعين باله  
لم يقع اختلاف للمالكين وعنه يقع ويقب على الاجازة والمختار  
يصح البيع ولا يلزم من اشتراكه له بل يلزم من اشتراكه ويلزمه  
رد المذموم الى عديم وان كان بغيره لا يقع لئلا يتعين  
في التفتيش من اشترى له في ذمته بلا اذنه ولا تكلم  
فان سماه بغيره فمراقضه لئلا يكون ذلك صحه  
على الاضمار منه ان اجازة ملكه واللام يقع وعنه لا يقع مطلقا  
في بيعه وان اجازة ملكه واللام يقع بملكه وان  
اشترى المقتد صحه موقوفه على الاجازة ايضا وعنه لا يقع وقيل  
يصح لاشترى بغيره وان اشترى له ذمي ذمته صحه على الاصح

سواء كان بغيره



ان لم يسمه في العقد وقبل ان يسمه في الرعايه ان اشترى  
 في ذمته لغيره بلا اذنه ولم يسمه في العقد ونقد منه من  
 مال ذلك الغير او لم ينقله له فان اجازة الغير ملكه على  
 الاصح وان ابي لنزح المشتري وقيل في حقه مطلقا وان كان  
 انتهى كلامه واذا اجازة من اشترى له ملكه من حيف  
 العقد احصاه الاكثر وقيل في حقه الا اجازة وان لم يجزه  
 فان لنزح المشتري وقع للامر له من حيف العقد وسواء  
 من حيف الرذ ومي الفروع وان لم يجزه لنزح اشترى  
 ويقع الشراء له كالمعروف غيره ومي الرعايه ان سماه فاجازه  
 لنزحه والا بطلت حال وكمل اذا يلزم المشتري وقيل  
 في الثاني من الثاني من الثاني وان قال بعينه من زيد  
 فقال اشترى بینه له لم يبيع احصاه الاكثر وقول صاحب  
 الرعايه وتبعه صاحب الفروع بطل عياره من قول الا بطل  
 شتر بینه فيه وقيل يلزم زيد ان اجازة والا لم يسمه وذكر  
 في الرعايه والفروع اضلالا وان حيف بعينه بعد اجازته

صحيح

صحيح من الحكم ذكره القاضي مال صاحب الفروع وسواء  
 كالا جازة وفي الفصول والطلاق في نكاح فاسد  
 انه يقبل الاندراج والالزام بالحكم والحكم لا يقضي الملك بل  
 تحققه وان اشترى لنفسه بمال غيره لم يبيع وعند يمينه ملكه  
 موقوف فاعلى اجازته والمختار يلزم المشتري ويترد المال  
 ويوجد منه الثمن او بدل ذلك المال وان ظن المال  
 له او العيب المباعه له فلم تكن فخذ لك وان باع العيب  
 ظنا اذ لا يغير او اشترى به ظنا انه لغيره وكان ذلك بغير  
 اذن ولا وكالة فبان انه قبل العقد كان قد ورثه او وكل  
 فيه او اشتراه له وكيله فروايتان ذكرهما ابوالمعال وغيره  
 واطلقها صاحب الفروع واطلق في الرعايه في البيع  
 ومي البيع على الاظهر من الوجهين فان بان انه قد ذهب  
 له او اوصى له به لم يبيع لان ذلك يجماع الي قبول وقبض وموت  
 الموصى فان مات او كان مما لا يجماع الي قبض في الايه لم يبيع ايضا  
 لانه لا بد في الملك بهما من القبول وسواء في البيع وسواء  
 ان كان بغيره وكسبه والا فلا وسواء في البيع وسواء في البيع

صحيح



واذا وكله في شراشي فاشترى غيره لم يلزم الموكل وان اشتراه  
 بعينه لزمه فان وكله في شرا مطلقا كمشاة او بعيرا او عبدا  
 لزمه ما اشتراه من ذلك فان كان بالمشتري عيب فان  
 كان في المعين بالوكالة لزم الموكل وان كان في المطلق لم يلزم  
 ولا يجوز للوكيل في البيع ان يبيع لنفسه وعنه يجوز اذا زاد على  
 مبلغ ثمنه في الفداء او وكل من يبيع وكان هو احد المشتريين  
 وهل يجوز ان يبيعه لولد او والد او مكاتبه على وجهه  
 اذ صار جماعة عدم العلم وهو المختار ونشر الوصي من مال اليتيم  
 كسرى الوكيل مما وكل فيه وللاب البيع والشرا لولد الطفل  
 من نفسه ولا يجوز للوكيل في البيع ان يبيع نساء ولا يغير نقد  
 الملك وقيل يجوز وفي المحرر يخرج في المضارب والوكيل اذا اشتريا  
 اكثر من ثمن المثل او باع ابد ونه ان يكونا كفضولي والمذهب  
 انه اذا باع ابد ونه ثمن المثل او بانقص عما قدر له يبيع ويضمن  
 في النقص وقيل لا يبيع وان باع بغير وصف او غير النقد بنقصه  
 في كالمع يغير نقد البلد وان باع باكثر من ثمن المثل او ما قدره

صح سوادا

هذه القطع مع اجماع الشيخ يوسف رحمه الله عليه عبد الهادي اكنيل خط المصنف رحمه الله

صح سوادا كانت الفرياد من جنس الثمن الذي امر به او لم يضمن  
 وان قال بوجهه يبيع مباعه يبيع ارجح ويملك لا يبيع وان قال بوجه  
 بالف نساء مباعه بالف حاله صح ان كان لا يستغني عن كسبه المصنف  
 في الحال وان وكله في الشرا فاشترى باكثر من ثمن المثل او باكثر  
 مما قدر له او وكله في بيع شي مباع ثمنه يبيع من ثمن  
 جميعه لم يبيع ومن وكل من يبيع يبيع بغيره مع احدى وان وكله  
 في شرا شي حاله فاشترى با قدره لم يملك الا صح وان قال  
 اشترى شي شاة يبيع ارجح فاشترى شاتين تساوي احداهما  
 دينار او اشترى شاة تساوي دينارين باقل منه صح واللام يبيع  
 فان اشترى شاتين بالدينار يبيع احداهما بالدينار  
 وقبض وقبض صح في ظاهر كلام اهل الاختياره صاحب  
 الفايق وغيره وقيل لا يبيع ان يبيع قبل اذنه وان باع  
 ذلك على اجازة الموكل وليس له من وكل في الشرا اشترا عيب  
 وان وجبه ما اشتراه عيبا فله الرد قبل علم الموكل بذلك  
 فان قال البائع موكل قد رضى بالعيب والقول قول



الوكيل انه يعلم ذلك فاذن فخذ في الموكل البائع في الرضا  
 بالتفتت ابيع الرد وصل بل الا ان يكون قد عين له  
 المشتري فوجبه مبيعا فليس له الرد قبل اعلانه  
 في احوال الوكيل فان قال المشتري بعين هذا الثمن  
 فاشترى له في ذمته لم يلزم الموكل وان قال اشترى  
 في ذمته وانقد الثمن فاشترى بعين ماله صح واذل  
 لم يره بالبائع ثمن في سوق فباع به في غيره صح وان قال له  
 لزمه بغير ثمن فباعه لغيره به او بازيد او بالخص لم يصح  
 واذل وكله في بيع سي ملك سليم ولم يملك قبض ثمنه  
 الا بقرينه وقيل ملك قبض ثمنه بغير قرينه فان  
 بعد قبض الثمن لم يتوكل الثمن على المشتري او بان  
 المبيع مستحقا لم يلزم الوكيل شي وان وكله في بيع فاسده  
 او كل دليل وكسره يبيع وان وكله في بيع ماله كالمص صح وان قال

اشترى

اشترى ما شئت لم يصح كقوله عبدا او شاه او فرسا باشتيت  
 حتى يذكروا نوع المشتري وقد راجع في الثانية وعنه  
 يصح واذ اباع مال انسان وادعى انه وكله في البيع او اذن  
 له فيه وانعز فالقول قول له وسق ان القول قول  
 الوكيل وان قال اذنت لي في البيع فساو في الشرا  
 بعد اذ انعز فحق ايهما فصل قوله صح  
 وكوز التفكيك في البيع حمل وبغيره من الثمن ومن  
 غيره فان قال ببع هذا بكذا فما زاد فهو لك صح  
 نص عليه فان باعه بذلك فقط صح ولا شيء له وان  
 باعه بزيادة عليه قلت الزيادة او كثرته هي له  
 وكل ذلك ياتي مبسوطا ان شاء الله تعالى في باب

### فصل في اختلاف الرواية

عن احمد رحمه الله في الوقف هل ملك عينه عام لا على  
 روايات ائمة هن ان عينه لا تملك اختارها جماعة  
 والثانية هي ملك للموقوف عليه اختارها الاكثر وعليها



الملك مجلس عليه كام ولد والباله ملك لله تعالى وعلى كل  
 الزوايات لا يجوز بيعه مادام ينتفع به فانه يملك نفسه  
 كله فان تعطل نفقه جازت المناقله به بما فيه نفع ولو  
 تحقق عن نفقه الاول وكوز بيعه ويشترى بثمنه مالم  
 به واما المنافع فلا يجوز بيعها الا اذا اخذت كتمه الوقف  
 وزرعه وكودك واما مع حقها فلا يجوز والمسجد وقف  
 على المسلمين عينه لله تعالى وقيل لمن بناءه وورثته  
 من بعده ونفقه لسائر المسلمين ولا يجوز بيعه الا ان لا يبيع  
 به مكان فيناقل به او يثقل او يتباع الفه ويبناها مكانه  
 في مكان ينتفع به والفرس الجيب لا يجوز بيعه  
 الا ان يصير الى حال لا ينتفع به في الغزو وفيما ع  
 ثنه في جيب او ثمن جيب او علف جيب لذلك  
 حصر المسجد وسطه اذا تلفت وتقطعت جاز ان يتباع  
 ويصرف ثمنها في مثل ذلك ولذلك الشجر الموقوفه اذا لم يثبت

والاهتم ولا يصح ان يباع بالطلع بغير كتاب دائم او غيره  
 والاهتم ولا يصح ان يباع بالطلع بغير كتاب دائم او غيره

جاز ان يتباع

جاز ان يتباع ويصرف ثمنها في غير مسجد جديد والله اعلم  
 ارض الشام والعراق ومصر وغيرها  
 عمر رضي الله عنه عنده ووقفها على المسلمين واقترها في احدى  
 اربابها بالجزء الذي ضرب به اجرة اياها في كل عام ولم يقدر  
 مدتها لعدم المصلحة فيها وثم ارضها من العراق فتحت  
 صلحا وهي الحبير بجاهل على وزن السيم واللبس مع الممه  
 وتشديد اللام على وزن حنيز وبانقيا وارض بني صلح با  
 وسهم بانقيا لان ابراهيم اشتراها ببلاها غنا ومعنى با  
 اشترا ونقيا اسم الغنم بالقبطية يعني اشتراها بغير هذه  
 البلاد يقال لها السواد لكثرة الاسرار والمياه بها واما  
 العراق فهي سميت احوال احد هالا زها على ساطع دجله والى  
 لا استفاله عن ارض نجد والمالك لا امتداد والاربع الا حاتم  
 بارض العرب والخامس لكثر عروق الشجر فيه والسادس  
 لا شتياك عروق الاشجار والفحل والسابع لا امتداد ارضه  
 وخلوها من حال مرتفعه وارض العنوة اختلف فيها  
 هل تصير وقفا بنفس الاستيلاء ام لا فيه خلاف فقد مر  
 وقد اختلفت الروايات عن اهل الحرم الله تعالى في بيع ما فتح

جاز ان يتباع  
 جاز ان يتباع  
 جاز ان يتباع

جاز ان يتباع  
 جاز ان يتباع



ولم يقسم مما هو وقف على المسلمين على روايات وكذلك اصله  
اصحابنا في ذلك احد اهل الجوز ذلك اختاره الاكثر مع ان  
عبارتهم مختلفة في ذلك قال الله لا يبيع بيع ما فتح عنوم ولم يقسم  
كارض الشام والعراق ومصر وكوها الا المساكين وارض من  
العراق حتى صلح اهل الجبيل واللسس وانقيا وارض اهل صلوا  
لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين وقال صاحب الفروع  
لا يبيع بيع ارض موقوفه مما فتح عنوم ولم يقسم بالشام والعراق  
ومصر وكوها والرواية الثانية يبيع بيعها ذكره اهل الجبيل  
وه سرف واختاره ابو العباس **وذكره غيره**  
لنا قال جوز احمد رحمه الله صدقها وقاله جله وتاولة العاصي  
على نفعها وساله محمد بن ابي حبيب يبيع ضيعته التي بالسواد  
وتقضي دينه قال لا قلت يعطيا من صدقها قال امراته  
وغريها بالسواي لعن يسلمها اليها ونقل ابو داود ابيه سال  
يبيع منه ويخ قال لا ادري او قال دعه وعن اهل الجبيل  
يبيع المشرأ قال الله وعن اهل الجبيل انه يبيعها وارجح  
وعنه يبيع المشرأ حاجته وحاجه عياله ونقل حنبل عنه ائمت  
بالسواد والمقام

بالسواد والمقام فبيد كما مضى ما كل من المبيته ما لا بد منه  
وكان له من يركم الله على حوائثه يبيده اذ ورثها وكان يبيعها  
وكان يبيعها ويخون اجارة هذه الارض اختاره الاكثر  
وكان له من يركم الله على حوائثه يبيده اذ ورثها وكان يبيعها  
ان تكون كالارض الموقوفة ومخو اثارها وعنه لا يجوز  
ارجارها ذكره القاضي واما عن هذه الارض فيل وصاحب  
المفتي وبي بعضهم الخلاف على البيع ان قلنا لا يجوز  
جارت الاجارة على الاصح وان قلنا يجوز جارت الاجارة  
فق لا واحد او مال بعضهم يجوز بيع ما فتح حاكم بوجه منها  
ومال غيره كل ارض منها لا تخلو امن حكم فيها في هذا الزمان قلنا  
قال بعضهم لا يجوز البيع في العصر الاول الذي هو من عصر  
عنه ويجوز في هذا الزمان قال صاحب الفروع قال جامع  
اقتصر عمر رضي الله عنه الارض في ايدي اربابها باكثر ارجح  
الذي صنف به اجرة اربابها في كل عام ولم يقدّر مدتها  
لعموم المصلحة فيها قال وقال في الخلاف في مسلة اجتماع  
المشتر واخلراج ان اخلراج على ارض الصلح اذا اسلم اهلها

المقام والمقام فبيد كما مضى ما كل من المبيته ما لا بد منه  
وكان له من يركم الله على حوائثه يبيده اذ ورثها وكان يبيعها  
وكان يبيعها ويخون اجارة هذه الارض اختاره الاكثر  
وكان له من يركم الله على حوائثه يبيده اذ ورثها وكان يبيعها  
ان تكون كالارض الموقوفة ومخو اثارها وعنه لا يجوز  
ارجارها ذكره القاضي واما عن هذه الارض فيل وصاحب  
المفتي وبي بعضهم الخلاف على البيع ان قلنا لا يجوز  
جارت الاجارة على الاصح وان قلنا يجوز جارت الاجارة  
فق لا واحد او مال بعضهم يجوز بيع ما فتح حاكم بوجه منها  
ومال غيره كل ارض منها لا تخلو امن حكم فيها في هذا الزمان قلنا  
قال بعضهم لا يجوز البيع في العصر الاول الذي هو من عصر  
عنه ويجوز في هذا الزمان قال صاحب الفروع قال جامع  
اقتصر عمر رضي الله عنه الارض في ايدي اربابها باكثر ارجح  
الذي صنف به اجرة اربابها في كل عام ولم يقدّر مدتها  
لعموم المصلحة فيها قال وقال في الخلاف في مسلة اجتماع  
المشتر واخلراج ان اخلراج على ارض الصلح اذا اسلم اهلها



سقط عنهم بالاسلام لانه في معنى الجيزة عن رقابهم وكنت العشر  
كلما فعل عمر بنى قليب وهذا الخراج المختلف فيه على وجه  
الاجرة عن الارض قال القاضى فان قيل كبره  
اجره وعن اجاره الى ملك مجهوله قيل انما الاجرة الى  
املاك المسلمين فاما في املالك المشركين او في شع  
املاكهم في ائمة الاثري ان الامير لو قال من دلتنا على القلعة  
القلعة فيه فله منها جارية صح وان كانت جعالة جعل مجهول  
كذا هذا لما فتح عمر السواد وامتنع قسمنه بين القامنين  
ورفته عاد بعناه الاول فصار في شع املالك المشركين  
فهو ذلك فيهم ملك فان قيل لو كانت اجرة لم يوجبه  
عن النخل والاشجار لانه لا يصح اجارة تلك الاشياء قال قيل  
له الماخوذ هناك عن الارض لان الاجرة تختلف  
لاختلاف المنفعة فالمنفعة بالارض التي فيها النخل  
اكثر قال صاحب الفروع بعد ان حكاه هذا كله عن كذا  
قال وقيل للقاضي لو كان الخراج اجرة لم يوجبه

احمد الدفول فيها

احمد الدفول فيها وقد كره ذلك قال قيل انما كره اهل ذلك  
لما شاهد في وقته لان السلطان كان ياخذ زيادة على  
وظيفة عمر رضي الله عنه ويضرب ويحبس ويصرفه  
الى غير مستحقه والماخوذ صرف كلامه الى الخراج الذي  
امرت الصحابة به ودخلت فيه وجوز في الترخيب  
اجارته موقته لان عمر لم يقدر المدة للمصلحة العامة  
احتمل في رافعه كليمه قال وليس لاصل اخذه شي ممنوع  
بيده من رايه ويقبل انما اعطى غلته لان الاجارة  
لا تنفس بموت المزارعه اولى والموت شر بها الحق  
قال ابو الوفاء بلا خلاف وجوز بيع  
بنا وعمر بن محمد في هذه الارض ونقل المروزي  
ويعقب المنع لانه تبع وهو ذريعة وذكر ابن عقال  
الدرواسي في بنا وجوز في عمر بن وجوز جماعة  
بيع المساكن مطلقا نقل ابن الحكم اوصى بثلث ملكه  
وله عقار من السواد قال لا يباع ارض السواد الا ان يباع



انها ونقل المروزي المنع وظاهر كلام القاضي والمسمى  
وعسرها النسوية وجزم به صاحب المحرر وان اعطى  
الامام هذه الارض او وقفها فقبل بيعه وفي النولد  
لا وارضته بنقل حنبل مثل السواد لمن وقف ارضا  
على رجل او على ولد لا يحل منها شئ الا على ما وقف  
وقال السجسي المقتضى لو جاز خصصه بصلها  
كان من اقتضاها الحق مع انه ذكر ان للامام البيع لان  
فعله كحج وانه يبيع بحج حاكم ببقية المختلف فيه نقل حنبل  
لا يحصى بيع منازل السواد ولا ارضه قبل له فاراد  
السلطان ذلك قال له ذلك بصرفه كيف نشأ الا الصلح  
لربما صلحوا عليه وقال انوا العباس  
اذا جعلها الامام فيا صار ذلك حكما باقيا فيها دايموا لانها  
لا تقود الى الفانيات وليس عندهم تحققاتها من صاحب  
انما هي المحدثين من بيع ما اسلم اهلها عليها وبعد بيع ارضه

اصلاح وقد

الصلح وقد عقد الحافظ ابو الفتح في رجب في كتابه في الخراج  
باب بالتصرف في الارض فقال القاب العام في بيع ارضه  
ارباب الارض الخراجيه فيها لم ذكر ان الارض الخراجيه  
على من يبيع مملوكة لا على ارض الصلح بالخراج على  
ثبوت ملكه فيها قال في هذا ملك يتصرفون فيها تصرف  
الملاك والناس ارضه العنق من قال ان عمر ملكهم  
رباها ما كرم ارضه عندك فاعرض الصلح وهو قول في البيع  
ابن سنان ورواه في الامام من قال ليست ملكا لمن هو في  
بيعه وانما هي في المسلمين وهو قول القسيري ورواه شبره  
ورواه اسحق ورواه عيسى وم ورواه في قول  
من يبيع المسلمين واكثر من يقول هي وقف على المسلمين غير ما  
وقد ذكر ابو بكر في كتاب زاد المسافر ان اهلها قال  
حق وقفه وان يبيع وقفها على المسلمين في رواه جماعة  
منهم في بيعه من الموقوف وحنبلي قال ولا ينفك اكثر كلام الله  
فيها وفيها مشتركة بين المسلمين قال في الاصل ب



من قال ان هذا وقف وقفنا خاصا على المسلمين بل غلظوا  
 ان لا يرضوا لا تصير وقفنا بدون لفظ من الامام منهم العاقل  
 وعمر اذا قلنا ان الامام يحبر فيها بين القسم والوقف  
 خلاف ما اذا قلنا تصير وقفنا بحمد الاخيلا كما هو  
 فانها تصير وقفنا بغير لفظ قال وقال المحققون كصاحب  
 المعنى وغيره من المتأخرين لا يخلو الى لفظ رجل حال بل وقف  
 هو تركه فبأنه للمسلمين يؤخذ خبرها بغير في مصاخر  
 ولا يخص احد بكل شئ منها وهذا معنى الوقف لا سيما على  
 قول من يقول ان الوقف يقع بالفعل الدال عليه كقول  
 المساجد للصلاة وكودك بها هذا تركها من غير قسمه  
 ومنع الاحترام عليها فعل يدل على تخصيصها على المسلمين  
 ولان لم يحف معنى الوقف الخاص وقد صرح الامام  
 بانها وقف في رواية جماعة من الصحابة قال وعمر بن الخطاب  
 عمر في كسبه روايتان قال واذا انقررت رزها ليست بمملوك

لا حد معين

لا حد معين من المسلمين ولا لمن هو من الكفار او غيرهم  
 فيخرج على ذلك مسابيل كثيره لا اولي بيع رقبتهما ولو  
 ممتنع على هذا الاصل الذي قررناه لا نتفاه المملك علمها  
 لمعين هذا القول من سبينا قوله انها في قال وعمر بن الخطاب  
 شراها من السلف عند الله من مفضل واحمد بن صالح  
 وقال مجاهد لا تشترها ولا تبعها قال وقد نص الامام على  
 منع بيعها في روايه جده في الصحابه وعلى التوقيف في روايه  
 جماعة منهم صلوات الله عليهم ووقف عمر على المسلمين مثله  
 رجل وقف ارضا على ذلك لا يباع وهو الذي اوقف عليه  
 فاذا مات الموقوف عليه كان لولده بالوقف الذي لا يباع  
 كذلك السواد لا يباع ويكون الذي بعده يملك منه مثل الذي  
 ملك الذي قبله على ذلك لا يباع ذكر ما روى عن النبي  
 عن معاوية بن ابي سفيان قال بعد ذلك ولا ريب ان بيع رقبه  
 ارضه العتق عند من جبر انما في ارضه وقف لا يجوز  
 لغيره من ذلك لا يغير ما كان لها قال فان كان فيها بناء له



فان كان البناء من تفراب الارضين وكم حكمه وان كان يبنى  
بالنظر على كونه لها جها فهو مملوك له قال وحكي القاضي في هذا  
وصاحب المصنف وغيرهم من اصحابنا رواه عن ابن ابي عمير  
في جواز بيعه واحداهما المبيع نفسه على ان يرد في رده المملوك  
واحداهما اذا مال اليه على الفقهين يعني البناء لا المبيع  
وقيل لا رخص هذا خبر صحيح والظاهر ان الجواز نقلها من  
الحكم بها بغيره بغيره قال في هذا الخبر ان يرد في رده المملوك  
بيعه في رخص المملوك فاتفق قولها على منع الانقضاء دون  
الارضين مال وهذه المرواة التي عندنا في العالمين وانما هو  
في كونه رخص الارضين وانما ان البناء مملوك له في بيعه  
كما نرى في رخصه في الموقوف المستأجر قال في هذا صاحب  
من قال ان الارضين على ان البناء ياتي بالاث من الارضين  
في قوله القاضي في كتابه المرواة والاعادي على ان البناء  
لا يملك على ان حال الوقف او يملك من يملكه لعدم وقوع  
عنه فاما ان يحلف ان البناء يوقف حار فمعه المرواة

قال الاميري ونقل حبله عن الامير الفروزي السواد صال انافذ  
ورثت شيئا فانافيه اصله واغرم ولا اري معه ولا هبته لاحد  
فاذا مضت تركته على رقبته والبناء والقرى للذي احدث فيها  
وانما اوقف القرى والارضين وقال نقلها اخلال في كتاب  
الاصول قال ولا قول اظهر من احد انما اريد التمسك من خذ  
العوض عن رقبته الارض بلده الحيلة ولذلك قال هذا  
خدايع وهذا يفيد انه لا يجوز بيع الا انه باكثر من قيمتها  
وقد صدر في ذلك في رواية المروزي قال في كتاب الموع  
قلت لا يبيعه الله ببيع الرجل سكنى داره قال اي شيء يبيع  
قلت ماله من الوقف قال يبيع الذي له بما سوى وكرم  
ان يبيع باكثر من ذلك وانظر هذا البيوع ونقل الاميري  
عن احمد قال يقيم دكانه وما فيه من خلق وكل شيء  
يحدثه فيه فيعطى ذلك ولا اري ان يبيع سكنى داره ولا دكان  
ولو كان له فيها غراس او زرع فباعه بغيره فلا توقف  
في صوابه وقد ذكر العام في كتاب الروايات واما في  
الاحكام السلطانية فجعل الغراس كالسائر على الخلاف فيه



واما بيع ماله من الانتفاع بالارض ~~فمنه~~ العنوم كسب مكنى  
 دورها فقد انخرع اهلها وعلى قياسه بيع منافع ارض النزع  
 التي يستحقها بالحراج ومن الناس من اجاز بيعها وجعلها اجاره  
 لها حكمه القاضى في الاحكام السلطانية وذكر ان كلام  
 اهل رحمه الله يدل على جلاله لانه فرق بين البيع والاجاره  
 وكذلك جعل الوعد بشرى ابدى موعود ارض الحراج على ان يكون  
 خراجها على البايع وذكر ما سنده عن عبد الله بن عمر  
 العرط قال ليس بمرار ارض الحراج باس قال وقال ذلك ابو الزناد  
 قال ليس بمرور وقول من قال ان الشراير اربا اربا ان اراد به  
 ان يكون اجاره الى ملك معينه فالطلاق السع ينافى ذلك قال وانما  
 الخلاف في حكم الاجاره بملك السع اذا قدرت الملك بولن ارب  
 الاجاره الى غير ملك فهذا هو الحقيقه نقل البيهقي وبعضه  
 عن المنافع المملوكه وقد روي جواز ذلك ابو العباس  
 وخبره عن بعض اهل على جواز دفع هذه الارض غوصا  
 عن الصداق الذي تستحقه النزع وبعها وهذا الارض وان قيل  
 انها وقف فانا

انها وقف فانها تخالف الوقف على معين لان هذه توقفت وتذهب  
 ولا يبطل حق المسلمين من خراجها من يد اربك بخلاف  
 الوقف على معين فانه يبطل حق المظن الثاني بانتقاله  
 الى غيره ولله ايو رث المكاتيب وتذهب وكوز سعه عندنا  
 وسى مكاتيبا على جلاله قال وايضا فقد سبق ان التحقيق  
 في معنى كونها وقف انها محبوسه عن القسمه متروكه فاستفزا  
 عن عموم المسلمين اولا واخرى وحقهم في خراجها وخراجها  
 لا يبطل بانتقالها من رجل الى اخر قال واصل هذه المسله  
 مسله بيع المنافع المجرده عن الاعيان وقد صرح طائفة  
 من الاصحاب فيها بالمنع كالقاضى وابن عقيل قال لا يحصى  
 في ذلك ان المنافع نوعان احدها منافع الاعيان المملوكه  
 التي تقبل المعاوضه مع اعيانها فحوز سعه مفردة في صور  
 منها اصل وصنع الخراج على ارض العنوم على قولنا انها  
 فرع فانه ليس باجمع محض بل شبيه بالارض ومتردد  
 عنها وبيع السع بل هو السع لا طلاق مدته اقرب



ومنها المصالح بعوض على وضع الاقشاب وفتح الابواب  
 ومنزور المياح في الاملاك وهو ايضا شبيه بالسعر ومنها  
 لو اعتق عبدك واسلمت في حقه حقه فذلك له ان ينفق ما منه  
 على رواسيس منصوص عنه في امره فان هذه المنافع كان  
 عليك المعاوضة عليها قبل العتق وقد استبقاها في العتق  
 كحق الملك فاستمر حيز المنفعة عليه كما يستمر عندنا حيز  
 وطن المكانته اذا استثناه في عقد الكتاب به ان الضابط  
 عقد معاوضته على المنافع ايضا والنفق النافي المنافع  
 المملوكة المحررة في حق الاعيان ومنافع الاعيان التي لا تقبل  
 المعاوضة فان كانت المعاوضة عنها موقوفة جاز كاجاره  
 العين المستأجرة والوقف وكذلك وان كانت موقوفة  
 فامتنعت عدم جواز المعاوضة عن العلب المباح لغيره  
 فانه لا يجوز عندنا ان كانت المدة مطلقه وان كانت موقوفة  
 على وجه الاجارة فممنوعان وجعلوا المعاوضة هنا  
 عن نقل اليد ولو كان ذلك صحى الجان نقل اليد فيه

بعوض مطلقا

بعوض مطلقا وما ورد النهي عن بيعه دل على انه لا يجوز اخذ العوض  
 عنه الا ان يقال هذا لا مال له فيه ولا تملك منفعة بل الاسع  
 به وكذلك في تجر سوانا او اقطع له الامام فانه لا يملكه بذلك  
 ويثبت له فيه حق التملك وينتقل عنه اليه وميراث وممنوع  
 بعوض ولا يار الا ان يقال هنا ثبت له حق التملك  
 لا ملك شئ من المنافع ولا غيرها وهذا خلاف منافع الارض  
 وخراجيه فانها مملوكة لمن هو في ملكه منافع الوقف وادام الولد  
 لكن لم يثبت لنا الي الان جواز المعاوضة عن هذه المنافع  
 المملوكة وحدها على وجه التناهي بل على وجه الاجارة  
 لكن قد قال بان من يبيع الارض اخراجيه مستأجرة على  
 التناهي فله ان يوجب على التناهي بمال من اهل رحمه الله  
 رواه انه يجوز الشراء دون السعر لمن الاصحاب وحكامها  
 مطلقه لان اهل رحمه الله اطلق جواز الشراء دون السعر  
 ورواه مهني وغيره ومنهم من قيل ذلك بالحاجة بقدرها من  
 الخاص في الاحكام السلطانية لان اكثر خصوص اهل رحمه الله



فبقية بذلك وقال في رواية المروزي لا يشتري الا مقدر  
 القوت فان كان اكثر من القوت فقد ق به وقال في  
 روايته لمن سأل عن الشراء ان كنت في حاجة فلا وقال في روايته  
 اي طالب بسر في العتق ويقوت عياله فما كان اكثر من  
 القوت فلا وقال في رواية المروزي ليس هو قياسا  
 هو استحسان وذكر ان اصله ان الصالح رضى الله عنه رخصوا  
 في شراء المصاحف دون بيعها وقال في رواية الاثرم كان  
 الشراء اسهل من الشراء بقدر ما يكفيه بقية عن الناس  
 هو رجل من المسلمين كانه يقول انما هي ارض المسلمين وهذا  
 انما هي بيع ما يستغني به وهو رجل من المسلمين وكره البيع  
 في ارض السواد قال قال الاصبغ لان المشتري مستفقد  
 الا من اطلع البايع فهو كافق الا سيرا وحوم قال الاصبغ  
 هذا العقد من المسلمين والمشتري فهو كافق الا سيرا  
 قال في رخصه وهو هذا التقليل ضعف وقال ابن عقيل  
 انما بيع الشراء

انما بيعه الشراء لا يشتري الا ملك قال ابن رجب وهو ايضا  
 يخالف لضعف الدلائل انما اجاز شرا قد والقوت قدل  
 على انه اجاز الشراء لا استقلال حال ووجه اعتبار الحكم  
 انه قد يجوز في حال الحاجة من العتق بالامور مع عدمها  
 كما في بيع العرايا قال وقال صاحب المغني شراها صون فليد  
 قيرها بغير وصف لا نقل ملك الرقيق ذكر عن صحابه اشترى من  
 في رخص السواد قال ابن رجب عن الاصبغ في رواية  
 يجوز ان البيع والشراء منه الخواني وابنه قال في رخصه  
 من منزهة من قول المروزي ليس لاهل الذمة ان يشتروا  
 ما فتحه المسلمون عنه وكذا وقع في كلام ابي بكر خضيم اهل  
 الذمة بالمنع معلل بان الارض ملك للمسلمين فلا  
 يملك الكفار فيها ملك الكف مقتضى هذا منع اهل الذمة  
 من شراها دون المسلمين وقد قال المروزي في رواية  
 جازع الاصبغ بغيرها وقول لا يحصى بعض الكراهة على اهل  
 طريق الاصبغ قال وابن عقيل يشترى ان لنا



لان هذا خراج الرويس وهذا خراج الارض قال ابن رجب ولعل  
مراده انه يسقط الخراج عن المالك وبسبب تانف المشتري حولا  
وظاهره انه يسقط خراج مطلقا فاما سقوط الخراج عن  
البائع بالبيع في اثنا الحول فظاهر لان الخراج انما هو في حول  
الحول اذا كان مما ماله وان كان مقاسمه في عقد تصفيه  
الزرع فاذا زال الملك قبل ذلك فلا وجوب كالا في الزكاة  
على النصاب اذا زال الملك قبل الحول وقد علم ذلك  
ثم قال بعد ذلك قد سبق قول ابي هريرة ان أرض السواد  
لا يشتري منها أكثر من القوت ورن ما زاد عليه يتصدق  
به وله مثل ذلك خصوص كثير من مال المروزي في كتاب الورع  
قال ابو عبد الله هذه الفلحة ما يكون قوتنا وانما اذهب فيه  
الي ان لنا فيه شيئا قال ودار على وبعه كلام واخبره عن  
رجل قال لو ان ابا عبد الله ترك الفلحة وكان يبيع له صدق  
كان اعجب الي فقال ابو عبد الله هذه طعمه سوء او قال ردية

من تقود هذا

من تقود هذا لم يصبر عنه م قال اعجب الي يعني الفلحة م قال لي ان تعلم  
ان هذه الفلحة لا تقيننا وانما اخذها على الاضطرار واذهب  
الي ان ياخذ الرجل من السواد القوت ويتصدق بالفضل  
قلت له وتري ان يتخذ الرجل الحنيفة من السواد قال حسبك  
يجوز الرجل يتخذ القوت قال وقال ابو عبد الله بشر  
ابن الحرث كان ياكل من غله بعد ان قلت لا هو كان يخر  
على من ياكل مال انما هو يخر لانه كان وحده لم يكن له عيال  
ليس من كان معيلا كان وحده لو كان الي ما باليت ما  
اكتفت قال وسمعت ابا عبد الله يقول لو وجدت السبيل  
ما خرجت من هاهنا قال وسيل الله عن سلمة بن الورع  
قال اني لا ينبغي لي ان اتعلم فيها انا اكل من غله بعد اد  
لو كان بشر كان مدعي ان يتعلم وقال ابي ربيعة  
ابن طالم لا يتناول الرجل من السواد فان عمر اوقفه  
على المسلمين وانما يجوز له قوته وقوت عياله وقال في  
رواه حصل ائمت بما ورثت من السواد مقام المضطر



الذي لم يست له حيله انه ياكل ما لا يد له من المنيه فعلى هذا  
 المعنى نزول السواد والمقام فيه والهرم في الله تعالى كان قد  
 ورث من ابيه دورا وحواليت يبعد اد كان ينزل  
 الدور ويجري الحواليت وينقات منها وعندك ان بعد اد  
 من جمله ارض السواد بعد على ذلك في زوانه صالح وغيره  
 لانها كانت من ارض السواد في زمن عمر رضي الله عنه قال القائل  
 في الاحكام السلطانية الاصل في بعد اد انها وقفت وقد تداولتها  
 ابي السلاطين وغيرهم بالبيع والاشطاع ورفع ايدى  
 القوم الذين اقترع فيها بالخراج الذي هو خرم لمصلحة صم  
 المعصوم من ان الزرع في الارض المخصوصة لخاصة  
 الارض وانما اختار الفقهاء لانها حال ضرورية  
 والضرورية قد تفرق في الاباحه قال القائل  
 ظن ان غله بعد اد التي كرهها اهل زرعها وليس كذلك  
 ولم يجز اهل زرع ولا بالسواد وانما كان له بعد اد  
 حواليت

حواليت بوجوبها قال فما وجه الفاسخ في كلام اهلها هذا  
 غير متجه وقال في كتاب المجدد قال اهل التجار اصبالى  
 من غله بعد اد وانما اخذها على الاصل من عمل له  
 لم كرهها وقد وقفها عمر رضي الله عنه فقال من اجل ما غير  
 هو لا قال القائل فقد بين علمه الكراهه وهو ان حرم هذه  
 الارض انما وقف على جميع المسلمين لا يجوز لاحد ان ينفرد منها  
 بزيادة على الحاجه وقد حدثت من لم يعتبر هذا المثل في  
 واستكثر منها فما يجوز من غلتها يكون دخل في ارضه  
 حق ولذلك كرهه حال ارضه وهو عايد الى ما قبله وان  
 القلم في الزرع المزروع في الارض وقد بينا ان ذلك ليس  
 مراد اهلها وقال في كتاب الخلاف كلام اهل هذا يدل  
 على ان الفى يعرف في الحاجات وقال القائل قال في رواه  
 المروزي من كان في العطا انما اخذ واعلى الفقر والعجبه  
 حديث طلي قال مالك قلت لطلحي يا ابا عبد الله لو جئت  
 عناء عن العطا لتركته قال طلي هكذا يقول قال وقال







الامام لغيره يحصل الامام لم توجد القسمة المعتبرة ولذلك  
 اختلف في ذلك الحسن والسنين فتورع الدينارين والدينار  
 قال الدينار رجب وهاهنا حالان احدهما ان يحصل للامان  
 من تلك الامان بقسمة من هو غير عادل فتوقف في ذلك الامام  
 وعمر من زهل النقد قيق في الورع وعلى الدين ان التفرع معطلة  
 والغنى غير مقسوم على اهل له لا له حكم عند البداهة من المسلمين  
 العامة من العامة ليس على عموم المسلمين على رواتهم وعلى  
 احري لعدم ذور والحاجات بقدرها وليس بالسوية غير  
 تقاضيل على احري الرواسيس فاذا حصل بعضهم قبل سدة  
 مهمات المسلمين لم يعلم انه سعى بقدر ما اخذ له من تخصيص  
 للمدبرين بعض من ماله بالوطادون بعض وهو غير جائز  
 ولذلك اثبت للاخر حق الرجوع عليه مال وقد تجاب  
 عن هذا بان الغنى اذا علم فيه فضلا عن المهمات وقلنا  
 يجوز قسمة على التقاضيل فلا مانع حينئذ من الاخذ

وحالة الثانية

وحالة الثانية ان يحصل مريد الانسان من غير قسمة  
 فمن هنا كان اهل يتورع عن اجرة دور بقدر اد  
 فتارة كان يحصل منها الخراج وتارة كان لا يخرج وتقدم حاجة  
 على ذوي الحاجات لانه محتاج ايضا ومال ياخذ بقدر  
 حاجته ويتقدم بالفضل او اما رصف السواد فان كان  
 المملوك يعطونها بغير خراج فهي كدور بقدر الاد الا ان يعطوا  
 عنه الخراج فان فيه خلافا بين اهل هو اسحق وامان  
 كانوا يعطونها بالخراج فلهذا ما خوزه معاوضه  
 والا يمد له ولا يمد ذلك فلا بد من التوقف في جواز  
 وانما وقعت الخراج في كلام اهل على الحال الاولى  
 لان الغالب كان في زمانه استيلاء المملوك على  
 السواد واستقطاعه واستقصاؤه لنفسه واهله  
 ولذلك كان اهل الورع الدقيق من العلماء كاد يهرب والورع  
 واحدا يستندون في قضايع الامراء وصوابهم لانفسهم واعوانهم



ولا يبرون المسكني فيها ولا الاكل من زرعها لانها في ايديهم  
كالغصب لانها من مال الفري وهم مستولون عليها بغير حق  
ولا يعرضون المسلمين بحمل ولا غير وفي زيار المسافر  
قال ابو عبد الله في رواية حسنة هذه معكم انما لكم ايجار  
بيوتها لانها عنكم وظلها لكم من الله عليكم ثم بالسيف  
وعلى ما كان عنهم كان المسلمين في شتر عاوا وادرا وعمرهم  
انما ترك السواد لذكرك وقال عمر لا تذهبوا نازل بليل ولا  
نهار ولا اهل مكة لانه لم يحل لهم ملكا دون الناس فاحاج  
عنه شتر العاكف معه والباد المقيم فيه والقادم والسواد  
وكل عنف كذلك انهم البر والدم وفيها زيادة ذكره  
عمر بن الخطاب قال ولا تحصى منع منازل السواد  
ولا ارضهم قبل لابي عبد الله فارادوا ان يقاتلوا  
ذلك قال كل ما يفتن في ذلك اذا كان له ذلك الامام  
كيف نشا الا الهدي لهم ما سولوا عليه قال اس رجب ووزن

والشيخ والاب العباس قال صاحب الفروع  
قال الوقف على من ينسب اليه والى انيس يدخلون  
باعتبارها مما عورثهم ابو بكر وابن حامد وصاحب الفائق  
والفق كره والى انيس يدخلون انما يقر الصلي وفي  
المقتنع نقل عنه لا يدخل فيه ولد البنات ونقل عنه في الصبي  
يدخلون فيه وذهب اليه بعض اصحابنا وهذا مثله  
قال وقال ابو بكر وابن حامد يدخلون في الوقف  
الا ان يقول على ولد ولدك لصلي فلا يدخلون كذا ذكر  
عن ابي بكر وابن حامد والى انيس يدخلون كذا ذكر  
الثانيه وعلى هاشم بن محمد بالمتنع ذكر صاحب الفروع واختيار ابي  
بكر وابن حامد روايه عن احمد قلت المسلم انما قرنها  
صاحب الفروع في الوصيه لا في الوقف قال في الفائق  
هذا في الوقف وفيه وجه يدخل ولد بناته للصبي دون  
ولد ولد هن وفي الفروع وفيه ان قاله شمل ولد بناته  
لصبيه قال وعنه يشمل غير ولد ولد وفي التبصره يشمل  
في الذرية وان اختلف في ولد ولد ابيه كذا  
وفي الفائق وعنه يدخل ولد البنات في الوصيه للنسب  
او الذرية او ولد زبيد لا في وصيه والوقف مثله والله اعلم



فروع الأول - قال صاحب العالين وغيره  
 فقال هاشمي على من كان من اولادى واولادهم هاشمي  
 لم يدخل فيه ولد غير هاشمي وولدها وارثا لغيره من ولد بنتاته  
 قال وروى ولد البنات من هاشمي ولها  
 قياس المذهب عدم الدخول في  
 بطنهم بل قال صاحب العالين وغيره  
 لو ولد غيرهم وكان فيه حمل لم يستحق قبل انفصاله  
 اذا كان كل الولد اثاث فوقف على بها اولاده وولد  
 ولد او كن كلهم وولد هين اثاث دخل اولاده  
 ولعل هذا هو المراد بالتقريبه ولذلك اذا وقف  
 على ولد او ولد وولد او سله او غنيمه او ذريته للولد  
 الذكور سهمان وللولد الانثى سهم دخل ولد البنات  
 الى الس - اذا كان فيه حمل فقال صاحب العالين  
 وغيره من وقف على اولاده او اولاد غيرهم وكان فيه  
 حمل لم يستحق قبل انفصاله قال ولو انفصل قبل  
 التبايع في النخل او الحصاد في الزرع شارك في النقص

اعلى المالك لان المالك لم يات منه وقد نص الله عليه في قوله  
 ان حالي في الرهن انه لا يقدر على الوصل في غيره الحكم في ذلك  
 فان تلف تحت يد قبل التملك من الاداء فلا ضمان لعدم التفرط  
 وكما لو تلف اللقطة قبل ظهور المالك وصحح وجهه في ضمان  
 كما حرمه ابن عجلون في البيع وان تلف ثوبه فالتحريم في ضمان  
 بعد بيعه بترك الرد في مكانه وهو غير موثق وفي ضمان  
 الجمع وولدها اصر وانما اليه ضمان البيع انه لا ضمان  
 في ضمان اماه عنده كما لو انقص منه الا حاربه لم يملك البيع  
 عند المسامحة بلهما موقوف فان المسامحة مستتمة لا اذن  
 له في القبض بخلاف هذا وكذلك حكم من اطارد البرج  
 الى بئره ثوبا وعلمها مشحون بحدس او كرام الله  
 عمل واري الخطاب في النوب لا يحل دفعه بل هو العلم  
 والمطالبة اليه قال ابن رشد ووقف في بعض كلامه  
 القاضى انما هو ما به عنده ولعل مراده منع علم المالك ان مسامحة  
 عن المظالم يكون تقريبا ولو دخل حواش لعمه او عبده



الى داره فعليه ان يخرج من كسبه كما جالان الله عليه السلام  
 خلاف الموت ذكره ابن غنم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذكر ابن رجب الفاضل الزائع والعمري من يعلق بماله هو صاحب  
 عليه فبنا در الى نقل الملك عنه صيحه ان كان الحق متعلقا بالمال  
 نفسه ان يسهل ويرى ان كان متعلقا بالحق لمعنى زال باسءاله عنه سقط  
 وان كان لا يسهل ولا يسهل باسءاله لم يسهل على الاصح وفرد على هذه القائله  
 بان ما يلى الاول لولا ان في الاول نقل احد في رطله وباعه  
 فقيه وهاهنا حكاهما في المغني احد لما فيه لان ملكه باق في  
 وسقط الحري لان انتقاله عنه لو مات لم ياتقل الى وارثه  
 والثاني في البيع وكسبه لان حق الحري سبق وقت يعلق  
 بهذا المال فيحق به المال كسبه على حريته السبا بقاءه بالسبب لوداع  
 المشترك الشقير المشفوع قبل المطالبه بالشفوع  
 معه ولها ان احدهما ان البيع باطل لان ملكه عند  
 تام وهو ظاهر كذا في اي بحر في التبيين والى ان البيع صحيح وهو  
 قول اخبرني في المشهور في المذهب لان اخذ المبيع من المبيد  
 الى غير محرم فان اختار ذلك فعلى الاصح البيع الى  
 واخذ من الاول ليعقب حقه عليه لئلا يفسد لو امر بالذم  
 بعدم بناءه على



رول رقم ٢٩ ١٤٥ كتاب رقم ١٢٧

ملف الشيخ سليمان بن صالح بن محمد بن بشار الخاصة بعينه  
جمع الجوامع في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٦٣٤)  
ليوسف بن حماد بن عبد الرزاق المقدسي الحنبلي المعروف بابن الجوزي سنة ٩٩٩  
الجزء الثالث واستوفى  
أوله: فصل: في بيان ما بينه وبين بني فلاة من ولد لورهم خاصة، رضي الله  
وليس له آخر يتبع به الجزء لا يضرب أبداً ولا يقرأ ولا يخطأ

نسخة بخط المؤلف - قلم معتاد

١٢ ورقة ١٦ طراً ١٩ ١٤

المشترى الشفيع المشفوع قبل المطالبة بالشفيع  
بعد ذلك  
أما وهو ظاهر كلام أي ذكر في التبيين والتميز أن البيع صحيح وهو  
قول الجوزي والمشهور في المذهب لأن أحد البيعين المشفوع  
التميز عن الآخر فإن افتراض ذلك في البيع لا يمنع البيع الثاني  
ويستلزم الأول استيفاء حق قبل البيع الثاني أو إقراره  
بعدم بناءه على



جامعة الدول العربية

النصائح

قسم الفقه

مركز المخطوطات

مركز المخطوطات  
جامعة الدول العربية  
قسم الفقه  
مركز المخطوطات